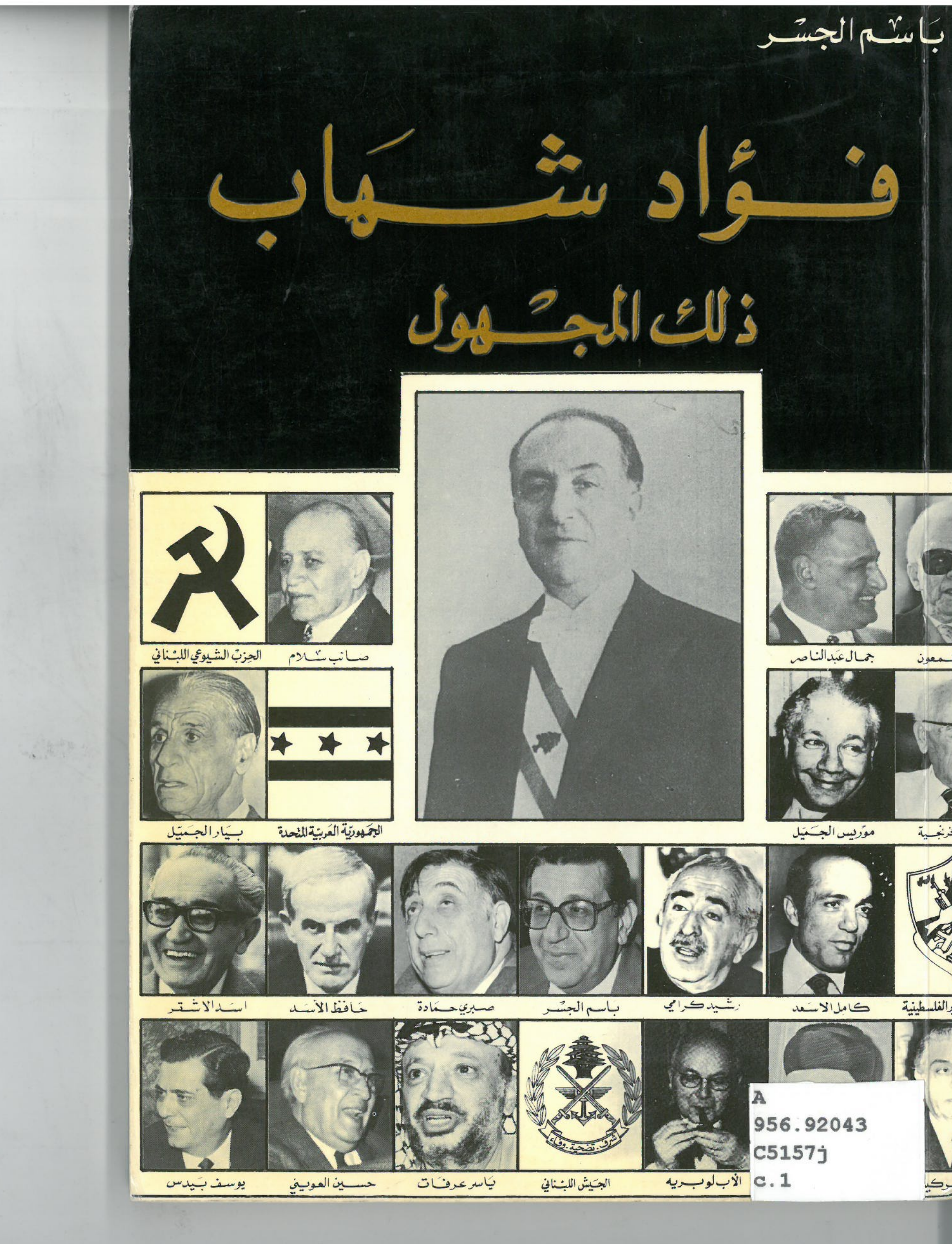
باسم الجسر

فؤاد شهاب

ذلك المجهول



فؤاد شهاب

تأليف

باسم الجسر

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٢٤٣١

فاكس: ٨٦٥٤٠٧

الطبعة الأولى

١٩٨٨م - ١٤٠٩هـ

الاهداء

الى البطريرك يوسف الحويك

والشيخ محمد الجسر

والشيخ بشارة الخوري

ورياض الصلح

وميشال زكور

وحميد فرنجية

ورشيد كرامي

وفؤاد شهاب

ورفاقهم وتلامذتهم الذين عملوا من
أجل استقلال لبنان ووحدة شعبه.

كانت الشهابية فرصة فريدة لتحصين لبنان عن طريق تحديثه وتدعيم وحدته الوطنية لو أنها نجحت في استقطاب كل اللبنانيين وتركيز نفسها ديمقراطياً وشعبياً. كما يجوز القول بأنها ما كانت لتصمد حتى ولو نجحت في إيقاف تطور الأحداث الاقليمية التي كانت الدول الكبرى وإسرائيل تنفخ في نارها وتوجه شرارتها إلى لبنان.

غير أن نجاح أو فشل الشهابية وانقاذ أو سقوط لبنان في مستنقعات الحرب الأهلية ومضاعفات الحروب الاقليمية لا يحول دون الاعتراف بحقيقة صارمة وهي أن فؤاد شهاب، هذا النبيل الآتي من الجندية أو هذا الجندي الارستقراطي الذي حكم لبنان، لم يكن إنساناً عادياً وأنه حاول خدمة وطنه بوحي ضميره وأخلاقه الحميدة وإيمانه بالله. وإن الذين عرفوه عن كثب أحبوه واحترموه.. وإن الذين لم يعرفوه أو لم يقدروه أو خاصموه ترحموا عليه بعد وفاته..

إنه في النتيجة كان رئيساً مجهولاً.. وإنساناً مظلوماً في رئاسته.

مقدّمة

عندما يسلم الإنسان بعجزه عن المشاركة في صنع التاريخ أو التأثير عليه يتعزى بالكتابة عنه. أما عندما يشعر بعجزه عن متابعة مجرى التاريخ والأحداث فأنه يتعزى بالحديث عن ذكرياته أو بكتابة مذكراته.

وكم بين العرب عامة، واللبنانيين، بنوع خاص، من يعزون أنفسهم ويعتذرون من تاريخهم، ويكتفون بالتذكر ولئن كان لديهم بعض الوقت أو بعض الموهبة، ينصرفون إلى رواية ما شاهدوه أو سمعوه أو شاركوا فيه، من تاريخ أمتهم وأوطانهم خلال السنوات الثلاثين أو الخمسين الأخيرة.

منذ عدة سنوات وأنا أمني نفسي بالكتابة عن هذه المرحلة القصيرة من تاريخ لبنان الحديث التي سميت بالتجربة الشهابية نسبة إلى فؤاد شهاب، سليل الأسرة الشهابية التي حكمت لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأول قائد للجيش اللبناني في عهد الاستقلال وثالث رئيس للجمهورية اللبنانية بعد استقلالها عام ١٩٤٣.

لم يكن دوري في المرحلة الشهابية رئيسياً ولا حتى هاماً. ولكنني كنت داخل اللعبة ـ كما يقولون ـ قريباً جداً من مراكز القوى والتوجيه ومقرباً من صاحبها فؤاد شهاب، وبالتالي مطلعاً مع القريبين والمقربين على أهدافها وأسرارها وطريقة حكمها ومشاكلها. بل لعلي كنت مع نفر قليل العدد (سآتي

على ذكرهم في سياق الحديث) من الذين (قبضوا الشهابية جدياً) أي آمن بها لا كنهج سياسي أو طريقة حكم فحسب، بل كنموذج سياسي خاص بلبنان وباللبنانيين.

كدت أصبح وزيراً في العهد الشهابي (وأحمد الله أن الطبخة الوزارية التي اخترت فيها لم يكتب لها الحياة أكثر من ثلاثة أيام لأنني أعتقد أن من يصاب (بميكروب الوزارة) ـ ولا أقول الرئاسات ـ في لبنان يفقد بعض اتزانه) وعينت مديراً للأنباء عام ١٩٦٢ وشاركت في صياغة كتاب (التنشئة الوطنية) بتكليف من الرئيس شهاب، وكانت افتتاحيات جريدة (الجريدة) التي استمريت في كتابتها عدة سنوات تعتبر وجهة النظر شبه الرسمية للشهابية بالإضافة إلى مهمات أخرى كلفت بها ولقاءات عديدة مع الرئيس وتعاون وثيق مع السياسيين والإداريين والضباط الشهابيين، مما أتاح لي فرصة تكوين فكرة شاملة وعميقة عن هذه التجربة السياسية التي عاشها لبنان من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٠ وهي آخر عهده بالاستقرار والأمن والإزدهار والوفاق الوطني.

عدة مرات هممت في الكتابة مطولاً عن فؤاد شهاب والتجربة الشهابية، مرة أولى عندما انتصرت المعارضة على المرشح الشهابي لرئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ واعتبر انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية بمثابة انتهاء للحكم وللتجربة الشهابية، ومرة ثانية عندما توفي فؤاد شهاب عام ١٩٧٣، ومرة ثالثة عندما انتهيت من كتابة أطروحتي عن الميثاق الوطني اللبناني. وفي كل مرة كنت أحجم إما مراعاة للظروف وإما خوفاً من إحراج مسؤولين أو سياسيين احياء وإما حرصاً على أسرار ليس من المصلحة الوطنية إنشاؤها.

ولكن السنين كانت تمر، والوطن الذي آمنت بوجوده كان يتفكك وينهار سنة بعد سنة، وصيغة الحياة الوطنية المشتركة بين الطوائف والفئات والعقائد المختلفة كانت تذوب يوماً بعد يوم. فبت أخشى مع كثيرين من أن أستيقظ يوماً فلا أجد هنالك وطناً يسمى لبنان ولا دولة تسمى الجمهورية اللبنانية ولا شعباً لبنانياً فعزّ عليّ أن أصمت وأن أسلم مع العالم بأن التجربة اللبنانية

كانت فاشلة وبأن شعباً خدع نفسه خلال نصف قرن، وأن مئات بل ألوف من السياسيين والمفكرين والإداريين المخلصين والأكفاء أضاعوا وقتهم أو استحقوا لفتة الأجيال وهم يعملون لخدمة وطنهم ومجتمعهم. فآليت على نفسي تقديم شهادة لوجه الله والحق والتاريخ.. بعيدا عن أي غاية سياسية أو شخصية.

فإلى الذين آمنوا يوماً بالشهابية كنهج سياسي أو كعقيدة وطنية، مؤهلة لمجابهة التحديات المعاصرة أو للذين يترحمون اليوم على الشهابية وفؤاد شهاب، بعد أن أدركتهم الحرب ومزقت العقائد والنظريات السياسية الأخرى وطنهم، أهدي هذه الذكريات. إنها شهادة حق أو تعبير عن وفاء أو تبرير لموقف في الحياة.

وليعذرني الذين قد تثير هذه الذكريات في نفوسهم بعض الألم أو بعض المرارة فذلك في كلتا الحالين أفضل من اليأس الذي أطبق على مصير جميع اللبنانيين.

ومن يدري فلقد تنفع الذكرى.

الفصل الأول

المجابهة الأولى بين فؤاد شهاب وكميل شمعون

أول لقاء لي مع فؤاد شهاب كان عام ١٩٥٣. كان قائداً للجيش اللبناني وكنت أحبو في عالم الصحافة كمحرر للشؤون العربية في جريدة (الجريدة). قيل لي ان قائد الجيش حدد لك موعداً لمقابلته في وزارة الدفاع. فوجئت بموعد لم أطلبه وظننت أن المقابلة تتعلق بشأن صحفي. ولئن كذب ظني بالنسبة لسبب الدعوة، وكان الموضوع يتعلق بشقيقي (سالم) الذي ترك المدرسة الحربية بعد رسوبه في امتحان السنة الثانية، فأن ما سمعته، في هذه المقابلة، من قائد الجيش ظل عالقاً في ذهني ولمدة طويلة وربما كان الومضة الأولى في الطريق الذي سرت فيه إلى جانبه.

قال لي اللواء فؤاد شهاب بعد أن استقبلني في مكتبه الصغير في مبنى وزارة الدفاع(*):

(*) ملاحظة: يوم كانت مكاتب الرؤساء والوزراء وكبار المسؤولين صغيرة في مساحتها ومتواضعة في أثاثها أي في السنوات الأولى من الاستقلال، كانت آمال هؤلاء كبيرة ورؤيتهم واقعية. أما بعد أن شيدت القصور والأبنية الحكومية الفخمة، ومر على الإستقلال بعض الزمن، تحولت الرؤية الواقعية إلى نوع من مرض العظمة وانقلبت الآمال الوطنية الكبيرة إلى حزبية ضيقة أو جشع شخصي. والجدير بالذكر أن فؤاد شهاب احتفظ بمكتب صغير في ما سمي بالقصر الجمهوري في (صربا) وهو في الحقيقة «فيلا» متواضعة، كما رفض تمضية فصل الصيف في قصر (أجداده) في بيت الدين كذلك رفض التعجيل في استكمال بناء القصر الجمهوري في بعبدا كي لا يضطر إلى الانتقال إليه أثناء ولايته.

«قد تستغرب هذه الدعوة من قائد الجيش لا سيما بعد أن تطلع على الموضوع. لقد علمت أن شقيقك ترك المدرسة الحربية بسبب تخلفه في الامتحانات وبالرغم من أنه ليس من حقي ولا من عادتي أن أفعل هذا فإنني أطلب منك أن تقنع شقيقك بالرجوع عن قراره والعودة إلى المدرسة الحربية وأننا مستعدون لتسهيل عودته استثنائياً».

وعدته بإقناع شقيقي (لم أستطع لسوء الحظ أن أفي بوعدي بسبب إصرار شقيقي على اختيار طريق آخر في الحياة) وقبل أن أستأذن بالانصراف قال لي:

«إن الجيش اللبناني طري العود كالاستقلال اللبناني وهو بحاجة إلى تقاليد ولعدة أجيال ومعارك كي تنصهر عناصره وتلتحم بعقيدة وطنية واحدة كما حصل بالنسبة لجيوش الدول العريقة في استقلالها، ففي مرحلة التكوين هذه (كان الجيش عمره سبع سنوات) تراني أحرص على أن يدخل أولاد العائلات المدرسة الحربية، كذلك أولاد الضباط وبطبيعة الحال المتفوقون الذين يجتازون امتحانات الدخول إلى المدرسة الحربية ويتميزون بذكائهم وكفاءتهم. إنها تقاليد متبعة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول ان يتألف جسم الضباط من هذا المزيج من أبناء الضباط الذين يحملون التقاليد العسكرية في دمهم ومن أبناء العائلات الذين تنغرس جذورهم عميقاً في أرض الوطن وتاريخه ومن أبناء الشعب المتفوقين الذين يحملون إليه الطموح والاجتهاد والتجديد الضروري لكل الأمم».

ثم ابتسم وأضاف:

«وفي لبنان طبعاً يضاف وفقاً لِ ٦ و٦ مكرر، التوازن الطائفي الذي لا بد، لسوء الحظ، من مراعاته ولمدة طويلة أي إلى أن تزول الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف والمناطق اللبنانية ولا بأس من ذلك شرط أن لا يكون على حساب الكفاءة أو الحق أو المصلحة العامة».

لم أدرك، يومذاك كل الادراك أهمية ما قاله لي (اللواء) فؤاد شهاب في

هذا الاجتماع الأول لا سيما وأن الموضوع كان يتعلق بقضية شخصية ولكن هذه العبارات ظلت عالقة في ذهني سنوات طويلة وكنت أرددها من حين لآخر، عندما كان الحديث يدور حول الجيش أو السياسة أو فؤاد شهاب. ولكم تبدو هذه العبارات لي الآن، بعد مرور أربعة وثلاثين عاماً عليها، وما حدث خلال هذه الفترة، صحيحة وحكيمة وعميقة، فالجيش إما أن يرتكز على تقاليد عسكرية وتقاليد وطنية وكفاءات بشرية متجددة وطموحة، ويستند على صيغة وطنية تكرسها شرعية وديمقراطية.. وإما أن يفقد دوره ويتحول إلى «شيء آخر» عرفته وعانته دول أميركا الجنوبية والعالم الثالث.

وكان اللقاء الثاني مع فؤاد شهاب في عام ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ حين طلب من صاحب جريدة (الجريدة) التي كنت ما أزال أعمل فيها أن يرسلني إلى منطقة (الهرمل) للقيام بتحقيق صحفي عن (العشائر). استقبلني في مكتبه الصغير ببشاشته المعروفة وبادرني قائلاً:

«هل زرت منطقة (الهرمل) قبل الآن؟».

وقبل أن أجيب أكمل قائلاً:

«طبعاً لا، مع العلم أنها لا تبعد عن بيروت أكثر من مائة كيلومتر. إنها قطعة من لبنان إذا كنت لا تعرف. ولكنني لا أستغرب جهلك لها. فكثيرون هم الذين حتى بين كبار المسؤولين والسياسيين لم يزوروا هذه المنطقة ولا يعرفون شيئاً عن أحوالها. لقد كلفت ضابطاً بمرافقتك للقيام بجولة صحفية في الهرمل لترى وتسمع وتكتب عن أحوال العشائر ومشاكلهم، وإذا لي من رجاء فهو أن تكتب بصراحة وتنقل بصدق وأمانة ما تراه وتسمعه».

استغربت في بداية الأمر اهتمام قائد الجيش بمنطقة الهرمل وحرصه على أن أكتب تحقيقاً عنها لا في جريدة (الجريدة) العربية فحسب، بل في شقيقتها (الأوريان) الصادرة عن الدار الصحفية ذاتها (التي كان يملكها المرحوم جورج نقاش) وكانت ذات تأثير كبير في الأوساط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. ولكن استغرابي زال فيما بعد، عندما عرفت السبب الحقيقي خلف اهتمام قائد

الجيش بمنطقة الهرمل، فلقد كان الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية آنذاك، كميل شمعون، قد بدأ يذر قرنه. فالرئيس شمعون كان يريد من الجيش أن يساعد قوات الدرك على مطاردة المحكومين الفارين من وجه العدالة، من أبناء العشائر الهرملية تنفيذاً لأحكام قضائية صادرة بحقهم. وكان فؤاد شهاب يخالف رأيه لأسباب عديدة منها أنه لا يجوز زجّ الجيش في أعمال هي من اختصاص الدرك وقوات الأمن، وأن مطاردة أبناء العشائر ليست بنزهة عسكرية نظراً لوجود روح التضامن العشائري (لقد حدثت أثناء الانتداب الفرنسي على لبنان عدة معارك حربية بين الجيش الفرنسي وعشائر الهرمل تكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر جسيمة) بالإضافة إلى أن معظم هذه الأحكام القضائية كانت لأسباب تافهة في بدايتها، كقطع الأشجار أو سرقة مياه ما لبثت أن تحولت إلى أحكام إعدام غيابية بتهمة مقاومة السلطة وإطلاق النار على الدرك. ثمة سبب آخر كان وراء تحفظ قائد الجيش على زج الجيش في حرب ضد العشائر الهرملية وهو أن عدداً لا بأس به من أبناء هذه العشائر كان قد انخرط في صفوف الجيش وأصبحوا يعيلون أهلهم ويشعرون بمواطنيتهم، وكان فؤاد شهاب يعتقد أن «لبننة» العشائر واستمالتها هي سياسة حكيمة وأفضل من السياسة التي كانت تعتبر الهرمل منطقة خارجة عن القانون متروكة على حالها بدون طرقات أو ريّ أو كهرباء.

لقد أراد فؤاد شهاب من وراء هذه الحملة الصحفية التي طلب من جورج نقاش أن يكلفني القيام بها، الضغط على رئيس الجمهورية بطريقة غير مباشرة كي يتراجع عن سياسة الشدة والقمع التي كان ينوي تنفيذها بواسطة الجيش. ويبدو أن سلسلة المقالات والتحقيقات التي نشرتها (الأوريان) و (الجريدة) آنذاك كان لها الآثر الذي توخاه قائد الجيش، فلم يقم الجيش بالحملة التأديبية التي كان رئيس الجمهورية يطالبه القيام بها. غير أن هذه الحادثة تركت ـ كما تبين فيما بعد ـ أثراً في العلاقة بين كميل شمعون وفؤاد شهاب، إذ كشفت عن الخلاف الأساسي بين الرجلين في نظرتهما السياسية والوطنية والاجتماعية.

لقد كان كميل شمعون، في ذلك الحين، رئيساً شاباً نسبياً، متأثراً بالنموذج الأوروبي للحكم والسياسة (الشرعية، تطبيق القانون، الحزبية التقليدية..) ولم يكن الواقع الاجتماعي أو التاريخي للمناطق يأسر اهتمامه. بينما كان فؤاد شهاب ينظر إلى الواقع اللبناني من زاوية مختلفة. هذا الاختلاف سوف يتحول في ما بعد إلى خلاف بل إلى خصومة سياسية وعداوة شخصية قبل أن يصبح فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وبعدها وحتى نهاية حياته. فالرجلان كانا مختلفين في شخصيتهما وتفكيرهما وأمزجتهما وصداقاتهما وعلاقاتهما الداخلية والخارجية ولا شك في أن هذا الاختلاف كان له أثر كبير على مجرى السياسة اللبنانية إن لم يكن على تاريخ لبنان، فكلا الرجلين لعب في الخمسينات والستينات والسبعينات دوراً رئيسياً في حياة لبنان السياسية والوطنية.

ولأن الرجلين كانا مختلفين في كل شيء، انقسم اللبنانيون بينهما وأدى هذا الانقسام بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ما أدى إليه من أحداث خطيرة كانت قمتها الانفجار الوطني الرهيب الذي وقع عام ١٩٧٥.

وكانت أحداث ـ ويسميها البعض ثورة ١٩٥٨ ـ هي المعركة السياسية التي تجابه فيها الرجلان مباشرة وأدت إلى خروج كميل شمعون من الرئاسة وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

الفصل الثاني

ثورة ١٩٥٨ لماذا حدثت ومن أشعلها

لولا ثورة ١٩٥٨ لما وصل فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية!

فؤاد شهاب لم يقمع ثورة ١٩٥٨ لأنه أراد الوصول إلى رئاسة الجمهورية

لو لم يصل فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية لما تدخل الجيش في السياسة ولظل لبنان بلداً ديمقراطياً؟

هذه الأحكام التي استمر اخصام فؤاد شهاب والمتضررون من حكمه أو من نهجه يرددونها طوال العهد الشهابي وحتى بعد انصرامه، ما كان أسهل إطلاقها وكم تضمنت من التجني عليه وعلى الحقيقة والتاريخ، بل كم دلت على سذاجة أو جهل أو غرضية مطلقيها.

لو أراد فؤاد شهاب الوصول إلى رئاسة الجمهورية بأي ثمن أو حتى بدون ثمن لما كان عليه إلا أن «يقول كلمة واحدة» عام ١٩٥٢ لرئيس المجلس النيابي آنذاك المرحوم أحمد الأسعد بعد استقالة الشيخ بشارة الخوري من الرئاسة.

لقد روى الرئيس أحمد الأسعد، رحمه الله، أنه إثر استقالة رئيس الجمهورية في أيلول ١٩٥٢، بعد الانقلاب الأبيض الذي قامت به الأحزاب المعارضة له (وكان في نظر البعض أول شرخ في الشرعيـة اللبنانية) أنه قام

بزيارة اللواء فؤاد شهاب وكان الشيخ بشارة الخوري قد عينه، قبل استقالته، رئيساً للحكومة المؤقتة التي يفرض الدستور تسلمها الأحكام عند شغور منصب رئاسة الجمهورية يسأله رأيه في ما يجب القيام به في هذا الظرف العصيب.

قال الرئيس الأسبق للمجلس:

«لقد كان لاستقالة الشيخ بشارة وقع الصاعقة على رؤوس النواب الذين كانوا بأكثريتهم من الموالين له. وكان رئيس الحكومة المؤقتة قائداً للجيش في الوقت نفسه وكنت أنتظر، نظراً لأن السلطة والقوة كانتا في يده، أن يشير بطريقة ما إلى ما يراه مناسباً أي أن يوجهنا لانتخاب شخصية معينة أو أن يبدي رغبته في أن يكون هو الرئيس. وكنت أنوي، بالفعل، مفاتحته برغبة بعض النواب في انتخابه ولكنه قال لي وهو يبتسم:

«ماذا يقول الكتاب؟».

ويمضي أحمد الأسعد في روايته:

ـ لم أفهم في بداية الأمر ماذا يعني وظننت أنه يلمح إلى شيء آخر. وعندما كرر قوله وفهمت أنه يعني بعبارة «الكتاب» الدستور اللبناني قلت:

«إنه ينص على انتخاب رئيس جديد للجمهورية».

فقال فؤاد شهاب:

«أرى أن يطبق الدستور وأن تدعو النواب لانتخاب رئيس الجمهورية».

يقول أحمد الأسعد:

«حاولت طوال نصف ساعة أن «أستنبشه» وأن أحمله بشكل أو بآخر على الكشف عن نيته ومعرفة من يفضل من بين الأسماء المرشحة البارزة. ولكن دون جدوى إذ لم يكف عن ترديد قوله: افعل بما يقول الكتاب.

ويختم أحمد الأسعد روايته هذه قائلاً:

«لقد دخلت على فؤاد شهاب، وهو قابض على السلطتين الفعليتين في

لبنان، الرئاسة والقيادة، وأنا أحسب ألف حساب اثر استقالة رئيس الجمهورية الذي ارتبط مصير عدد كبير من الزعماء والسياسيين باسمه في السنوات الأولى للاستقلال... وخرجت من عنده وأنا أشعر بدوري كرئيس للمجلس وبقوة الشرعية والدستور. ولم أكن في الحقيقة انتظر من (رجل عسكري) أن يحدثني بل ويذكرني بالدستور والأصول الدستورية خصوصاً بعد أن كانت الانقلابات العسكرية تتوالى في الدول العربية...».

* * *

إن ثورة ١٩٥٨ لم تبدأ في شهر أيار من ذلك العام، بل بدأت بذورها تخرج من الأرض عام ١٩٥٦ يوم الاعتداء الثلاثي على قناة السويس وظلت جرتها تنضج طوال سنتين. وبالرغم من كل ما قيل وكتب عن هذه الثورة «الإسلامية ـ الناصرية»، ضد الحكم اللبناني الموالي للغرب، فإن اللبنانيين ما زالوا منقسمين حتى الآن، وبالرغم من الحرب التي دمرت وطنهم واستقلالهم، حول أسبابها المباشرة أو العميقة. وقد لا يكون المجال متسعاً هنا للخوض في هذه الأسباب ولكن الحديث عن موقف فؤاد شهاب قائد الجيش منها، كان موقفاً تاريخياً ووطنياً حاسماً، يوجب التوقف قليلاً عند أهم أسباب تلك الثورة.

إن شعور المسلمين اللبنانيين بالغبن بدأ يظهر في السنوات الأولى من الاستقلال. فربع قرن من الانتداب الفرنسي كان قد أعطى المسيحيين اللبنانيين الذين كانوا قد سبقوا المسلمين، ومنذ عهد العثمانيين، في مجال التعليم والتجارة والخدمات الاقتصادية والسياحية، فرصة جديدة للازدهار واحتلال المراكز الاقتصادية ووظائف الدولة. يضاف إلى ذلك أن أصحاب (الميثاق الوطني) الذي تبنى دستور ١٩٢٦ بحرفيته، طبقوا مبدأ التوازن الطائفي بشكل ضيق (بالرغم من وعد «حكومة الاستقلال» بإلغاء الطائفية) الأمر الذي جعل لرئيس الجمهورية الماروني سلطة دستورية ونفوذاً فعلياً في البلاد أقوى من سلطة أو نفوذ رئيس الحكومة السني أو رئيس المجلس الشيعي. وكانت السياسة التي خطها رياض الصلح والتي تقضي بطمأنة المسيحيين عن طريق

إعطائهم بعض المراكز الحساسة والامتيازات لمعادلة اعترافهم بالانتماء العربي والاستقلال اللبناني بعيداً عن الحماية الغربية. . قد تحولت في نظر البعض إلى (حقوق مكتسبة) بحيث أصبحت بعض المراكز الكبرى في الدولة مقصورة على المسيحيين بل على الموارنة. وجاءت مرحلة الازدهار الاقتصادي التي عرفها لبنان منذ مطلع الخمسينات والتي أدى النظام الاقتصادي اللبناني الحر إلى حصر خبراتها في عدد ضئيل من رجال الأعمال والاقتصاد المقيمين في المدن (ومعظمهم من المسيحيين) لتجعل أبناء المناطق (عكار، البقاع، الجنوب) وأكثرهم من المسلمين يشعرون بمزيد من الغبن، لا سيما وأن الازدهار الاقتصادي الحر، في غياب الضمانات الصحية والعدالة الاجتماعية والتعليم المجاني، الثانوي والجامعي، كان يزيد شقة الفروقات الطبقية بين اللبنانيين عامة وبين المسيحيين والمسلمين بشكل خاص، والشيعة بشكل أخص.

يقول البعض ان هذه الأسباب الاجتماعية الداخلية ما كانت كافية لوحدها لإشعال فتيل ثورة ١٩٥٨ بل إن الأسباب كانت خارجية وعربية وأهمها بزوغ نجم جمال عبد الناصر ودعوته الوحدوية الاشتراكية التي حركت شعور المسلمين في لبنان وساعدتهم بل ودفعتهم إلى معارضة الحكم اللبناني ومن ثم إلى العصيان المدني ضده من أجل إسقاطه. ويمضي أصحاب هذه النظرية التي ظلت رائجة في الأوساط المسيحية طوال المرحلة التي تلت ثورة ١٩٥٨ في تبرير نظريتهم مرددين: أن المسلمين هم الذين خرقوا الميثاق الوطني اللبناني منذ اللحظة التي رفعوا فيها صور جمال عبد الناصر وتبنوا الدعوة الناصرية المنادية بالوحدة العربية.

لقد أتاحت لي ظروف مهنية وأخرى سياسية أو شخصية أن أعيش فترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ قريباً جداً من الأحداث ومن مراكز القرارات أو التوجيه. فلقد أتيح لي لقاء جمال عبد الناصر أكثر من عشر مرات، منفرداً به أو مع سياسيين وصحفيين لبنانيين، حين كانت ظروف عملي الصحفي ثم انتمائي إلى «جبهة الاتحاد الوطني» المعارضة كمسؤول عن الاعلام والصحافة تجعلني أتردد كثيراً على القاهرة وأكون قريباً من أصحاب القرار أو داخل اللعبة - كما يقال -

وإذا كان من واجبي آنذاك أن أكون وفياً لاختياري السياسي ومنسجماً مع قناعتي بالدور التاريخي الهام الذي سخرت الأقدار جمال عبد الناصر للقيام به، وبالتالي أن أعارض حكم كميل شمعون وسياسته وأن أتبنى النهج الناصري - الدستوري - الإسلامي الذي كانت تجسمه «جبهة الاتحاد الوطني»، فإن مرور ثلاثين عاماً على تلك الأحداث يجعلني اليوم أكثر موضوعية في التطلع إليها أو في الحكم عليها.

إن ثورة ١٩٥٨ في لبنان لم تكن من صنع جمال عبد الناصر وإن لم يكن المد الناصري غريباً أو بعيداً عنها. كما لم تكن نتيجة انتفاض المسلمين في لبنان على نظام حكم يغبن حقوقهم ويصدم آمالهم بالرغم من أن شعور الغبن كان منطلقاً شعورياً طبيعياً وحقيقة تحرك الشارع الإسلامي والجماهير.

الحقيقة - إن كان ثمة شيء يدعى حقيقة في السياسة - هي أن عوامل عدة اشتركت وعناصر عديدة شاركت في احداث ثورة ١٩٥٨ في لبنان.

أولاً: انحياز الرئيس كميل شمعون إلى السياسة الدفاعية الغربية (حلف بغداد، مشروع أيزنهاور، بيان ريشارد) في الوقت الذي كانت فيه مصر وسوريا - والسعودية أيضاً - تعارض هذه السياسة بعنف. لقد كان كميل شمعون يعتقد ويشاركه في ذلك فريق من المسيحيين الدائمي التخوف من أي انتفاضة أو صحوة عربية في المنطقة وفي مقدمهم شارل مالك الذي اعتقد بأن مصير الحرية وحقوق الإنسان والمصير اللبناني مرهونة بمصلحة الولايات المتحدة الأميركية واستراتيجية مقاومة الشيوعية في العالم فبات يخشى على لبنان من أي حركة تحرر لبنانية أو عربية وكان له يد طولى في جر السياسة الخارجية اللبنانية خارج الميثاق الوطني.

إن انحياز السياسة الخارجية اللبنانية ابتداء من عام ١٩٥٥ (أي بعد استقالة حميد فرنجية من وزارة الخارجية) كان من أهم أسباب نقمة الدول العربية الثلاث، أي (مصر وسوريا والسعودية) على الحكم اللبناني وإقدامها بالتالي على مد يد المساعدة المعنوية ثم المادية إلى المعارضة اللبنانية التي كان يتزعمها حميد فرنجية قبل مرضه. هذا المرض الذي نقل مقود القيادة إلى

أيدي زعماء مسلمين وأدى بالتالي إلى أسلمة حركة العصيان في ما بعد، فلو بقي حميد فرنجية على رأس المعارضة لربما تغيرت مجريات ثورة ١٩٥٨.

ثانياً: لم يكتف الحكم اللبناني بإعلان انحيازه إلى السياسة الغربية وبالتالي بإثارة شعور المسلمين والأحزاب اليسارية والتقدمية والقومية المناوئة للغرب (حليف إسرائيل في العدوان على مصر وداعم إسرائيل بشكل مطلق يومذاك) بل أصر على ضرب هذه الأحزاب والقوى والزعامات الإسلامية عن طريق سن قانون للانتخابات مفصل على ذوقه وإسقاط عدد كبير من الزعماء المسلمين التقليديين في انتخابات ١٩٥٧. فعندما يفوز شارل مالك في انتخابات (الكورة) ويجبر منافسه على الانسحاب، جبراً ويسقط صائب سلام وعبد الله اليافي في بيروت وكمال جنبلاط في الشوف، لا يستغرب تكتل هؤلاء ضد رئيس الجمهورية ومطالبتهم إياه بعدم التجديد. أما الأمر المستغرب فهو أن يصر رئيس الجمهورية على التجديد، ويمضي في محاربة أخصامه وهم زعماء استقلاليون ووطنيون كبار (حميد فرنجية،صبري حمادة، صائب سلام، عبد الله اليافي، كمال جنبلاط، فيليب تقلا، معروف سعد، رشيد كرامي) ويتهمهم بأنهم عملاء للخارج وهدامون للبنان. إن هؤلاء الزعماء والقادة الوطنيين، كانوا يطالبون بتصحيح السياسة الخارجية اللبنانية، وعدم تجديد الرئاسة للرئيس الذي أسقطهم في الانتخابات وكان مسؤولاً عن تغيير السياسة الخارجية اللبنانية، وكان هنالك أكثر من طريقة أو وسيلة لتجنب حدوث ثورة ١٩٥٨، لو أن الرئيس كميل شمعون أبدى استعداده للرجوع عن سياسة الانحياز للغرب أو تأليف حكومة اتحاد وطني لمعالجة النقمة الصاعدة في الأوساط الإسلامية والتقدمية والقومية. ولكنه، على ما يبدو، كان قد سار شوطاً بعيداً في هذا المضمار أو بالأحرى كان مقتنعاً، كما سوف تثبته السنوات المقبلة، بما كان يسميه الخطر الناصري أو (الثوري، العربي) على لبنان والنظام اللبناني، فآثر المضي إلى نهاية شوط المجابهة.

ثالثاً: بالرغم من شعور المسلمين بالغبن ونضال القوى السياسية التقدمية والقومية والزعماء المسلمين التقليديين ضد الحكم، بل بالرغم من

تأييد الحكومة المصرية للمعارضة ومساعدتها إياها مادياً ومعنوياً وإعلامياً، كان من الممكن تجنب حدوث العصيان المسلح لو لم تتدخل أجهزة المخابرات السورية في «الحفلة» وتحول النقمة السياسية والطائفية على الحكم إلى عصيان مسلح ثم إلى ثورة.

لقد كان جمال عبد الناصر يدرك كل الادراك أهمية (الوحدة الوطنية)في لبنان، وبالرغم من دعوته العلنية إلى تحقيق الوحدة العربية، فأنه كان يعرف ـ ويقول للكثيرين وأنا من بينهم ـ إن الوحدة الوطنية اللبنانية تأتي قبل الوحدة العربية، وإن لبنان قد يكون آخر حلقة من حلقات الوحدة، وان الوحدة العربية لا تتحقق بالهيمنة السياسية أو بقوة السلاح أو بالحرب، كما تحققت الوحدتان الألمانية والايطالية في القرن التاسع عشر، بل باقتناع الشعب بفوائد الوحدة وأن الوحدة العربية يجب أن تتحقق تدريجاً لا دفعة واحدة.

هذه الأقوال سمعتها في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٥٨ في مقر رئاسة الجمهورية بالقاهرة من فم جمال عبد الناصر وكنت في عداد وفد جبهة الاتحاد الوطني الذي قابله (الوفد كان مؤلفاً، على ما أذكر، من عبد الله اليافي، رشيد كرامي، معروف سعد، نسيم مجدلاني، عبد المجيد الرافعي، وغيرهم).

قد يتسائل البعض كيف أن جمال عبد الناصر قال ذلك قبيل شهر فقط من إعلان قيام (الجمهورية العربية المتحدة) التي حققت الوحدة الشاملة والناجزة فوراً بين مصر وسوريا. والحقيقة هي أن جمال عبد الناصر كان قد أصبح عام ١٩٥٨، رمزاً للوحدة العربية وللقومية العربية، وبالتالي فرض عليه أن يكون قائدها وأسيرها في آن معاً. فالوحدة المصرية ـ السورية بالشكل الذي تمت فيه إنما فرضت على جمال عبد الناصر، فرضها عليه السوريون رئيساً وبرلماناً وجيشاً وأحزاباً وشعباً.

لقد كان جمال عبد الناصر يدرك كل الادراك أهمية ما أسماه في كتاب (فلسفة الثورة) بالدور العربي لمصر، ولاسيما بعد عام ١٩٥٦ والتأييد العربي العارم الذي لاقاه. ولكنه كان غير مستعد لتحقيق الوحدة العربية كما فرضها

عليه السوريون، شعباً وحكومة وأحزاباً، وبالاجماع.

لقد عشت تلك الحقيقة التاريخية في القاهرة طوال ثلاثة أشهر (من ديسمبر ١٩٥٧ إلى مارس ١٩٥٨) وشهدت عن كثب الشخصيات السورية التي تعاقبت على زيارة القاهرة ومهدت لقيام الوحدة. وكيف أن جمال عبد الناصر كان يؤثر تحقيق الوحدة على مراحل وتدريجاً. وكان الزعماء والقادة السوريون يصرون على تحقيقها فوراً وبشكل كامل، وحتى ٤٨ ساعة قبل إعلان قيام (الجمهورية العربية المتحدة) لم يكن الاتفاق قد تم على تسميتها (ما زلت أحتفظ ببطاقة دعوتي إلى احتفال توقيع وثيقة الوحدة وقد كتب عليها حرفياً: (بطاقة صحفية: مصلحة الاستعلامات (وزارة الإرشاد) تدعو السيد.... إلى حضور احتفال توقيع ولادة (الدولة العربية الموحدة).

إن الأسباب التي حملت المسؤولين والزعماء والأحزاب السورية على استعجال قيام الوحدة مع مصر باتت اليوم معروفة. فبصرف النظر عن الحسابات الداخلية التي دفعت كل القوى والأحزاب إلى الاندماج مع مصر لا بد من التسليم بأن الوحدة العربية كانت ـ وما تزال ـ حلم كل سوري، منذ خروج سوريا عن الحكم العثماني ولا سيما بعد قيام إسرائيل. فسوريا لم تنسَ مجد (معاوية) ولا دور (صلاح الدين الأيوبي) في التاريخ العربي والإسلامي، كما أن وقوعها جغرافياً بين خمس دول وتكوينها البشري يجعلان من الحلم القومي العربي ملاذها السياسي الدائم وسلاحها ضد المخاطر الداخلية. ولقد شهدت سوريا منذ استقلالها أكثر من مؤامرة داخلية وخارجية الأمر الذي جعلها تتطلع إلى الوحدة مع مصر وبقيادة جمال عبد الناصر الذي كانت الجماهير السورية والعربية ترى فيه (صلاح الدين) الجديد، وبالتالي أن تفرض هذه الوحدة على مصر فرضاً.

نعم.. لم يكن جمال عبد الناصر يسعى من وراء مساعدته وتأييده للمعارضة اللبنانية تغيير أسس النظام السياسي اللبناني ولا ضم لبنان إلى الوحدة المصرية ـ السورية. أقول هذا عن قناعة تامة وعميقة. ولكن جمال عبد الناصر كان يؤيد المعارضة ويساعدها لتحول دون تجديد كميل شمعون لرئاسته

وبالتالي لمجيء حكم يعيد سياسة لبنان الخارجية إلى مجالها العربي المعارض للأحلاف العسكرية الغربية.

غير أن القائمين على الأمور في سوريا وبنوع خاص عبد الحميد سراج ومساعده برهان أدهم، اجتهدا على الطريقة العسكرية (أو المخابراتية) لتحقيق رغبة رئيس الجمهورية العربية المتحدة، فدفعا بالمعارضة اللبنانية نحو العنف ثم العصيان المدني المسلح الذي تحول تدريجاً إلى ثورة إسلامية.

ولا بد، انصافاً للحقيقة، من القول بأن التدخل السوري في مساعدة المعارضة اللبنانية بالسلاح والمال (الذي لم يثبته مراقبو الأمم المتحدة..) ما كان يتم لو لم يضطر زعماء المعارضة اللبنانية إلى الدفاع عن أنفسهم ضد السلطة. فالرئيس شمعون كان قد أغلق جميع أبواب التفاهم مع المعارضة كما كان لا يخفي عزمه على قمع التظاهرات الشعبية بالقوة معتبراً المعارضين عملاء للخارج ومشاغبين، مهدداً بملاحقتهم قانونياً.

من هو البادىء في إشعال نار ثورة ١٩٥٨: الحكم اللبناني الذي انحاز في سياسته الخارجية إلى الغرب متحدياً إرادة المسلمين والعرب؟ أم المعارضون اللبنانيون الذين قاوموا هذه السياسة واستعانوا بمصر وسوريا لتصحيح هذه السياسة؟

وهل كان بالامكان الحؤول دون ما حدث؟ وما هو دور المخابرات العسكرية السورية والمصرية في إشعال نار القتال؟ هل كان عبد الحميد السراج ينفذ أوامر الرئيس عبد الناصر حرفياً أم أنه اجتهد في إنهاء عهد كميل شمعون بدفع المعارضة اللبنانية والجماهير الإسلامية الناقمة نحو العصيان المدني وحمل السلاح؟

من بدأ بخرق الميثاق الوطني؟ كميل شمعون الذي انحاز بلبنان إلى المعسكر الغربي المؤيد لإسرائيل.. أم الزعماء المسلمون اللبنانيون الذين تحالفوا مع مصر لتغيير الرئيس؟ وهل هم الزعماء المسلمون اللبنانيون وحدهم الذين قادوا الجماهير الإسلامية إلى المعارضة والقتال.. أم أن شعور الغبن والنقمة في الأوساط الإسلامية بالاضافة إلى الصحوة القومية والطبقية التي أحدثها بروز

جمال عبد الناصر في العالم العربي ـ ولا ننسى دور الأحزاب العقائدية الفعال في تأليب الجماهير ـ هي ما دفعت الزعماء المسلمين التقليديين إلى حمل سيف المعارضة لحكم كميل شمعون وتزعم حركة المقاومة المسلحة تبريراً لزعامتهم أو بالأحرى خوفاً من انهيارها أمام المد القومي العربي الذي كان جمال عبد الناصر قد حركه لا في لبنان فحسب بل في العالم العربي؟

إن أصعب ما يصادفه الباحث عن الحقائق في عالم السياسة أو في التاريخ هو تحديد الأسباب والنتائج والعلاقات بينهما. إن ما حدث عام ١٩٥٨ في لبنان لم يكن وليد الصدفة ولا نتيجة لمؤامرة ناصرية على نظام الحكم اللبناني والكيان اللبناني بغاية ضم لبنان إلى الوحدة. كما لم يكن نتيجة تفاقم أزمة داخلية اجتماعية أو اقتصادية فحسب. ولا شك في أن مسؤولية الرئيس شمعون كانت أكبر من مسؤولية غيره بحكم موقعه على رأس السلطة في بلد لم يكن قد مر على استقلاله أكثر من خمس عشرة سنة. ولكن اضطرار أو انجراف معارضي كميل شمعون إلى حمل السلاح وإعلان العصيان المدني كان الشرخ الثاني ـ بعد انقلاب ١٩٥٢ الأبيض ـ في ميثاق ١٩٤٣ والشرعية الدستورية الديمقراطية اللبنانية، ولربما أدى إلى تفاقم محنة ١٩٥٨ وتحولها إلى حرب شبيهة بما يشهده لبنان منذ عام ١٩٧٥، لو لم يكن هنالك رجلان أدركا خطورة ما يمكن أن يحدث إن لم يتوقف العصيان المسلح عند حدود معينة وإن لم تتوقف الثورة عند حد معين: هذان الرجلان كانا جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب. وإذا كان دور جمال عبد الناصر في اتفاقه مع المبعوث الأميركي (مورفي) على انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وإنهاء الثورة في لبنان، بات معروفاً، فإن دور فؤاد شهاب في (تقنين) ثورة ١٩٥٨ والحؤول دون قلب نظام الحكم بالقوة ودون قمع المعارضة الشعبية الإسلامية بالقوة، وخصوصاً دون انقسام الجيش وانهيار السلطة.. ما زال بحاجة إلى إلقاء كثير من الأضواء عليه!

الفصل الثالث

لماذا رفض فؤاد شهاب إنزال الجيش

لم يكن كميل شمعون ليهمل عاملين أساسيين لنجاحه في تنفيذ السياسة الخارجية التي كان مقتنعاً بها، والتي يمكن تلخيصها، بصرف النظر عن العوامل الداخلية والعلاقات والمصالح الشخصية على النحو التالي:

إن لبنان هو في النتيجة وطن المسيحيين في الشرق ـ لا وطن مسيحي والفرق مهم ـ وإن استقلاله مرهون بثلاثة أو أربعة عوامل أساسية هي:

١ ـ أن تبقى الكلمة السياسية الحاسمة فيه للموارنة عن طريق رئاسة الجمهورية والمراكز الأساسية في الدولة.

٢ ـ أن يبقى نظامه الاقتصادي الاجتماعي نظاماً رأسمالياً حراً منفتحاً على العالم والغرب بنوع خاص.

٣ ـ ان الحماية الفرنسية التقليدية السابقة للموارنة يجب أن تستبدل بنوع آخر من الحماية أو بنوع من الارتباط المباشر أو غير المباشر مع القوى الجديدة في الغرب، أي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا.

٤ ـ ان الحركات الثورية والعقائدية التي تتولد في المحيط العربي تشكل خطراً على كيان لبنان واستقلاله وبالتالي فإن على لبنان أن يتحالف مع الأنظمة

الصديقة للغرب أو المحافظة للدفاع عن كيانه واستقلاله في وجه الحركات القومية أو الثورية الصاعدة.

من هنا فإن قراره بعدم قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على مصر، الذي أدى إلى استقالة حكومة عبد الله اليافي واستدعاء سامي الصلح لتأليف الحكومة الجديدة كان في نظر الكثيرين بداية انقطاع الأواصر الوطنية بين المسيحيين والمسلمين في لبنان التي كان ميثاق ١٩٤٣ قد عقدها. وقد يطول الجدل هنا حول المسؤول الحقيقي عن هذا الانقطاع. هل هو كميل شمعون رئيس الجمهورية الذي فوجىء باستقالة الزعيمين المسلمين اللذين كان يتعاون معهما ـ وهما عبد الله اليافي وصائب سلام ـ (وكلاهما لم يكن معروفاً بخصومته للغرب أو بثوريته) فاضطر إلى استدعاء سامي الصلح؟ أم أن الرئيس اليافي وسلام هما اللذان فوجئا بموقف رئيس الجمهورية في مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في بيروت والذي أعلن فيه عدم رغبته في قطع العلاقات مع الدول الغربية المعتدية على مصر؟ المهم هو أن الموقف الصريح لرئيس الجمهورية من تقديم التحالف مع الغرب على التضامن العربي كـان نقطة البداية في اندلاع الأزمة التي أدت إلى ثورة ١٩٥٨. ولم يكن بإمكان الرئيس اليافي والوزير سلام، في نظر الكثيرين، سوى الاستقالة.

كان كميل شمعون مدركاً لأهمية دور الجيش في مثل هذه الظروف فعيّن قائد الجيش فؤاد شهاب وزيراً للدفاع والداخلية في الحكومة الجديدة. ولكن قائد الجيش ـ ولا شك في أن أصدقاءه من السياسيين المعارضين لسياسة كميل شمعون نصحوه بذلك ـ لم يلبث أن استقال من الحكومة مؤكداً على ضرورة إبقاء الجيش وقائد الجيش خارج الصراع السياسي.

وبديهي أن يدرك الرئيس كميل شمعون معنى استقالة قائد الجيش من الحكومة. فسابقة ١٩٥٢ كانت قريبة العهد، عندما رفض فؤاد شهاب انزال الجيش إلى الشارع لقمع التظاهرات ضدّ الرئيس بشارة الخوري، ولكن الفرق بين الشيخ بشارة الخوري وكميل شمعون هو أن الأول كان بطبيعته مسالماً

ودبلوماسياً ومحامياً أديباً لا تنقصه الشجاعة المعنوية ولكنه يؤثر سحر الكلمة على القوة، والدستور والشرعية على الواقع والمصلحة. بينما كان الثاني عصامياً واقعياً، شقّ طريقه بنفسه، تستهويه المغامرات السياسية ويؤمن بأن اللعبة اللبنانية أهم من الأماني الشعبية، لا يخاف من العنف ولا من حكم الرأي العام عليه. يروي البعض في المناسبة أن كميل شمعون لم يكن يأمل في صيف ١٩٥٢ عندما تزعم المعارضة ضد الشيخ بشارة، أن يستقيل هذا الأخير وانه فوجىء بالاستقالة وقال كلمة مشهورة: «إن استقالته هي دليل جبن... فأنا محله ما كنت أستقيل».

منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ مرت العلاقات بين رئيس الجمهورية وقائد الجيش بعدة مراحل. ففي مرحلة أولى اكتفى كميل شمعون بتقوية قوى الأمن، من درك وشرطة وأمن عام، متكلاً عليها في مقاومته للمعـارضة والمعارضين ولاسيما الأحزاب العقائدية. وفي مرحلة ثانية أي قبل اندلاع الثورة، حاول كميل شمعون استبدال قائد الجيش وكسب فريق من الضباط إليه، ولكن أصدقاءه نصحوه بعدم الإقدام على ذلك. أما المرحلة الثالثة فكانت بعد اندلاع الثورة، فقد رفض فؤاد شهاب زج الجيش في المعركة وضرب المعارضين والثوار تاركاً لقوات الأمن ورئيس الجمهورية مسؤولية حل الأزمة مع التأكيد على أنه لن يسمح للثوار بالاستيلاء على الحكم بالقوة.

أما لماذا اتخذ فؤاد شهاب الموقف فالجواب يعرفه كل ضباط الجيش الكبار الذين تعاونوا معه في تلك الفترة وهذه هي أهم الأسباب كما سمعتها منه شخصياً ومن معاونيه.

قبل أن تندلع الثورة في أيار ١٩٥٨ بعدة أشهر طلب فؤاد شهاب من أحد ضباط الشعبة الثانية أن يجرى استفتاء سري بين الضباط وصفوف الضباط حول ثلاثة أو أربعة مواضيع تتعلق بالأزمة الوطنية ـ السياسية الناشبة بين رئيس الجمهورية والمعارضة هي: سياسة لبنان الخارجية: وهل يجب أن يدخل لبنان الأحلاف العسكرية أم لا؟ التجديد لكميل شمعون في الرئاسة أم لا؟ قمع المعارضة بالقوة أم لا؟ دور الجيش وموقعه في هذه الأزمة؟

لست أدري إذا كانت نتائج هذا الاستفتاء مازالت محفوظة في أرشيف الجيش أم لا ولكن ما أكده لي فؤاد شهاب وعدة ضباط من المقربين إليه هو أن هذه النتائج كانت من أهم الأسباب التي حملت فؤاد شهاب على «تحييد» الجيش في الأزمة الوطنية العميقة التي مرّ بها لبنان. فلقد أبانت النتائج بوضوح أن أكثرية الضباط المسلمين كانوا ضدّ سياسة الأحلاف العسكرية الغربية مع أكثر من ثلث الضباط المسيحيين، كذلك ضدّ التجديد لكميل شمعون وضدّ زج الجيش في المعركة السياسية الناشبة بين رئيس الجمهورية والمعارضة. بينما كان هنالك بين كبار الضباط المسيحيين عدد لا يرى مانعاً من دخول الأحلاف.

إزاء هذه النتائج لم يكن بإمكان قائد الجيش المغامرة بانقسام الجيش. ولكن هذه النتائج أيضاً كانت وراء موقفه أيضاً في المحافظة على الشرعية وعدم إرغام رئيس الجمهورية على الاستقالة، وكان ذلك ممكناً عسكرياً كما أن كثيرين من المعارضين ـ وعدداً من الضباط ـ كانوا يطالبون قائد الجيش به.

إن الله وحده، عز وجل، مطلع على نيات البشر.. ففؤاد شهاب لم يكتب ـ كما فعل الشيخ بشارة مذكراته ـ لكي يحكم الناس والتاريخ على موقفه خلال هذه الفترة الحرجة والخطرة من تاريخ لبنان. ولكن فؤاد شهاب تكلم كثيراً خلال هذه الفترة وبعدها لا أمام الصحف والجمهور بل أمام أصدقائه والمقربين منه شارحاً أسباب موقفه.

لقد رفض فؤاد شهاب إنزال الجيش لقمع العصيان المدني بالقوة وكان قادراً على ذلك لأنه كان يلمس لمس اليد أن نصف البلاد، على الأقل، أي المسلمين في أكثريتهم الساحقة، بالإضافة إلى أنصار الزعماء المسيحيين المعارضين، كانوا يؤيدون المعارضة ويطالبون بتغيير السياسة أو الحكم. فالوحدة الوطنية في نظره كانت تشكل قاعدة الكيان والاستقلال اللبناني وكان بذلك منسجماً مع موقفه عام ١٩٥٢ مع العلم بأن حجم المعارضة آنذاك لم يكن ليقاس بحجمها عام ١٩٥٨.

ثم إن فؤاد شهاب كان حريصاً جداً على وحدة الجيش ودوره الوطني

وإبقائه خارج لعبة الأحزاب والحزبية. كان واعياً وبشكل عميق لدور القوات المسلحة في تاريخ الدول رافضاً لفكرة استيلاء الجيش على الحكم كما حدث في الدول العربية وفي دول أخرى عديدة من العالم. بل كان يعتقد بأن دور الجيش هو الدفاع عن حدود الوطن والسيادة والاستقلال والشرعية الدستورية. مضيفاً عليها بالنسبة للبنان الدفاع عن الوحدة الوطنية. من هنا كان يبرر خوفه من انقسام الجيش في حال زجه في ضرب المعارضة المؤيدة علنا من نصف سكان البلاد على الأقل ورفضه، في الوقت نفسه، السماح للمعارضة المعلنة للعصيان المدني الاستيلاء على الحكم أو احتلال المرافق العامة أو اختراق حدود المناطق التي لا يؤيدها فيها سكانها.

لقد أخذ كميل شمعون وغيره على فؤاد شهاب بأنه لم يضرب ويقمع الثورة بالقوة واتهمه بأنه كان يسعى إلى رئاسة الجمهورية وكسب تأييد المسلمين له لهذه الغاية. كما اتهم بعض المعارضين الثائرين فؤاد شهاب «بالجبن» أو «بالتعصب» لأنه لم يحسم الثورة بالقيام بانقلاب يطيح بكميل شمعون والحكومة، ويوقف إراقة الدماء وتقاتل المواطنين. كذلك كان هنالك بين ضباط الجيش (كما ستثبت محاكمة الضباط الذين حاولوا القيام بانقلاب عسكري عام ١٩٦١) من عارضوا موقف قائد الجيش هذا، وكانوا يعتقدون أن للجيش دوراً وطنياً ثالثاً يقضي بضرب الحكم والمعارضة معاً وفرض حكم جديد وسياسة جديدة (أو لم تكن تلك النقمة سائدة في بعض إن لم نقل معظم الجيوش العربية بعد استقلال الدول العربية ونكبة فلسطين مما أدى إلى قيام عدة أنظمة عسكرية فيها؟). ولكن فؤاد شهاب كان مقتنعاً بموقفه أي بإبقاء الجيش بعيداً عن الصراع السياسي الداخلي حرصاً عليه بل حفاظاً عليه لملجأ أخير لإنقاذ الوحدة الوطنية أساس الكيان اللبناني، كذلك كان مقتنعاً بعدم السماح للمعارضة المسلحة الثائرة ضدّ السلطة بالاستيلاء على المرافق العامة وإسقاط الشرعية الدستورية بالقوة، كما كان رافضاً لفكرة الانقلاب العسكري لأكثر من سبب سوف نأتي على ذكرها في ما بعد، ولا سيما بصدد الحديث عن محاولة انقلاب ١٩٦١ الفاشلة.

ولم يكن من السهل على قائد الجيش القيام بهذا الدور أو اتخاذ هذا الموقف الذي كان من شأنه أن يغضب الحكم والمعارضة وعدداً من ضباط الجيش أيضاً بل عدداً كبيراً من المواطنين من مسيحيين ومسلمين الذين كانوا لا يدركون أسبابه الوطنية العميقة ولا مبرراته الظرفية بل كان همهم وقف الاقتتال بين اللبنانيين وعودة الأمن والسلام إلى الديار.

وكان فؤاد شهاب مدركاً لهذه التساؤلات والاعتراضات وساهراً على مراعاتها بدقة وبعد نظر وحكمة كما أظهرته أحداث عديدة خلال هذه الثورة.

الفصل الرابع

فؤاد شهاب يوقف الثورة بين حدين

لولا مقتل صاحب «التلغراف» الصحافي نسيب المتني الذي كانت صحيفته تعارض الحكم بعنف وتناصر المعارضة، لربما ظلت المعارضة بعيدة عن العنف أو لتأخر اندلاع العصيان المدني الذي تحول في ما بعد إلى عصيان مسلح وثورة شعبية مسلحة.

لقد تعددت الروايات حول هذه الجريمة التي أشعلت فتيل العنف. وتراوحت الاتهامات في تدبيرها بين أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أو بالأحرى من المخابرات الأميركية إلى المخابرات السورية مروراً بأجهزة الأمن اللبنانية وبعض الأحزاب العقائدية التي كانت صحيفة «التلغراف» تهاجمها. وتراوح الاتهامات بين أقصى اليمين وأقصى اليسار وبين عدة أطراف معينة، ظاهرة لبنانية قديمة العهد، يجدر بعلماء النفس أو المجتمع دراستها يوماً. فكثيراً ما تكون هذه الأطراف التي تتجه إليها الظنون بريئة أو بعيدة عن الحادث ولكن اللبناني في غريزته يحب تضخيم الأحداث وربطها دائماً بأسباب خارجية أو اعتبارات تتعدى الواقع. هذا لا يعني أن الأصابع الأجنبية أو الغربية أو العربية لم تكن لتتدخل في السياسة والشؤون اللبنانية أو تفتعل بعض الحوادث. (إن الحروب التي تعاقبت على لبنان منذ ١٩٧٥ ما كانت لتندلع أو لتستمر لولا المداخلات والمساعدات الخارجية) ولكن مقتل نسيب المتني الذي ظل مرتكبه أو مرتكبوه مجهولين كان ولا شك بمثابة عود الكبريت

الذي فجر الأوضاع المتوترة التي كانت تسود البلاد عام ١٩٥٨.

لم يكن المعارضون مستعدين للقتال ولا مسلحين، فلقد أتيح لي أن أحضر الاجتماع التاريخي الذي عقد في منزل الرئيس صائب سلام في المصيطبة، غداة مقتل نسيب المتني وتوتر الأجواء، وهو الاجتماع الذي حضره كمال جنبلاط وصبري حمادة ورؤساء الوزراء المسلمون، والزعماء المسيحيون المعارضون (لم يحضره حميد فرنجية بسبب المرض الذي أقعده وأبعده عن السياسة) وتقرر إعلان العصيان المدني ضدّ حكم الرئيس شمعون وتفرق اثره الزعماء، كل إلى منطقته لتنظيم هذا العصيان. ولقد شهدت بنفسي الهجوم الذي قام به بعض رجال الأمن على منزل صائب سلام في اليوم التالي لتنفيذ مذكرة قضائية بحقه وكيف أن الشباب في الحي أطلقوا النار على رجال الأمن وأصابوا أحدهم. ولم يكن في منزل صائب سلام ولا بين أيدي الشباب أي سلاح حربي سوى بعض بنادق صيد ومسدسات. وفي طرابلس إثر إعلان العصيان اضطر المتظاهرون إلى الهجوم على محلات بيع أسلحة الصيد لكي يستولوا على السلاح الذي يدافعون به عن أنفسهم ضدّ قوى الأمن.

هذه الحقائق لها أهميتها لا بحدّ ذاتها بل لأنها تؤكد أن ثورة ١٩٥٨ المسلحة لم تكن مهيأة أو مطبوخة كما كانت الأوساط الحكومية تردد، بل جاءت بشكل انفجار شعبي حاول الحكم قمعه كما تقمع حوادث الشغب المعادية أي بإصدار مذكرات توقيف وتكليف الشرطة أو الدرك بالقمع أو التعقيب. وكان هذا الموقف خاطئاً إن لم يكن فيه الكثير من قصر النظر والعناد الشخصي. فلقد كان من الواضح لكل عين، أن المسلمين اللبنانيين مجمعون على رفض سياسة الحكم الخارجية والموارنة وعلى رأسهم البطريرك الماروني بولس المعوشي يشاركون في هذه المعارضة. وكانت مصر في عز تألق نجم عبد الناصر، وسوريا المحيطة بلبنان من ثلاث جهات والموحدة مع مصر تعارض هذه السياسة وكذلك المملكة العربية السعودية المعارضة لحلف بغداد.
إزاء هذا الوضع لم يكن من الحكمة ولا من المنطق ولا من المصلحة الوطنية أن يستمر الحكم في سياسته ولا أن يتصدى لشبه الإجماع هذا بحجة استمرار

الشرعية وإكمال مدة الرئاسة أو بحجة أخرى. أو أن دولاً عربية أخرى (كالعراق والأردن) تؤيد سياسته، أو بحجة الدفاع عن كيان لبنان واستقلاله ووجهه المسيحي الغربي أمام «الهجمة» الإسلامية - العربية اليسارية.

وهذا ما أدركه فؤاد شهاب عندما رفض تدخل إدخال الجيش في المعركة وضرب الثوار وقصف البلاد محافظاً بذلك على وحدة الجيش من جهة وعلى الوحدة الوطنية من جهة أخرى، بل هذا ما أدركه أيضاً عندما وزع القوات المسلحة بشكل وأعطاها الأوامر الواضحة بهذا المعنى، بحيث تحول دون خروج الثوار خارج مناطق عصيانهم والتعرض لمؤسسات الدولة ومرافقها العامة (دور الحكومة، الكهرباء، الماء، المرافىء، المطار)، وتحول في الوقت نفسه دون تعرض قوى الأمن الداخلي والشرطة لها. أما القاعدة الثالثة لموقف فؤاد شهاب من ثورة ١٩٥٨، فكانت دفاعه عن الشرعية والدستور أي رفض فكرة الانقلاب العسكري وترك رئيس الجمهورية يكمل مدة ولايته حتى آخر يوم منها.

لقد حاول كميل شمعون إقالة قائد الجيش من منصبه بسبب هذا الموقف عدة مرات. ولكنه كان يتراجع - على الأرجح - بسبب نصائح أميركية أو غربية أكدت له بأن الجيش لن يبقى ساكتاً إذا أقيل قائده. ولا شك في أن كميل شمعون أدرك بعد نشوب الثورة بأنه لن يستطيع البقاء في الحكم - أو تجديد الرئاسة - فاقتنع في النتيجة، مضطراً بموقف قائد الجيش الذي تعهد بالدفاع عن الشرعية ومؤسسات الدولة. وكان من الطبيعي أن يبرر كميل شمعون موقفه بتأليب الرأي العام المسيحي معه ونجح في كسب حزب «الكتائب» والحزب القومي السوري (الذي كان معارضاً للوحدة السورية - المصرية، ومضطهداً في سوريا وعلى علاقة طيبة مع الرئيس شمعون) إلى جانبه. وكان ذلك، لسوء الحظ، توسيعاً للخرق الذي أصاب الميثاق الوطني - والذي سوف يزداد سنة بعد سنة ليصبح تمزقاً عميقاً وشاملاً عام ١٩٥٨.

* * *

لم يصادف الجيش في تنفيذه للخطة التي رسمها له قائده فؤاد شهاب كثيراً من الصعوبات. فلقد كان ضباط الجيش في أكثريتهم الساحقة مؤيدين لهذه السياسة (إلا قلة عقائدية أو شوفينية أو متعصبة أو طموحة راغبة في تقليد الجيوش العربية والوصول إلى الحكم). كما أن تفهم المواطنين لموقف الجيش ساعد كثيراً على نجاح هذا الدور. فالتعاون بين الزعماء الثائرين أو العاصين وبين قيادة الجيش العليا وقادة المناطق كان وثيقاً وإيجابياً. أو لم يكن معظمهم من رؤساء الوزراء والمجالس والوزراء والنواب أي من مسؤولين تعاقبوا على حكم لبنان منذ استقلاله؟

ولعل أصعب ما تعرضت له ثورة ١٩٥٨ ـ كان جنوحها ـ إذا جاز التعبير ـ بعد عدة أشهر ـ من عصيان مسلح إلى ثورة مسلحة بكل معنى الكلمة. قد يكون وراء ذلك «قابلية» بعض الزعماء والأحزاب لتجاوز العصيان السلبي نحو ثورة تغير الأوضاع. . ـ أم تخطيط المسؤولين السوريين (السراج ـ أدهم) من وراء مساعدة المعارضين لتحويل الأوضاع السياسية اللبنانية بشكل جذري ـ ولا نقول ضمّ لبنان إلى الوحدة كما ذهب البعض في القول ـ وقد يكون التطور الطبيعي لكل ثورة وتشكيلها لعوامل وعناصر جديدة. فليس سراً أن السلاح الذي كان شبه مفقود بين أيدي المعارضين في نيسان ١٩٥٨، أخذ يتسرب إليهم عبر الحدود السورية ـ اللبنانية تدريجاً لمساعدتهم، في البداية، على الصمود في وجه قوى الأمن الحكومية، ثم لتسليح منظمات وأحزاب وتكتلات هامشية نبتت على هامش الثورة وكانت متصلة مباشرة بالأجهزة السورية والمصرية. ولقد أدى توفر الأسلحة بشكل بارز (دون أن يكون ضخماً أي أنه لم يتعد الرشاشات الكبيرة والهاون والرشاشات الصغيرة وبكميات محدودة) إلى محاولة بعض الزعماء والأحزاب تجاوز الخطوط الحمراء التي كان قد تم الاتفاق عليها بين الثوار والجيش والحكومة مما اضطر قائد الجيش إلى إصدار أوامر بالتصدي إلى هذه الهجمات بالقوة. ولولا تدخل الجيش لمنع الهجوم على القصر الجمهوري والاستيلاء على المطار واحتلال مرافق الدولة ومؤسساتها لكانت ثورة ١٩٥٨ تجاوزت حدود العصيان المسلح ولربما تحولت

إلى شيء آخر كما حدث عام ١٩٧٥. ولا شك في أن مهمة الجيش في المرحلة الأخيرة من ثورة ١٩٥٨ لم تكن سهلة لا سيما بعد أن أخذ التدخل السوري مع بعض الفصائل والقوى يزداد ويتخذ شكل التوجيه المباشر متجاوزاً الزعماء التقليديين الذين كانوا يقودون حركة العصيان.

ولا شك في أن هؤلاء الزعماء وبنوع خاص رشيد كرامي وصائب سلام وصبري حمادة ومعروف سعد، وكمال جنبلاط (مع الاعتراف بتميزه عن سائر الزعماء المسلمين التقليديين بنظرياته السياسية التقدمية ورئاسته لحزب عقائدي وطموحه للقيام بدور وطني رائد في لبنان والمنطقة) لم يكونوا يسعون إلى تغيير الأوضاع أو ضم لبنان إلى الوحدة المصرية ـ السورية، بل كانت غايتهم تصحيح السياسة الخارجية ومنع تجديد الرئاسة لكميل شمعون. ولكن ضغط الشارع الثائر عليهم وبروز المطالب الاجتماعية والطائفية بعد إعلان الثورة وحمل السلاح سوف يضطرهم إلى رفع شعارات إصلاحية جديدة ـ منها ما هو طائفي ومنها ما هو اجتماعي واقتصادي، مما أبرز التفاوت في النظرة المصيرية بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ـ كان ميثاق ١٩٤٣ قد طمسها أو أراد تجاوزها ليجمعها تحت نظرة وطنية مصيرية واحدة. ومنذ ذلك الوقت، بدأ هذا التباين يتسع رقعة وعمقاً بالرغم من كل ما قام به فؤاد شهاب بعد وصوله إلى الرئاسة من اصلاحات لإعادة الجمع والتوحيد والصهر بين النظريتين والاتجاهين.

لقد استمرت ثورة ١٩٥٨ ستة أشهر تقريباً ومرت بثلاث مراحل أساسية: مرحلة ما قبل مجيء الأسطول السادس ومرحلة القوات الأميركية في بيروت، ومرحلة الثورة المضادة التي قام بها حزب الكتائب ـ بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

حتى مجيء الأسطول الأميركي السادس، كانت الثورة قد استقرت ـ إذا جاز التعبير ـ عند الحدود التي تحدثنا عنها آنفاً أي بقاء رئيس الجمهورية حتى نهاية ولايته، وبقاء الثوار معتصمين في مراكزهم وبقاء الجيش حكماً بينهما وحرساً للشرعية والمرافق العامة والوحدة الوطنية. ولكن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

عراق، دفعت بعجلة الأحداث سريعاً إلى الأمام. فالفرقة العسكرية العراقية التي كانت متجهة إلى لبنان لمساعدة الحكم اللبناني على قمع العصيان المسلح بناء على اتفاق بين الرئيس شمعون ونوري السعيد، استولت أثناء مرورها ببغداد على الحكم وأطاحت بالعائلة المالكة وأعلنت قيام حكم ثوري في العراق مؤيد لمصر ومعارض لسياسة الأحلاف العسكرية. وكان من الطبيعي أن يستقبل المعارضون الثائرون في لبنان هذا الانقلاب بالترحيب وأن يرى فيه الرئيس شمعون ضربة قاسية تذهب بآخر أمل له في القضاء على المقاومة اللبنانية. فقام بطلب تدخل الولايات المتحدة الأميركية استناداً إلى مشروع ايزنهاوز وبيان ريتشاردز، وفي أقل من أيام كانت البوارج الأميركية تقترب من شواطىء الأوزاعي والرملة البيضاء وتنزل عدة آلاف من قوات المارينز على الساحل اللبناني.

أذكر أنني وقفت مع العميد ريمون اده، قرب فندق «السان جورج» نشاهد الدبابات والجنود الأميركيين يمرون في طريقهم إلى المراكز التي حددت لهم. وكان المواطنون بين مصفق وقانط وحائر. فالإنزال الأميركي كان يعني للبعض إنقاذاً وللبعض الآخر إنهاء للقتال ولآخرين اعتداء أو تدخلاً أجنبياً في الشؤون اللبنانية. وذهبت بعد ذلك إلى منزل الرئيس صائب سلام الذي كان قد تحول إلى مقر لقيادة الثورة في بيروت، حيث كان القياديون والسياسيون مجتمعين حوله في قبو الطابق الأرضي (كانت الطوابق العليا لمنزله قد تعرضت للقصف من قبل قوات الدرك المؤيدة للرئيس شمعون). ولا أزال أذكر أن الرئيس سلام كان هادئاً أو بالأحرى غير قلق من جراء التدخل الأميركي. وأظن أنه كان على علم بأن القوات الأميركية لم تأت لضرب الثوار أو مساعدة كميل شمعون على البقاء في الحكم أو مطلعاً على المحادثات السرية التي كانت جارية بين القاهرة وواشنطن ومطمئناً إلى أن الولايات المتحدة الأميركية قد أسقطت ورقة كميل شمعون من يدها تمشياً مع سياسة معروفة تقضي بالتخلي عن الحليف الذي تعارضه أكثرية شعبية ملموسة.

لم تتعرض القوات الأميركية للثوار ولم تحاول الدخول إلى المناطق

الإسلامية الثائرة بل لزمت مراكز استراتيجية معينة على الشواطىء ومفارق المواصلات اللازمة لها. كما لم يطلق الثوار النيران عليها، باستثناء بعض الحوادث الفردية. ولكن فؤاد شهاب أي قائد الجيش اللبناني لم يكن مطلعاً على استدعاء الأسطول الأميركي إذ أخفى عنه الرئيس شمعون ذلك، وعزّ عليه أن يرى جيشاً أجنبياً يدخل الأراضي اللبنانية دون علمه. فأقدم على خطوة رمزية ـ ولا ريب ـ فلقد كان إنساناً عاقلاً ومدركاً لقوة الأسطول الأميركي، إذ أصدر الأوامر إلى قوات الجيش اللبناني بتوجيه مدافعها باتجاه القوات الأميركية وأرسل يستوضح السفير عن واجبه كقائد للجيش مكلف بحماية أرض الوطن.

لقد مرت هذه الحادثة بشكل سريع بل وخفي. ولا شك في أنها كانت رمزية أكثر منها فعلية. فلا الجيش اللبناني كان قادراً على صدّ الأسطول السادس ولا فؤاد شهاب كان راغباً في زج الجيش في معركة ضد الولايات المتحدة الأميركية. ولكنه أراد تأكيد استقلالية لبنان والاحتجاج على هذا الخرق لسيادة أراضيه. ولم يصدر فؤاد شهاب الأمر بتغيير اتجاه مدافع الجيش إلا بعد أن أبلغه السفير الأميركي وقائد الأسطول على أن التدخل الأميركي كان بناء على قرار من رئيس الجمهورية والحكومة الشرعية وأن القوات الأميركية لم تأت لضرب الثوار والتدخل في الخلاف بين الحكم والمعارضة، بل لأسباب استراتيجية تتعلق بتوازن القوى في المنطقة بعد ثورة العراق التي هزت قواعد هذا التوازن.

ودخلت ثورة ١٩٥٨ بعد النزول الأميركي في مرحلتها الثانية التي أدت إلى انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وإلقاء الثوار للسلاح وانتهاء عهد كميل شمعون.

الفصل الخامس

كيف قبل فؤاد شهاب الرئاسة مرغماً

يروي العميد ريمون اده أنه قرر ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨ منافساً فؤاد شهاب، حين أبلغه السفير الأميركي أن اتفاقاً قد تم بين القاهرة وواشنطن على انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية تمهيداً لإنهاء الثورة وإعادة الاستقرار إلى لبنان.

يقول العميد: إنه أقدم على ذلك لا كرهاً أو نكاية بفؤاد شهاب بل لثلاثة أسباب هي: أنه، أولاً، مبدئياً ضد تدخل العسكر في السياسة وأنه، ثانياً، يرى أن وجود مرشح واحد، دون منافس لرئاسة الجمهورية ظاهرة غير ديمقراطية، وثالثاً، أنه يرفض أن ترشح دول أجنبية (يعني الولايات المتحدة ومصر) رئيساً للجمهورية وتتفق على انتخابه.

وبديهي أن يكون هذا الموقف منطقياً وديمقراطياً وشجاعاً ـ وتلك صفات عرفت عن ريمون اده ـ لو لم يكن لبنان في ثورة شاملة ووحدته الوطنية في خطر ولو لم تكن الدول الأجنبية التي عناها هي الولايات المتحدة الأميركية التي استدعى رئيس الجمهورية اللبنانية أسطولها لإنقاذ لبنان وكذلك لو لم يكن رئيس جمهورية مصر، جمال عبدالناصر، على ما كان عليه من تأثير ونفوذ وسحر على الجماهير الإسلامية اللبنانية والعربية و«متهماً» في الوقت نفسه بأنه يريد «بلع» لبنان أي ضمه بالقوة إلى الجمهورية العربية المتحدة.

ولعل أغرب ما في الأمر أن إنسانا آخر كان يشارك العميد ريمون اده في تفكيره وهو. . فؤاد شهاب نفسه الذي قاوم حتى آخر لحظة انتخابه رئيساً للجمهورية. وهذه خلاصة ما سمعته منه شخصياً ومن شخصيات سياسية لبنانية ومصرية وأميركية كانت قريبة جداً مما حدث.

لقد كان من الطبيعي بعد نزول المارينز الأميركيين في لبنان أن يبدأ الحوار بين القاهرة وواشنطن حول الأزمة اللبنانية وكلفت الحكومة الأميركية السفير مورفي القيام بهذا الدور. ولقد كان من الطبيعي أن يفتح الرئيس عبدالناصر الحوار مع واشنطن عام ١٩٥٨، فالعلاقات بين مصر والولايات المتحدة، اثر موقف هذه الأخيرة من حرب السويس، كانت طيبة أو على الأقل غير متوترة. فواشنطن لم تكن قد اكتشفت بعد نظريات هنري كيسنجر حول التوازن الستراتيجي في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل، وكان جمال عبدالناصر في نظرها هو الزعيم العربي الذي لا بدّ من الإتفاق معه، بالرغم من مواقفه المناهضة لإسرائيل وللمصالح الغربية في المنطقة، لأنه كان يتمتع بشعبية تتعدى حدود بلاده ويشكل حاجزاً عقائدياً في وجه الشيوعية ـ رغم تعاونه مع موسكو ـ ولأنه، أيضاً، لم يقطع الحوار مع واشنطن والغرب حتى في أشد أيام اصطدامه بها.

ثم ان جمال عبدالناصر لم يكن، لا قولاً ولا فعلاً ولا نية، يعمل على ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة بل كان غير راض ـ وأحياناً غير مطلع ـ على «الاجتهادات الخاصة» التي كان يقوم بها بعض أعوانه، لا سيما في أجهزة المخابرات وعبر دمشق، في ما يتعلق بالثورة اللبنانية. ولما كان همه وغايته من دعم المعارضة اللبنانية الحؤول دون دخول لبنان في حلف بغداد وكان حلف بغداد قد أصيب بضربة قاسية من جراء ثورة ١٤ تموز العراقية، فلقد كان من الطبيعي ـ والأسطول الأميركي في المياه اللبنانية ـ أن يتفق جمال عبدالناصر والمبعوث الأميركي مورفي على حل للأزمة اللبنانية. وكان أكثر من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى فؤاد شهاب بسبب الموقف الذي اتخذه وأدى

عملياً إلى حصر الثورة والمحافظة على الشرعية والمؤسسات وكسب احترام المسلمين وتقدير قسم كبير من المسيحيين.

ولكن قبل مفاتحة فؤاد شهاب بالموضوع قام المبعوث الأميركي، مباشرة وبواسطة السفارة الأميركية في بيروت، باستخراج رأي عدد كبير من الزعماء والسياسيين اللبنانيين. ولقد أتيح لي حضور أحد اجتماعات زعماء المعارضة حيث نوقشت قضية انتخاب قائد الجيش رئيساً للجمهورية. لقد كان هنالك شبه اجماع على تقدير موقفه والثقة بشخصه مع بعض التحفظات (وأظن أن الرئيس عبدالله اليافي كان صاحب أحد هذه التحفظات إذ أشار ـ بعد إعلان محبته وتقديره لشخص قائد الجيش ـ إلى ما قد يجر إليه ذلك من تدخل العسكر في السياسة باعتبار أن قائد الجيش سوف يستعين حتماً بعدد من الضباط الذين يثق بهم لمعاونته في الحكم وهذا من شأنه أن يزجهم في السياسة وأن يثير الحسد بين الضباط الآخرين) ولا شك في أن روح التفاهم والتعاون التي سادت بين قادة المناطق ـ بتوجيه من قائد الجيش ـ وبين زعماء الثورة المسلمين، ساعدت على إيلاء هؤلاء الزعماء ثقتهم لقائد الجيش الذي رفض ضرب المسلمين وحافظ على الوحدة الوطنية.

ولم يكن من الصعب على مورفي الحصول على موافقة المقامات والشخصيات المسيحية لانتخاب فؤاد شهاب. إذ أن عدداً كبيراً منهم لم يكن يؤيد موقف كميل شمعون وبنوع خاص البطريرك الماروني بولس المعوشي، كما أن حزب الكتائب كان على صلة وثيقة بالجيش ولم يكن قد دخل الحلبة السياسية بالشكل الذي سوف يدخله في ما بعد وبالتالي لم يكن مطلق التأييد لكميل شمعون وسياسته.

ولا شك في أن وجود الأسطول السادس الأميركي في المياه اللبنانية وقوات المارينز على أراضيه كان له دوره في اقناع الزعماء المسيحيين والمسلمين بقبول التسوية وانهاء الأزمة. فالمسيحيون كانوا أكثر اطمئناناً إلى المصير بوجود الأسطول وقادة الثورة المسلمون لم يكونوا ثوريين بالمعنى الحقيقي للكلمة، بل زعماء وطنيين بورجوازيين يدافعون عن مراكزهم ويطالبون بالإصلاح

وبتصحيح السياسة الخارجية المسيئة إلى شعور ناخبيهم والمضرة بالمصلحة العربية. وكان لموافقة جمال عبدالناصر على إنهاء الأزمة الدور الفعلي في إقناع الجماهير الإسلامية والأحزاب التقدمية أو اليسارية بانهاء القتال.

ولكن كان من الصعب إقناع فؤاد شهاب بقبول انتخابه رئيساً للجمهورية.

إنني أقرأ - وأنا أكتب هذه الأسطر - على شفاه بعض الذين سوف يقرأونها ابتسامة ريب في ما سأرويه ولكنني واثق من أن ما أرويه أقرب إلى الحقيقة من كل ما سمعنه من روايات وتفسيرات. نعم، لقد رفض فؤاد شهاب فكرة انتخابه ثلاث مرات قبل إعلان قبوله، ولم يرضخ لاتفاق عبدالناصر - مورفي عليه إلا بعد أن قال له مورفي في مقابلته الأخيرة:

- اما أن تقبل... واما أن ينسحب الأسطول تاركاً اللبنانيين يتدبرون أمرهم.

إن الذين عرفوا فؤاد شهاب عن كثب لا يستغربون منه هذا الموقف. فتلك لم تكن المرة الأولى التي حاول فؤاد شهاب ابعاد كأس الرئاسة الأولى عن فمه. ففي عام ١٩٥٢ لم يكن عليه، وهو قائد للجيش ورئيس لمجلس الوزراء الحاكم محل رئيس الجمهورية المستقيل، سوى أن يبدي رغبته لينتخب من قبل الأكثرية النيابية رئيساً للجمهورية. لقد كان فؤاد شهاب زاهداً في الحكم والعظمة - كما كان يقول - بالرغم من انحداره من عائلة سبق لها أن حكمت لبنان قرناً وتركت لأفرادها لقب أمير. فبطبيعته الخجولة ونشأته اليتيمة والمتواضعة رغم لقب الإمارة، وتربيته العسكرية الإنضباطية وزواجه من سيدة فرنسية هي بدورها ذات طبيعة هادئة ومتواضعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى في شخصيته ونفسيته ومزاجه، كانت تنفره أو ربما تخيفه من رئاسة الجمهورية. فقد كان يحب حياته العسكرية المرتبة والبعيدة عن ضوضاء السياسة ومهرجاناتها الشعبية وواجباتها. يضاف إلى ذلك أنه كان شديد الإعتداد بصدقه وبحسن نيته، ولأنه كان يعرف أن الرئيس شمعون وأنصاره وبعض خصومه يتهمونه من وراء موقفه المحايد ابان الثورة، باستدراج عطف

المسلمين للوصول إلى رئاسة الجمهورية، كان يرى ان افضل وسيلة لتكذيب هؤلاء هي رفض الرئاسة.

نعم.. لقد قبل فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨ بعد الحاح بل و«تهديد» مشترك مصري - أميركي له بضرورة قبولها كحل للأزمة، وبعد ضغط عدد كبير من أصدقائه وضباطه الذين كانوا مقتنعين بأن انتخابه رئيساً للجمهورية هو الحل الوحيد. وما استقالته عام ١٩٦٠، أي بعد أن استقرت الأمور وجرت الإنتخابات النيابية وعادت الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي، إلا تأكيد من قبله على أن قبوله لرئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨ كان لحل الأزمة وأنه ليس راغباً في البقاء في منصبه بعد استتباب الأمن والإستقرار في البلاد.

إن الله وحده قادر على معرفة النيات وخبايا الصدور، ولكن الذين عرفوا فؤاد شهاب عن كثب أدركوا أن فؤاد شهاب كان صادقاً في رفض الرئاسة عام ١٩٥٢ وفي عام ١٩٥٨ ثم في عام ١٩٦٤ وحتى في عام ١٩٧٠ مع اختلاف الأسباب والظروف. وأن وراء هذا الرفض أسباباً وأسباباً من بينها، إن لم نقل أهمها زهده الطبيعي في الحكم ونفوره من السياسة والسياسيين (آكلة الجبنة كما كان يسميهم) ونفسيته المفضلة للعزلة وعقليته القريبة من العقلية الأوروبية ومزاجه الساخر (والدته من آل حبيش المشهورين بروح النكتة والسخرية، في كسروان).

إن رئاسة الجمهورية في لبنان، أو بالأحرى في نظر اللبنانيين هي شيء هام جداً، نظراً لما تحيط بها من مظاهر العظمة والسلطة وما توفره لصاحبها ولعائلته وأنصاره من عزّ ونفوذ ومنافع. وأنه من الصعب على السياسيين - وعلى اللبنانيين عامة - أن يصدقوا أن هنالك إنساناً لبنانياً يرفض أن يكون رئيساً للجمهورية.

لم يدرك اللبنانيون والزعماء السياسيون أن أقداراً غير مرتقبة قد أوجدت لهم شخصاً ينظر إلى قيادة الجيش ورئاسة الجمهورية نظرته إلى وظيفة يقوم بها أو واجب يؤديه لا أكثر ولا أقل.

هذا «السوء تفاهم» بين فؤاد شهاب وعدد من السياسيين والزعماء

المسلمين والمسيحيين بل واللبنانيين بشكل عام الذين كانت نظرتهم إلى الحكم والسياسة وإلى لبنان تختلف كثيراً عن نظرته.. سوف يشكل، لسوء حظ لبنان، احد أسباب احباط التجربة الشهابية وأحد أهم أسباب جرّ لبنان نحو الانفجار عام ١٩٧٥.

الفصل السادس

ثورة الكتائب المضادة وحكومة الأربعة

بعد أن قبل فؤاد شهاد بانتخابه رئيساً للجمهورية، بدأت الأزمة، المحنة اللبنانية تتحلحل. فالمجلس النيابي، وكانت أكثريته شمعونية لم يقف في وجه الحل الأميركي - المصري لإنهاء العصيان المسلح وعودة الأمور إلى طبيعتها. فتم انتخاب فؤاد شهاب في الإقتراع الثاني، نظراً لأن ترشيح ريمون اده الذي نال أحد عشر صوتاً في الإقتراع الأول، حال دون حصوله على الأكثرية المطلقة من الأصوات. وبدأت «المتاريس» ترفع من الشوارع وأخذ الناس يستعدون للعودة إلى أعمالهم ولكن بحذر. فلقد كان هنالك فترة شهرين أو أقل تفصل بين انتخاب فؤاد شهاب وتسلمه الحكم في أيلول أي عند انتهاء ولاية الرئيس شمعون.

لم يكن فؤاد شهاب سياسياً داهية ولا خبيراً باللعبة السياسية الداخلية. ولم يكن كميل شمعون وهو، بالعكس، سياسي محترف وبارع، ينوي القاء القفاز والإعتراف بالهزيمة والإعتكاف بعيداً عن السياسة كما فعل الشيخ بشارة الخوري بعد استقالته. فاعترافه بالهزيمة السياسية كان يعني الإعتراف بأخطائه وسقوط حجة الدفاع عن كيان لبنان واستقلاله ونظامه والمسيحيين التي كانت ذريعته لمقاومة معارضيه والصمود في الحكم رغم ثورة نصف البلاد إن لم يكن ثلثيها ضده. (ففي أي بلد ديمقراطي يكفي أقل من هذا بكثير لتسقط الحكومة أو ليتغير النظام).

لقد جرت في صيف ١٩٥٨ أي بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية عدة محاولات و«مؤامرات» لإفساد انتخابه وتسلمه السلطة اشترك في إحداها ضابط لبناني كبير ـ انتخب في ما بعد نائباً (أنكر بالطبع ما اتهم به وأخرج من الجيش بسببه متهماً خصومه بتدبير مؤامرة ضده) كانت غايتها إجراء انقلاب داخل الجيش لمنع فؤاد شهاب من تسلم الحكم. كما حدثت بعض التحركات في الأوساط الشعبية الإسلامية قامت بها تنظيمات حزبية أو شبه حزبية برزت إبان الثورة بتشجيع من أجهزة مخابرات عربية وبشكل مناوىء للزعامات التقليدية. فلقد كانت هذه التنظيمات غير راضية عن إنهاء الثورة بدون الحصول على مكاسب طائفية أو سياسية أو اجتماعية معينة. وراحت تتهم الزعماء المسلمين التقليديين بأنهم باعوا الثورة من أجل الحكم.

بالطبع، لم تكن بعض الأوساط الشعبية أو الحزبية المسيحية ولا سيما تلك التي كانت تتخوف من الناصرية ومن تيار الوحدة العربية وصحوة المسلمين في لبنان، راضية عن انتخاب فؤاد شهاب لسببين واضحين هما: إن خروج كميل شمعون من الحكم يعني انكساره أو انتصار وجهة نظر المعارضين وأن انتخاب فؤاد شهاب سوف يؤدي إلى الاستجابة لمطالب الثائرين وهي في المنطق الطائفي اللبناني تعني خسارة المسيحيين لبعض الحقوق والإمتيازات التي يعتبرونها ضمانات.

بعد أن انتهت مراسم التسلم والتسليم بين كميل شمعون وفؤاد شهاب في القصر الجمهوري، في محلة القنطاري، لم ينتقل الرئيس الجديد إلى القصر بل بقي في منزله واختار «فيلا» صغيرة في منطقة «صربا»، على مدخل مدينة «جونيه» كمقر لرئاسة الجمهورية مفتتحاً تقليداً جديداً في الحكم اللبناني يقضي بالتفريق بين مكان سكن رئيس الجمهورية ومقر ممارسته لوظيفته. ولم يكن مستغرباً أن يختار الرئيس الجديد بيتاً صغيراً لا يمتاز عن غيره من البيوت القروية الكبيرة إلا بحديقة واسعة، فطبيعة فؤاد شهاب كانت تبعده عن مظاهر الجاه، غير أن البعض انتقد انتقال مقر رئاسة الجمهورية إلى خارج العاصمة. ولسوف يتضخم هذا الإنتقاد بعد سنوات ليصبح، في منطق

أخصامه، ولا سيما بعد أن أولى مدينة «جونيه» اهتماماً عمرانياً خاصاً، محاولة لنقل العاصمة إلى جبل لبنان لا سيما وأن كميل شمعون كان قد وافق على بناء القصر الجمهوري قرب بعبدا، أي خارج العاصمة.

والحقيقة أن فؤاد شهاب ـ كما قال لي ـ اختار بيت «صربا» لأنه قريب من منزله في جونيه وتجنباً لاجتياز طريق طويل بين جونيه وبيروت في موكب رئاسي محروس مرتين في اليوم. كما أن أجهزة الأمن المسؤولة عن حراسة رئاسة الجمهورية كان لها دورها في هذا الاختيار لوقوع القصر الجمهوري في بيروت الغربية وسط الأحياء الإسلامية التي لم تكن قد نفضت عنها أجواء الثورة. فالوصول إلى القصر كان يتطلب المرور بشوارع عديدة وسط العاصمة وما يشكل ذلك من مخاطر أمنية، من جهة، ومن إزعاج لحركة السير من جهة أخرى.

وكان على الرئيس الجديد أن يؤلف الحكومة الأولى، فكلف رشيد كرامي بتشكيلها لأسباب أهمها أن زعماء المسلمين الذين ثاروا على حكم الرئيس شمعون اتفقوا على ترشيحه. وأن رشيد كرامي كان أقل زعماء المسلمين تورطاً بالثورة أو تحدياً للتيار الشمعوني. وكان اختيار أعضاء هذه الحكومة مراعياً اعتبارات عديدة هي: أن يكون الأعضاء المسيحيون فيها غير شمعونيين وأن يكون الأعضاء المسلمين من المعارضين القريبين من قادة الثورة وأن يكون فريق منهم من الشخصيات السياسية المستقلة وذات المكانة الوطنية المعروفة.

ولكن بالرغم من هذه المعادلات المنطقية والمتوازنة، فإن الرأي العام المسيحي انتفض في وجه الحكومة الجديدة وشهدت بلدة «بكفيا» مقر آل وحزب الكتائب تظاهرة ضدّ الوزير يوسف السودا وهو شخصية سياسية ذات ماض عريق في الدفاع عن العقيدة اللبنانية والاستقلال اللبناني ولا يرقى الشك إلى لبنانيته بل وإلى مارونيته. كما شهدت الأحياء المسيحية حركة غير عادية من التمرد وحفر الخنادق والمتاريس ما لبثت أن تحولت إلى ما سمي «بالثورة المضادة» أي بالثورة المسيحية ضد الثورة الإسلامية.

لقد كانت حجة القوى المسيحية المنتفضة ضدّ الحكومة الجديدة أن تأليفها بالشكل الذي تألفت عليه يكرس انتصار المسلمين وبالتالي الإخلال بالتوازن الطائفي ـ السياسي في لبنان. أما الذريعة فكانت تصريحاً لرئيس الحكومة رشيد كرامي قال فيه «جئنا اليوم نقطف ثمار الثورة». وكان المحرك الأول لهذه الثورة حزب الكتائب الذي ظلّ خلال الثورة الإسلامية ملتزماً موقفاً أقرب إلى الحياد منه إلى التضاد. وكانت تلك المرة الأولى التي يظهر فيها حزب الكتائب طاقته العسكرية وقدرته على السيطرة على الأحياء المسيحية في بيروت الشرقية وفي بعض القرى الجبلية.

تعددت بل تباينت الآراء حول هذه الثورة المضادة أو بالأحرى هذه الانتفاضة الشعبية المسيحية في وجه حكومة العهد الجديد. فمنهم من بررها بانفجار المشاعر المسيحية المكبوتة إزاء ثورة إسلامية استمرت عدة أشهر وعطلت الحياة الطبيعية في بيروت ولبنان. كما أن البعض بررها بأن رشيد كرامي أخطأ في الإدلاء بتصريحه الشهير عن قطف ثمار الثورة الذي أثار حفيظة ومخاوف المسيحيين ومنهم من ذهب إلى حدّ اتهام فؤاد شهاب والمكتب الثاني في الجيش بأنه شجع الكتائب على هذه الإنتفاضة لكي يضبط اندفاع المسلمين وزعمائهم الذين اعتبروا ذهاب كميل شمعون وحكمه بمثابة انتصار لثورتهم وبالتالي فرصة لتحقيق مكاسب سياسية على حساب المسيحيين.

والحقيقة هي أن كل هذه العوامل لعبت دورها في اندلاع الثورة المضادة ولكن من الحقيقة أيضاً أن فؤاد شهاب اتخذ من هذه الثورة المضادة موقفاً شبيهاً من موقفه بالنسبة للثورة الإسلامية أي أنه لم يصدر أمراً بقمعها ولكنه أصدر الأوامر بإيقافها عند حدّ ومستوى معين بمعنى أنه احترم الأسباب المبدئية والعاطفية التي فجرتها وهي رفض اعتبار الفريق المسيحي مهزوماً ولكنه حال دون تماديها إلى ما هو أبعد من الإنتفاضة والتعبير عن الرفض كما حال دون اصطدامها بالمسلمين وتحولها إلى حرب أهلية. وعلى سبيل المثال اذكر أن الأوامر أعطيت للجيش بعدم الدخول إلى الأحياء المسيحية أو هدم المتاريس بالقوة ولكن الأوامر نفسها قضت بمنع قطع طرق المواصلات الرئيسية أو

خروج تظاهرات أو التعرض للمواطنين أو المؤسسات الإسلامية في المناطق ذات الأكثرية المسيحية.

لم تدم الثورة المضادة طويلاً، فالعلاقة بين الرئيس الجديد والجيش وبين حزب الكتائب كانت في ذلك الوقت علاقة طيبة، والشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب كان يعلن الثقة بفؤاد شهاب وبالجيش، وانتهى الأمر بتأليف حكومة جديدة هي حكومة الأربعة أي رشيد كرامي وحسين العويني عن المسلمين وبيار الجميل وريمون اده عن المسيحيين.

اعتبر تأليف هذه الحكومة الرباعية بمثابة ترضية لجميع الفرقاء وتكريس لمبدأ أساسي للعهد الجديد إلا وهور مبدأ «لا غالب ولا مغلوب» واستقبلت البلاد الحكومة الجديدة بالإرتياح فتحت الأسواق وأزيلت المتاريس من الشوارع وتوارى السلاح وعادت الحياة في لبنان إلى مجاريها الطبيعية، وشهدت الأماكن العامة تظاهرة مؤثرة لمواطنين مسيحيين ومسلمين يتلاقون بعد عدة أشهر من الإضراب والإنفصال الحياتي ويتعانقون ويتبادلون القبل والعواطف وكأن شيئاً لم يكن.

إن ثورة ١٩٥٨ كانت نتيجة لأزمة سياسية ـ وطنية سببها إصرار بعض الدول الغربية على إقامة احلاف عسكرية في الشرق الأوسط لمواجهة الخطر السوفياتي واقتناع كميل شمعون بأن مصلحة لبنان تقضي بدخوله هذه الاحلاف للدفاع عن استقلاله في وجه المدّ العربي الثوري الوحدوي، وعن المسيحيين اللبنانيين أصحاب المصلحة في استمرار النظام اللبناني على ما هو عليه دون تغير. ولا شك في أن الجمهورية العربية المتحدة ساعدت المعارضة اللبنانية في مقاومتها لسياسة الحكم وفي الدفاع عن نفسها عندما اصرّ الحكم على ضرب المعارضة واتهامها بالعمالة للخارج. ولم يكن «انجراف» الثورة طائفياً مخططاً له أو ضرورياً. فالزعماء الموارنة المعارضون لهذه السياسة كانوا عديدين. ولكن مرض حميد فرنجيه، من جهة، وحاجة المعارضة إلى قواعد شعبية متوفرة في الشارع الإسلامي وإلى ديناميكية رفض كامنة في شعور المسلمين في لبنان بالغبن، بالإضافة إلى دور الأحزاب العقائدية المختلف في

أهدافه عن أهداف الزعماء التقليديين، وإلى أساليب أجهزة المخابرات العربية واجتهادات المسؤولين السوريين فيها، لعبت مجتمعة دورها في تحويل انتفاضة سياسية شعبية معارضة إلى عصيان مدني ثم إلى شبه ثورة إسلامية ضدّ الحكم في لبنان. ولولا موقف فؤاد شهاب والجيش من ورائه لتحولت الثورة إلى حرب أهلية وحدث في لبنان عام ١٩٥٨ ما حدث عام ١٩٧٥. ولا شك أيضاً في أن وجود قائد تاريخي كجمال عبدالناصر مدرك لأهمية الوحدة الوطنية في لبنان، وكون حكومة الولايات المتحدة في ذلك الوقت، منفتحة على مصر وغير مستسلمة كلياً للمخططات الإسرائيلية، ساعد كثيراً على حصر الثورة في نطاق محدود وساعد أكثر في إيجاد الحل للأزمة اللبنانية. غير أن الدور الرئيسي في حصر نطاق الثورة والحفاظ على الوحدة الوطنية ومؤسساتها ومبادئها وقواعدها كان لفؤاد شهاب، وهذا ما لا يستطيع إنكاره إلّا كل مكابر أو متجن على الحقيقة.

لقد كان دور حكومة الأربعة خلال الأشهر التسعة الأولى من ولاية الرئيس الجديد تصفية رواسب الثورة وإزالة آثارها واطفاء الحرائق الصغيرة التي كانت تندلع من حين لآخر بشكل هبات فردية وحوادث طائفية كاعدام «التكميل» وهدم الأبنية المخالفة للقانون، وتصحيح للسياسة الخارجية والقيام بحملات توعية للمواطنين وإصدار بعض القوانين الجديدة. وهنالك روايات طريفة عديدة عن الخلافات بين ريمون اده وبيار الجميل وعن مواقف الحاج حسين العويني لا مجال لذكرها. ولكن الحقيقة تقضي بالإعتراف بأن هذه «الحكومة الرباعية» استطاعت مع الرئيس إعادة الحياة الطبيعية والأمن والإستقرار إلى لبنان بعد ثورة شبه شاملة، مما حمل رئيس الجمهورية على الإنتقال إلى المرحلة التالية وهي الإصلاح وبالتالي إلى تأليف حكومة جديدة.

الفَصل السَّابع

الإصلاح الإداري يصطدم بمبدأ لا غالب ولا مغلوب

بعد أن أنجزت «حكومة الأربعة» أهم ما جاءت من أجله أي إعادة الحياة الوطنية إلى مجاريها الطبيعية وتصفية رواسب الثورة والثورة المضادة، كان لا بدّ من إعادة الحياة السياسية، أيضاً، إلى مجاريها الطبيعية وإجراء الاصلاحات السياسية والإدارية والإجتماعية التي تعهد بها رئيس الجمهورية في خطاب قسم اليمين أمام المجلس النيابي. فعدلت الحكومة الرباعية ودخل إلى الحكومة الجديدة عدد من الشخصيات السياسية المستقلة إلى جانب الوزراء الذين يمثلون الطوائف والقوى السياسية التي أفرزتها الأحداث، وكان دخول شخصيات كفؤاد بطرس وفيليب تقلا وفؤاد النجار وعلي بزّي، في الحكومة مؤشراً بليغاً على نوعية السياسيين الذين يرغب الرئيس فؤاد شهاب في التعاون معهم. أي وجوه بارزة في مجال اختصاصها مشهورة بالعلم والنزاهة والبعد عن السياسة والانتخابات والغوغائية. ولعل هذه هي الوزارة الوحيدة التي ألفها الرئيس شهاب متكلاً على معاونيه المباشرين أي مدير غرفة الرئاسة ومدير الأمن العام المقدم توفيق جلبوط وبعض المستشارين. فلقد قاموا باتصالات عديدة واستخرجوا آراء مختلفة إلى أن توصلوا إلى وضع قائمة بعدد من الشخصيات البارزة في طوائفها أو مهمتها أو في الحقل الخاص ممن هم بعيدون عن الحزبية والسياسات المحلية، فاختار فؤاد شهاب من بينهم بالاتفاق مع رئيس الحكومة الوزراء.

وبطبيعة الحال لم يكن بإمكان الرئيس فؤاد شهاب القادم من الجيش الاستغناء عن الضباط الذين خدموا معه ويثق بهم ليعاونوه في المراكز الحساسة، فاختار المقدم ـ آنذاك ـ «جنادري» كرئيس للفرقة العسكرية في القصر الجمهوري، كما عين المقدم توفيق جلبوط مديراً للأمن العام كما اختار الياس سركيس القاضي في ديوان المحاسبة وشفيق محرم المهندس، خريج كلية البوليتكنيك كمدير للفرقة المدنية والفرقة الفنية في القصر الجمهوري. ويروى في هذا الصدد أن فؤاد شهاب طرح اسمي: الياس سركيس وشفيق محرم في إحدى جلسات مجلس الوزراء سائلاً أعضاء الحكومة عن معرفتهم بهما فكان جـواب معظم الوزراء: لم نسمع بهما. وعلق فؤاد شهاب على ذلك بقوله:

ـ الآن.. أصبح هنالك سببان لتعيينهما. مؤكداً بذلك رغبته في أن لا يكون مؤظفو القصر الجمهوري حزبيين أو منتمين إلى الأوساط السياسية وأن يكون هنالك توازن طائفي بين موظفي القصر الجمهوري.

كان دور الحكومة الجديدة، بعد أن استقال ريمون اده منها، (وكان ذلك في نظر بعض أصدقائه خطأً منه وبداية سوء التفاهم الذي سوف يتحول إلى خصومة بل وعداوة بين ريمون اده والعهد الشهابي سنعود إليه في ما بعد) إصدار المراسيم الإشتراعية الإصلاحية التي كانت اللجان الخاصة التي ألفها فؤاد شهاب قد انتهت من وضعها وهي تتعلق بالإصلاح الإداري وتعديل قانون الانتخابات بشكل خاص.

كان فؤاد شهاب يروي كيف أنه اختار في كل وزارة أو إدارة عدة أشخاص معروفين بكفاءاتهم العلمية أو خبرتهم وعهد اليهم وضع مشاريع واقتراحات للإصلاح الإداري، وكيف أن هؤلاء قاموا جيداً بعملهم بوجه عام ولكن اقتراحاتهم الإصلاحية تميزت قبل كل شيء بمشاريع تناسب أوضاعهم الشخصية أو تطلعاتهم الوظيفية أو كما يقول المثل اللبناني «ركبوا الجرَّة على أذنها» أو «فصلوا الثوب على قياسهم». أهم ما صدر من مراسيم كان إنشاء مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وقيادة قوى الأمن الداخلي، وغيرها من الأجهزة الإدارية العصرية التي تستهدف تحرير الأجهزة الإدارية من

تحكم وتلاعب رجال السياسة والحزبيين بها وإعطاء الموظفين نوعاً من الحصانة وفي الوقت نفسه اخضاع الإدارات لنوع من الإنضباط والتفتيش لمنع الرشوة والتجاوزات والتسلط.

لقد كانت أفكار فؤاد شهاب الإصلاحية مقتبسة عن النماذج الإدارية المطبقة في الدول الأوروبية المتقدمة وتدور حول حماية الموظف من تعسف السياسيين وتسخيرهم للإدارة في خدمة مصالحهم الشخصية أو الإنتخابية وكذلك منع الموظفين من استغلال وظيفتهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة أو لأغراض سياسية أو حزبية. وكان هذا الإصلاح ضرورياً بعد أن شهد العهدان الاستغلاليان الأولان استغلالاً فاضحاً للإدارة من قبل السياسيين والنواب والوزراء والرؤساء. غير أن هذا الإصلاح اصطدم بعقبتين هما: أولاً بقاء الموظفين الحزبيين أو الفاسدين في مراكزهم إذ أن مقتضيات التوازن الطائفي ـ السياسي ومبدأ «لا غالب ولا مغلوب» حالا دون الإقدام على عملية تطهير شاملة، وثانياً خوف الموظفين من سيف التفتيش المسلط فوق رؤوسهم الذي أحدث نوعاً من الجمود والسلبية في الإدارة تمشياً مع مبدأ «من لا يعمل لا يخطىء».

غير أن البلاد أحست، ولأول مرة، بأن هنالك عقلية جديدة في الحكم تنظر إلى الإدارة والوظائف الإدارية نظرة أخرى غير تلك المتمادية منذ العهد العثماني وإلى ما بعد الاستقلال والتي تجعل من الإدارة مجموعة موظفين في خدمة الحكام والسياسيين. فمشروع الدولة الحديثة أو على الأقل الإدارة الحديثة دخل لأول مرة في تاريخ لبنان، بهذا الشكل المؤسسي والقانوني. ولم يكن ذلك ليروق للزعماء الطائفيين والاقطاعيين والحزبيين الذين كانوا يعتبرون الدولة مزرعة لهم. غير أنهم قبلوا بالإصلاح الإداري على مضض ولم يعلنوا سخطهم العميق على مشروع تحرير الإدارة الحكومية من نفوذهم، نظراً لأن رئيس الجمهورية كان في أول سنة من عهده أي في أوج سلطانه، كذلك لأن اللبنانيين، بوجه عام، كانوا يتطلعون بلهفة إلى إصلاح الإدارة لتحريرها من الحزبية والفساد والمحسوبية.

غير أن الإصلاح الإداري لم يكتمل باختيار الأشخاص الأكفاء في المراكز المناسبة. لقد كان الرئيس شهاب يرغب في تعيين عناصر جديدة شابة متعلمة ومتخصصة في مراكز الفئة الأولى والثانية. ولكنه لم يستطع ذلك. ففي إحدى جلسات مجلس الوزراء طرح مشروع تشكيلات إدارية شاملة للوظائف الإدارية الكبرى كان فؤاد شهاب ومستشاروه قد أعدوه على هذا الأساس. ولكن اعتراض بعض الوزراء على بعض الأسماء أو إصرارهم على بقاء آخرين حال دون إقرار هذا المشروع، وحمل الرئيس شهاب على الاعراب عن غضبه برفع جلسة مجلس الوزراء ومغادرة قاعة الاجتماع. ولكنه ما لبث أن استسلم للاعتبارات التي أثارها بعض الوزراء وصدرت التشكيلات الإدارية حافلة بأسماء جديدة ومحافظة على أسماء موظفين كبار كان الرأي العام ينتظر نقلهم أو اقالتهم بسبب حزبيتهم الصارخة أو فسادهم. وكانت تلك أول ثغرة يفتحها الواقع السياسي اللبناني في جدار المشروع الاصلاحي الشهابي الجديد. وأدرك فؤاد شهاب بأن «ما كل ما يتمنى المرء يدركه»، وأن الإصلاح الإداري ليس عملية سهلة في بلد صغير يعرف الناس بعضهم البعض ويرتبطون بأواصر القربى والمصلحة الحزبية والطائفية والمحلية.

وكان تعديل قانون الإنتخابات التجربة المأساوية الثانية في مشروع الاصلاح السياسي الشهابي.

لقد كان فؤاد شهاب، كرئيس جاء إلى الحكم من خارج عالم السياسة والحزبية مؤمناً بأن الوحدة الوطنية هي أهم مقومات بل مبررات الكيان والاستقلال اللبناني، وفي الوقت نفسه وكالإنسان ديمقراطي في أعماقه رغم عسكريته النافرة من السياسة والحزبية والانتخابات، كان يطمح إلى سن قانون للانتخابات يوفق بين كل هذه الاعتبارات ويزيل في الوقت نفسه شعورين كانا في نظره من أهم أسباب ثورة ١٩٥٨ وهما شعوران ولدهما قانونا الانتخابات اللذان سنهما الرئيس شمعون في عهده - أي شعور الزعماء التقليديين «بقص جوانحهم» وشعور الزعماء المسلمين بارتباطهم أو بخضوعهم للأصوات المسيحية في مناطقهم.

ولم يكن من السهل التوفيق بين هذه الاعتبارات المتناقضة مبدئياً وعملياً. لقد كان فؤاد شهاب يؤمن بأنه من الضروري أن يشترك المسيحيون والمسلمون معاً في انتخاب النواب ولكنه كان مقتنعاً أيضاً بأن تنتخب الطوائف ممثليها الحقيقيين لا أن تلعب أصوات الأقليات في المناطق المشتركة دوراً حاسماً في الانتخابات وضدّ إرادة الأكثرية.

من هنا جاء قانون انتخابات ١٩٥٩ عجيباً غريباً. فلقد قسم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية: الشرقية (الأشرفية - الصيفي) وهي تضم أكثرية مسيحية. والغربية (المصيطبة - المزرعة - رأس بيروت) التي تضم أكثرية إسلامية. وثالثة (زقاق البلاط - المرفأ - المريسة) التي تضم عدداً متساوياً من المسيحيين والمسلمين والأقليات. كما قسم لبنان إلى دوائر انتخابية على أساس القضاء لا المحافظة. ذلك أن نظام الدائرة - المحافظة الذي كان متبعاً حتى عام ١٩٤٣، كان مساعداً على تحقيق الوحدة الوطنية عن طريق اشراك مناطق إسلامية ومسيحية في انتخاب النواب ولكنه كان في الوقت نفسه مكرساً للاقطاعية ولسيطرة الزعماء الاقطاعيين أو الطائفيين على الانتخابات. أما قانون الدائرة الفردية الذي سنه الرئيس شمعون، تشبهاً بالنموذج البريطاني، فلقد خفف من سيطرة الاقطاع ولا ريب، ولكنه فكك الوحدة الوطنية شعبياً وأبعد زعماء تقليديين كانوا يشكلون بتحالفاتهم جسراً فوقياً للوحدة الوطنية.

من هنا اعتبر فؤاد شهاب الدائرة الوسطى أي القضائية كحل وسط بين الحلين المعترض عليها مقسماً في بعض الحالات القضاء إلى دائرتين أو جامعا بين قضاءين تحقيقاً للمشاركة الطائفية في الانتخابات.

لقد انتقد البعض هذا القانون الجديد للانتخابات لأنه حافظ على مساوىء القانونين السابقين. إذ أنه كرس الطائفية من جهة وعطل اللعبة السياسية التقليدية من جهة أخرى. وهو اعتراض لا يخلو من المنطق. ولكن فؤاد شهاب، كما قال لي يوماً، لم يكن هو أيضاً راضياً كل الرضى عن قانونه. غير أنه كان مقتنعاً بأنه لا يجوز ربط الأشرفية بالبسطا والمصيطبة وطريق الجديدة انتخابياً، بعد أحداث ١٩٥٨، لأن المسيحيين في الأشرفية سوف

يقترعون ضدّ زعماء الثورة المسلمين وأن عدم فوز صائب سلام أو عبدالله اليافي أو عدنان حكيم في الانتخابات بعد ثورة ١٩٥٨ كان أمراً غير طبيعي وغير معقول. كذلك فوز بيار الجميل في الأشرفية. ولما كان من الصعب بعد ١٩٥٨ تأليف لائحة انتخابية تضم صائب سلام وبيار الجميل، فإنه كان من الأفضل تقسيم بيروت إلى دائرتين انتخابيتين تتكرس بهما الإرادة الشعبية الجديدة.

وهكذا كان، فلقد أسفرت انتخابات ١٩٦٠ عن دخول معظم قادة الثورة والثورة المضادة إلى المجلس بل ودخول رئيس الحزب القومي السوري، أسد الأشقر، أيضاً إلى المجلس النيابي، مع عودة كمال جنبلاط وسليمان فرنجية وصبري حمادة وكامل الأسعد وصائب سلام وعبدالله اليافي. كما أتاح قانون الانتخابات الجديد دخول عناصر سياسية جديدة وممثلة لمناطق أو تيارات لم يكن بإمكانها دخول المجلس عى أساس الدائرة الفردية أو المحافظات.

بعد صدور مراسم الإصلاح الإداري وإجراء الانتخابات النيابية وعودة الإستقرار والأمن والإزدهار إلى الربوع اللبنانية ومرور عامين على انتخابه رئيساً للجمهورية شعر فؤاد شهاب أنه حقق الغاية التي من أجلها انتخب رئيساً فاتخذ قراراً خطيراً أراد أن ينقض به الشائعات بل التهمة التي وجهها وكان لا يزال يوجهها إليه أخصامه، إلا وهي تهمة إشعال الثورة ١٩٥٨ أو عدم قمعها، للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

وهكذا في صيف ١٩٦٠ فوجىء اللبنانيون بالإذاعة اللبنانية تعلن تقديم رئيس الجمهورية استقالته. فخيم الوجوم على رؤوس اللبنانيين.

اما لماذا قدم فؤاد شهاب استقالته وكيف عاد عنها فتلك صفحة من تاريخ لبنان تستحق الرواية.

الفصل الثامن

لماذا استقال فؤاد شهاب عام ١٩٦٠

ماذا كان يعني النهج الشهابي؟

كان فؤاد شهاب متواضعاً وخجولاً وبسيطاً في حديثه وتصرفاته. ولكنه كان في الوقت نفسه أبيّاً وقاسياً ومعتداً بنفسه. وتلك صفات النبلاء الذين يختارون الجندية مهنة ويحملون في قلوبهم إيماناً دينياً. وكثيراً ما لعبت هذه الخصائص، من عقلية ونفسية، دوراً أساسياً في القرارات السياسية المتعلقة بصاحبها. فرفضه رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٢ كان له علاقة برفضه إنزال الجيش لقمع التظاهرات الشعبية التي كانت المعارضة تهدد الشيخ بشارة الخوري بها. ذلك أن قبوله بعرض رئيس المجلس النيابي، أحمد الأسعد، كان في نظره إفساداً للموقف المبدئي الذي اتخذه، أي عدم استعمال الجيش لضرب الشعب، بالرغم من أنه كان ـ وظل ـ يكن للشيخ بشارة الخوري كثيراً من الاحترام والمودة.

واستقالته من رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٠ كان لها معنى كبير واحد وهو الردّ على التهمة التي ألصقها به أنصار كميل شمعون والمؤيدون له وهي: مسايرة المسلمين وعبد الناصر من أجل الوصول إلى رئاسة الجمهورية. فلقد أراد أن يرد هذه التهمة بالفعل لا بالقول أي أن يبرهن لهم وللبنانيين بأنه لم يكن يوماً طامعاً في رئاسة الجمهورية ولا راغباً في الحكم والسلطة. ولا شك

في أن توقيت الاستقالة بعد الانتخابات النيابية التي أعادت التوازن السياسي والوطني إلى البلاد، كان مدروساً. فلقد أراد من وراء الاستقالة التأكيد على أمر آخر وهو أنه كقائد لا يغادر السفينة إلا بعد انتهاء العاصفة.

وجم اللبنانيون لدى سماعهم نبأ الاستقالة من الإذاعة وفي أقل من ساعات شهد منزل فؤاد شهاب في «جونية» زحفاً سياسياً عفوياً اشترك فيه كل النواب والزعماء. فكان صائب سلام وبيار الجميل وريمون اده وكمال جنبلاط يلتفون حوله مع رشيد كرامي وصبري حمادة وهم يحاولون إقناعه بسحب استقالته. أما المواطنون فكانوا ينتظرون تطور الموقف أمام أجهزة الراديو والتلفزيون وقلوبهم مجمعة على التمني برجوعه عن هذه الاستقالة.

لقد قاوم فؤاد شهاب ساعات طويلة ضغط ورجاء بل استرحام النواب والزعماء له ولا مجال لذكر ما قال له هؤلاء الزعماء حتى أقنعوه بالعودة عن قراره.

لقد وصف بعض كارهي فؤاد شهاب هذا اليوم الفريد من نوعه في تاريخ لبنان بل ربما في تاريخ الدول بأنه «تمثيلية» قام بها فؤاد شهاب ولم تكن أول كلمة وآخر تهمة ظالمة يوجهها إليه الذين لا يرون السياسة سوى لعبة قذرة شعارها الوصول وغايتها السلطان أو الثروة ووسائلها الكذب والنفاق والمشي على الجثث. ففؤاد شهاب لم يكن يجيد التمثيل ولا التهريج ولا البلف. لقد كان مدركاً أن مغادرته للحكم سوف تحدث خضة كبيرة وضعضعة في الأجواء السياسية والوطنية المستقرة. ولكنه كان حريصاً في الوقت نفسه على تكذيب الذين اتهموه بالمكيافيلية والمشككين بموقفه من ثورة ١٩٥٨. ولو لم يهرع زعماء لبنان بأسرهم إلى منزله ويستمروا في حصارهم له وضغطهم عليه ست ساعات متوالية مستخدمين كل الحجج لإقناعه بالعودة عن قراره بما في ذلك الضغط على زوجته وحملها على مشاركتهم في طلبهم، لما عاد فؤاد شهاب عن قراره. ذلك أنه كان من نوع الرجال الذين للكرامة عندهم معنى أكبر من نشوة السلطة. فلقد تألم فؤاد شهاب كثيراً وهو اللبناني العريق والمسيحي المؤمن والضابط الوطني الفقير، أن يكون هناك بين اللبنانيين

- والمسيحيين بنوع خاص - من يشكك في وطنيته أو إخلاصه لوطنه أو حرصه على الوحدة الوطنية. فأراد باستقالته أن يعطي هؤلاء درساً. كما أراد بعودته عن الاستقالة تقديم الدليل مرة أخرى على أن رئاسة الجمهورية في نظره إنما هي وظيفة كغيرها من الوظائف وأنه لا يحق له التخلي عن المسؤولية عندما يجمع النواب والشعب والزعماء على تحميله إياها. ففي عام ١٩٥٨ انتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بأكثرية نسبية في مجلس النواب. وفي عام ١٩٦٠ «بويع» رئيساً بإجماع النواب والشعب وكان ذلك في نظره وفي الواقع تكذيباً جازماً لما اتهم به موقفه كقائد للجيش من ثورة ١٩٥٨.

بعد عودته عن الاستقالة وانتخاب المجلس النيابي الجديد الذي تكرست فيه الوحدة الوطنية عبر تمثيل معظم القوى السياسية والطائفية والحزبية، أجرى فؤاد شهاب استشارات نيابية سريعة كلف أثرها صائب سلام بتشكيل الحكومة الجديدة. وكان ذلك أمراً طبيعياً منتظراً. فصائب سلام كان قائد ثورة بيروت الفعلي والقطب الأكثر بروزاً في المعارضة اللبنانية. ولما كان رشيد كرامي، وهو القطب السياسي الشعبي الشمالي الآخر، قد تولى الحكم سنتين فإن منطق السياسة اللبنانية كان يقضي بدعوة القطب البيروتي إلى رئاسة الوزارة.

لقد رئس صائب سلام حكومتين خلال فترة السنة والنصف التي أمضاها في الحكم مع فؤاد شهاب. تحققت خلالها إصلاحات عديدة ولكنها لسوء الحظ شهدت ولادة الخلاف السياسي بين الرجلين وهو خلاف سوف يلعب دوراً هاماً في المستقبل لضرب الشهابية والنهج الشهابي. ولعله من المهم التوقف قليلاً عند هذا الخلاف نظراً لارتباطه بأمور تتعدى الحساسية الشخصية أو عدم الانسجام الشخصي بينهما كما زعم البعض.

لقد جاء صائب سلام إلى الحكم كرئيس للوزارة، لأول مرة، عام ١٩٦٠ أي بعد دخوله المجلس النيابي بسبعة عشر عاماً. فلقد عين وزيراً للداخلية في عام ١٩٤٦ في حكومة سعدي المنلا ووزيراً للدولة في حكومة عبد الله اليافي (١٩٥٥) واعتذر عن تأليف الحكومة التي عهد بها إليه الشيخ بشارة الخوري قبل استقالته بأيام. وبينما كانت رئاسة الوزارة تتوالى على

شخصيات إسلامية أقل شعبية أو شخصية أو صداقات وعلاقات منه، كان صائب سلام ينتظر وصول دوره في هذا المنصب الذي يعتبره كل نائب وزعيم بيروتي حقاً طبيعياً له. لا سيما بعد أن لعب بين عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ دوراً رئيسياً في معارضة الحكم والسياسة الشمعونية. فلما وصل إلى الكرسي الثالث أراد أن يحكم لا أن يكون جزءاً من آلة الحكم. وكان ذلك، في نظر المطلعين السبب الأساسي في خلافه مع فؤاد شهاب.

كان بعض أصدقاء الرئيس ينسبون مع فؤاد شهاب إلى عوامل شخصية وطائفية وحزبية. فيقولون ان فؤاد شهاب كان ينزعج من رائحة دخان السيجار الذي كان صائب سلام يدخنه في اجتماعات مجلس الوزراء وحتى في السيارة عندما كان يرافق رئيس الجمهورية في المناسبات الرسمية. كما كانوا يقولون ان صائب سلام لم يكن ليختلف مع فؤاد شهاب لولا تدخل المكتب الثاني في الجيش «ورزالاته». وكانوا يقولون أيضاً، ان صائب سلام كان حريصاً على إعطاء رئاسة الوزارة دوراً أساسياً في الحكم أي دور المشارك مع رئيس الجمهورية في اتخاذ القرارات لا دور الوزير الأول، تعزيزاً لدور المسلمين السنة في الحكم.

والحقيقة، وقد سمعت بعضها من فم فؤاد شهاب والبعض الآخر من فم صائب سلام وآخرين، هي أن ثمة عوامل شخصية لعبت دورها في التباعد بين الرجلين. (كما بين فؤاد شهاب وسياسيين آخرين) فلكل إنسان مزاجه وحساسياته. فهو يرتاح نفسياً للعمل مع هذا ولا يشعر بارتياح مع آخر. ولكن المشكلة كانت أعمق من مجرد الانزعاج من رائحة السيجار أو نكرزات المكتب الثاني. لقد نبع الخلاف بين فؤاد شهاب وصائب سلام وزعماء آخرين، من اختلاف أساسي في النظرة إلى الحكم والسياسة. ففؤاد شهاب كان - بعد استقالته وعودته عن الاستقالة - كما قال لي - مصمماً على إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية في البلاد من شأنها بناء ما كان يسميه «الدولة الحديثة». ولم يكن ذلك، بطبيعة الحال، ليروق أو ليناسب الزعماء التقليديين الكبار من مسلمين ومسيحيين الذين كانوا منذ عهد الاستقلال

يتبعون نهجاً سياسياً آخر انطلاقاً من اعتبارات طائفية أو إقليمية أو محلية أو شخصية، لا تتلاءم مع مفهوم الدولة الحديثة التي كان فؤاد شهاب يدعو إليها.

لقد كان فؤاد شهاب يدرك كل الإدراك خطأ إبعاد الزعماء التقليديين عن الحكم - وما أدّى إليه أقصاء بعض الزعماء التقليديين عن النيابة والحكم في عهد كميل شمعون من خلل في التوازن الطائفي - الوطني وبالتالي إلى ثورة... كان ماثلاً دائماً في ذهنه. ولكنه في الوقت نفسه كان يؤمن بأن وراء الانتفاضة الشعبية الإسلامية أسباباً اجتماعية واقتصادية أهمها شعور الغبن عند المسلمين وأبناء المناطق النائية بنوع خاص، وافتقار البلاد إلى الحدّ الأدنى من الطرق والكهرباء والماء والضمانات الصحية والاجتماعية.

من هنا كان النهج السياسي الذي سمي في ما بعد «بالنهج الشهابي» أي بالاسلوب الشهابي في الحكم، وهو نهج أو أسلوب أو طريقة حكم وليس عقيدة سياسية معينة، له مبادؤه وقواعده وغاياته وله أيضاً وسائله وأدواته ورجاله أيضاً.

لقد كان فؤاد شهاب يعرف أنه لا يستطيع أن يحكم لوحده بدون زعماء سنيين وشيعيين وموارنة ودروز، فاختار من بينهم وزيرين دائمين هما بيار الجميل وكمال جنبلاط، لأن الأول كان يمثل قوة سياسية وحزباً له قواعده الشعبية وجناحاً مارونياً هاماً. ولعل السبب الآخر في الحلف الكتائبي - الشهابي هو أن فؤاد شهاب وجد نفسه معزولاً مارونياً بعد معاداة كميل شمعون له - وكان قد خرج من رئاسة الجمهورية ليصبح الزعيم الماروني بل المسيحي الأول في البلاد - بالإضافة إلى ريمون اده ورفضه التعاون معه (ربما بسبب تمسكه ببيار الجميل والتعاون مع الكتائب) كذلك بسبب تحول البطريرك الماروني بولس المعوشي، من حليف إلى خصم بعد مرور أقل من سنة على انتخابه رئيساً للجمهورية.

أما سائر الزعماء التقليديين الكبار (صبري حمادة ورشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي وكامل الأسعد وسليمان العلي وجوزيف سكاف ومجيد

أرسلان وسليمان فرنجية) أو الأقل بروزاً أو أصغر دوراً، (كقبلان عيسى الخوري وفؤاد غصن ومعروف سعد وعدنان حكيم ونسيم المجدلاني ومحمد صفي الدين وعلي بزي وفؤاد البون وبشير الأعور وغيرهم) فإن فؤاد شهاب لم يكن معادياً لهم مبدئياً وإن كان غير مستسلم لزعاماتهم أو ملبياً لمطالبهم ومصالحهم.

كان هنالك بعض الزعماء والسياسيين المعلني العداء أو الخصومة لفؤاد شهاب وعهده وأبرزهم كميل شمعون وكاظم الخليل والنواب الشمعونيون، وكان هنالك السياسيون الذين لم يفوزوا في انتخابات ١٩٦٠ كذلك الحزب القومي السوري الذي كانت بذور الخلاف بينه وبين الجيش قد تولدت أثناء الورة وتحالفه مع الرئيس شمعون. وكان هنالك ريمون اده الذي كانت تجمعه بفؤاد شهاب صفات وتطلعات وآراء مشتركة ولكن خصومته مع الكتائب وضباط المكتب الثاني ما لبثت أن أبعدته عن فؤاد شهاب.

من هنا كان فؤاد شهاب مضطراً إلى التعاون مع بيار الجميل وكمال جنبلاط بحكم دورهما الطائفي التمثيلي من جهة ولكونهما رئيسين لحزبين تنص مبادؤهما على الإصلاح الإداري والاجتماعي وبناء الدولة الحديثة. أما الزعماء الآخرون فكان مضطراً إلى الاختيار بين صائب سلام ورشيد كرامي بصفتهما التمثيلية السنية (كان يستدعي الحاج حسين العوني لتأليف الحكومات الانتخابية الانتقالية) ويؤثر التعاون مع الزعماء الآخرين الراغبين في التعاون معه من جهة والأقل طلبات من جهة ثانية. أما الذين كان يرتاح إليهم فهم أصحاب الاختصاص أو الشخصيات البارزة مهنياً أو فكرياً أمثال فؤاد بطرس وفيليب تقلا ورضا حيدر...

صحيح أن آراء ودراسات مستشاريه وبنوع خاص الياس سركيس والمقدم آنذاك أحمد الحاج والعقيد أنطوان سعد رئيس المكتب الثاني والمقدم توفيق جلبوط مدير الأمن العام لعبت دوراً هاماً في تشكيل الحكومات والتحالفات السياسية. فلقد كان تأليف الحكومات في العهد الشهابي يخضع لعمليات درس وتحليل واستقصاء يقوم بها هؤلاء المستشارون والضباط ـ تماماً

كما لو كانوا مكلفين بوضع خطة عسكرية. ولقد كان لهؤلاء المستشارين تفكيرهم الشخصي أو صداقات خاصة ـ أثرت ولا ريب في ترشيح بعض الوزراء أو استبعاد بعض الشخصيات وأدت إلى توليد خصومات لفؤاد شهاب وعهده. ولكن فؤاد شهاب، خلافاً لما اتهمه به خصومه، لم يكن يؤلف الحكومات وفقاً لمزاجه الشخصي ولا لجلب السياسيين الضعفاء أو الطيعين إلى الحكم وإبعاد الزعماء الأقوياء. ولكنه كان يضع لكل مرحلة من حكمه قوانين واعتبارات، فبعد الحكومة الرباعية التي أعادت الهدوء والأمن إلى البلاد جاءت حكومة الإصلاحات الإدارية التي انتهى دورها بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠. وكان لا بد عندئذ من إعادة اللعبة البرلمانية إلى دورانها الطبيعي فكانت حكومة صائب سلام. ولكن فؤاد شهاب، بعد عودته عن الاستقالة عام ١٩٦٠ وتكليفه الأب لوبريه (ايرفد) القيام بالدراسات التمهيدية لتنفيذ الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، كان مصمماً على تنفيذ هذه الخطة الإصلاحية الاجتماعية في السنتين الباقيتين من عهده وبالتالي كان محتاجاً إلى حكومة «أقل سياسة» و«أكثر انسجاماً» مع تطلعاته غير السياسية. ولما كان الخلاف قد بدأ يدب بينه وبين صائب سلام وآراؤهما في الإصلاح والحكم تتباين، فقد ارتأى عودة رشيد كرامي إلى الحكم نظراً لارتياحه إلى التعاون معه ولاعتقاده ـ كما قال لي يوماً ـ أن رشيد كرامي قد لا يختلف عن سائر الزعماء اللبنانيين من حيث اهتمامه بطرابلس وناخبيه ومصالح طائفته وأنصاره ـ «فهذا أمر طبيعي بدونه لا يصبح الإنسان زعيماً في لبنان» ـ ولكن الفرق بين رشيد كرامي وغيره من الزعماء السنة هو «أنه مرتاح في زعامته» أي غير محشور كثيراً بتلبية المطالب الخاصة «وأقل بكثير من غيره ارتباطاً برجال المال والأعمال» وأنه يتحلى «بالنزاهة وبصفات رجل دولة».

وهكذا في منتصف صيف ١٩٦١ أخذ صائب سلام يشعر بأن أجواء القصر والشهابية باتت غير مشجعة على بقائه فاستقال وكلف بتأليف حكومة جديدة (كاد كاتب هذه السطور يصبح فيها وزيراً للأنباء لولا شعور صائب سلام بأن ثمة عراقيل توضع في طريقه مما حمله على اختصار تأليف الحكومة

على ثمانية وزراء واستعجال صدور المراسيم بتشكيلها). ولكن هذه الحكومة لم تعمر سوى بضعة أشهر قدم صائب سلام استقالة حكومته اثرها واستدعي رشيد كرامي لتأليف الحكومة الثالثة في عهد فؤاد شهاب وهي الحكومة التي سوف سترافقه في الحكم حتى نهاية ولايته عام ١٩٦٤ والتي سوف تواجه بعد شهرين من تأليفها محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي قام بها الحزب القومي السوري بالاشتراك مع بعض الضباط المؤمنين بمبادئه أو الناقمين على فؤاد شهاب وعلى ضباط «المكتب الثاني».

الفصل التاسع

الإنقلاب الفاشل أدخل الجيش في السياسة

لم تكن ليلة الواحد والثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١ تختلف عن غيرها من ليالي رأس السنة التي اعتاد اللبنانيون إحياءها في جو من الابتهاج والصخب سواء في منازلهم أو في أندية الليل. فاللبنانيون كانوا قد استعادوا بعد ثلاث سنوات من الاستقرار السياسي والوئام الوطني ثقتهم بالمصير وشعورهم بالطمأنينة وإقبالهم على العيش الصاخب.

ولم يكن أحد ليظن أو يتصور أنه في تلك الليلة كان بعض الضباط اللبنانيين وأعضاء «الحزب القومي السوري» قد بدأوا بتنفيذ محاولة انقلاب عسكري غايتها الإطاحة بفوائد شهاب والحكومة وإقامة نظام جديد في لبنان.

لقد فوجئت الأوساط الدولية والوطنية بهذه المحاولة الإنقلابية وبإشراك ضباط الجيش اللبناني مع «الحزب القومي السوري» الذي كان بعد تحالفه مع الرئيس شمعون في ثورة ١٩٥٨ وبالتالي معاداته للجمهورية العربية المتحدة، لا يحظى بتأييد شعبي مسيحي أو إسلامي، ولكن المحاولة كشفت من جهة أخرى عن ثغرات في العهد الشهابي وفي الجيش كانت أحداث ١٩٥٨ وانتخاب فؤاد شهاب للرئاسة قد أحدثتها.

فلقد كان هنالك بين ضباط الجيش ولا سيما الشباب منهم أي من هم في رتبة نقيب وملازم فريق «لم يهضم» موقف الجيش الحيادي ابان ثورة ١٩٥٨

سواء عن تعصب قومي أو وطني لبناني وربما طائفي أو من نوع من المثالية العسكرية الرافضة للاعتبارات السياسية والوطنية التي حملت فؤاد شهاب على اتخاذ الموقف الذي اتخذه. وكان النقيب «فؤاد عوض» يمثل هذا الاتجاه. كما كان هنالك فريق آخر يؤمن بالمبادىء القومية السورية ومعروفاً بتمرده على القيادة الشهابية للجيش أمثال النقيب «شوقي خيرالله». ومما زاد في نقمة هذا الفريق من الضباط القليل العدد نسبياً، على فؤاد شهاب وهو إبرازه لبعض الضباط من زملائهم في المناصب الهامة التي عينهم فيها فؤاد شهاب بعد انتخابه. كما زاد في نقمتهم ما سموه بمسايرة فؤاد شهاب لعبد الناصر واتباعه سياسة عربية أقرب إلى المعسكر العربي الرافض للأحلاف الغربية، منها إلى سياسة لبنان الخارجية التقليدية المنفتحة على الغرب.

أما الحزب القومي السوري فقد كان يخشى على نفسه ضربة من العهد الجديد المتفاهم مع دمشق والقاهرة والمتعاون مع حزب الكتائب، والمرضي عنه من قبل الأحزاب اليسارية، القومية العربية والماركسية التي شاركت في الثورة ضد عهد كميل شمعون وسياسته الخارجية.

ولا شك في أن إقدام الحزب القومي على هذه المحاولة الانقلابية بالرغم من أنه كان على رأسه رجل عاقل وذكي، هو الدكتور عبد الله سعادة، كان مبنياً على حسابات خاطئة منها تأكيد الضابطين عوض وخيرالله له، أن في الجيش عشرات الضباط ممن هم غير راضين عن سياسة فؤاد شهاب الخارجية والمستعدين للمشاركة في عملية قلب نظام الحكم (لقد كان عوض وخيرالله يعتبران كل ضابط ينتقد فؤاد شهاب أو المكتب الثاني حليفاً لهما. ولم يدركا أن الانتقاد شيء... والمشاركة في انقلاب عسكري شيء آخر). ثمة خطأ ارتكبه الانقلابيون ألا وهو الاتكال على دول عربية أو دول أجنبية غير راضية عن سياسة فؤاد شهاب الخارجية ـ العربية (كالأردن وبريطانيا) واعتقادهم بأن هذه الدول سوف تؤيد انقلابهم في حال نجاحه.

لقد كانت حسابات الإنقلابيين خاطئة بل ساذجة، كما كانت تقديراتهم للوضع الداخلي بعيدة عن الواقع. فمحاولة الانقلاب حتى ولو نجحوا في

استيلائهم على وزارة الدفاع، ما كان ليكتب لها النجاح لأسباب عديدة أهمها أن أكثرية المسلمين إن لم نقل إجماعهم كان سيقاوم الانقلاب كما أن أكثرية المسيحيين كانت لا تطمئن إلى الحزب القومي السوري.

ثمة من اتهم المكتب الثاني ورئيسه العقيد أنطوان سعد، بأنه كان عالماً بمشروع الانقلاب ولكنه ترك الانقلابيين يقومون بمحاولاتهم، بعد الاستعداد لإفشالها، تمهيداً للبطش بهم وبأخصام الشهابية وتصفيتهم سياسياً بصورة جذرية. والحقيقة كما بينتها المحاكمة والوقائع والشهادات العديدة هي أن أنطوان سعد وبعض ضباط المكتب الثاني لم يشعروا بالانقلاب إلا قبل ساعات من الشروع بتنفيذه أي بعد أن خرج النقيب عوض بفرقته من صور متجهاً إلى وزارة الدفاع في بيروت وبعد أن شرع رجال الحزب القومي باعتقال كبار ضباط الجيش الموالين لفؤاد شهاب وهذا ما برر وجود عدد صغير من الضباط (أنطوان سعد، أحمد الحاج، سامي الخطيب، وثلاثة أو أربعة آخرون) في وزارة الدفاع عند محاصرتها من قبل الضابطين عوض وخيرالله، ومقاومتهما الرمزية للانقلابيين التي حالت دون دخولهم الوزارة ثم الانسحاب قبيل بزوغ الفجر.

لقد نجح الحزب القومي في تنفيذ معظم المهمات التي كان متفقاً عليها مع الضابطين عوض وخيرالله، كاعتقال كبار الضباط ولكن فشل عوض وخيرالله في الاستيلاء على وزارة الدفاع كان السبب المباشر في إحباط عملية الانقلاب وفشلها بعد ساعات من القيام بها.

استطاع الضباط الموالون لفؤاد شهاب، لا سيما بعد فشل محاولة الاستيلاء على وزارة الدفاع وبمساعدة عدد من قادة المناطق والضباط الكبار الانضباطيين أو غير المؤيدين لمبادىء الحزب القومي وقبل نهاية اليوم التالي للانقلاب، تصفية محاولة الانقلاب وفك أسر الضباط المختطفين. ولم تمض أيام حتى كان معظم أفراد الحزب القومي معتقلين كذلك الضباط الذين اشتركوا في محاولة الانقلاب، ولا شك في أن ردّ فعل الجيش والضباط الموالين للعهد الشهابي كانت قاسية ودامية في بعض الحالات (لا سيما بالنسبة للعناصر

غير اللبنانية المنتمية إلى الحزب القومي وقد برروا ذلك بأن الانقلابيين هدروا هم أيضاً دماء بعض الجنود) كما أن كل زعماء لبنان وأحزابه ما لبثوا أن أعلنوا تأييدهم لفؤاد شهاب وشجبهم لمحاولة الانقلاب بشكل آلاف برقيات التأييد والتظاهرات الشعبية التي راحت تتوالى على جونية للإعراب عن تأييدها للرئيس شهاب.

في جلسة مجلس الوزراء التي تلت محاولة الانقلاب طالب أكثر من وزير بإعلان الأحكام العرفية وإحالة الانقلابيين أمام محكمة خاصة وتطبيق أقصى العقوبات بحقهم. ولكن فؤاد شهاب رفض ذلك وأصر على أن تحال القضية أمام المحكمة العسكرية العادية وأن يعامل القائمون بالانقلاب والمشتركون فيه معاملة قانونية عادية. فتطبيق القانون وحده كان في نظره الردّ الوحيد على محاولة الانقلاب خلافاً لما كان يحصل في الدول العربية الأخرى التي كان الانقلابيون الفاشلون يحاكمون فيها أمام محاكم ثورية أو خاصة ويعدمون بأسرع وقت.

لم تترك محاولة الانقلاب الفاشلة أثراً عميقاً في نفس فؤاد شهاب ولا على مشاريعه السياسية والإصلاحية ولا على نهجه في الحكم. ولكنها لسوء الحظ كانت بداية خروج ضباط الجيش ولا سيما المكتب الثاني من الدور المستتر الذي كانوا يقومون به كمعاونين لرئيس الجمهورية إلى الظهور العلني وبداية بروز نفوذهم وتدخلهم المباشر في السياسة والتوجيه والحكم. فلقد اعتبروا هذا الاعتداء المباشر على الجيش وعلى كبار ضباطه، اعتداء شخصياً يبرر تدخلهم. كما اعتبروا نجاحهم في إحباط المحاولة الإنقلابية «مسؤولاً شرعياً» يعطي الجيش دوراً وطنياً وسياسياً مباشراً. ولم يكن بإمكان فؤاد شهاب ضبط الجيش بعد ذلك لا سيما وأن عمليات قمع الانقلاب ومطاردة الانقلابيين وتوقيف مئات الأشخاص في ثكنات الجيش، أعطى لجيش ولضباط المكتب الثاني سلطة فعلية ونفوذاً كبيراً وطعم السلطة.

لقد استغرقت محاكمة الانقلابيين عدة أشهر وبالرغم من صدور عد أحكام بالإعدام على الانقلابيين فقد استبدل الرئيس شهاب هذه العقوبات

بالسجن المؤبد ولم يمكث قادة الانقلاب الفاشل أكثر من سبع أو ثماني سنوات في السجن. وبالرغم من ضلوع بعض السياسيين في المحاولة الانقلابية أو اطلاع بعض الضباط على فكرتها لم يشأ فؤاد شهاب التعرض لهم أو محاكمتهم ربما تحسباً لمضاعفات سياسية. واكتفى بقرار منع السفر الذي أصدره قاضي التحقيق بحق الرئيس السابق كميل شمعون وبتوقيف عدد من السياسيين والموظفين الموالين له، ممن ثبت اطلاعهم على المحاولة. ولكن ضباط المكتب الثاني ارتكبوا خلال فترة تصفية المحاولة والمحاكمات بعض المظالم وأعمال التنكيل مما لا مبرر له سوى السلطة وفش الخلق. فباستثناء هذه القسوة الفردية (ضرب بعض المعتقلين واضطهاد أنصارهم وأقربائهم) تقضي الحقيقة بالقول بأن ردّة فعل فؤاد شهاب والحكم على محاولة الانقلاب العسكرية والحزبية كانت قانونية ورحيمة بحدّ ذاتها وإنسانية إذا ما قيست بردود فعل أي حكم عربي إزاء محاولة انقلاب فاشلة ضده، بل أي حكومة دستورية وديمقراطية في العالم.

غير أن محاولة الانقلاب هذه، وما أدلى به قادة الانقلاب والمشتركون فيه من أقوال أثناء المحاكمة كشفت عن ثغرات عديدة في جسم الجيش والحكم اللبناني وفقأت أكثر من دملة في الجسم الوطني اللبناني كانت ثورة ١٩٥٨ قد كونتها. ولا سيما في ما يتعلق بسياسة لبنان الخارجية وعلاقاته العربية ومقومات وحدته الوطنية.

فلقد برر الانقلابيون محاولاتهم بأنها لتصحيح سياسة لبنان الخارجية الموالية بل الخاضعة لعبد الناصر وسوريا، ولخروجها عن مفهومهم للوطنية أو اللبنانية.

فهل كان فؤاد شهاب موالياً لعبد الناصر وحليفاً لليسار العربي كما قال الانقلابيون؟

أم كان لفؤاد شهاب موقف عربي خاص وسياسة لبنانية خارجية واضحة المعالم والأهداف؟

الفصل العاشر

فؤاد شهاب وعبد الناصر وسياسة لبنان العربية

بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية كان لا بد لفؤاد شهـاب من إعادة تصحيح السياسة الخارجية اللبنانية التي كان الرئيس شمعون وحكومته قد انحرفـا بها باتجاه الأحلاف العسكرية الغربية وهو تصحيح كانت ثورة ١٩٥٨ ترفعه كشعار رئيسي قبل أن تضيف إليه شعار الإصلاح السياسي وإزالة شعور الغبن لدى المسلمين.

ولم يكن فؤاد شهاب لينتظر انتخابه رئيساً كي يعرب عن رأيه في ما يعتقد بأن مصلحة لبنان تقتضي اتباعه في علاقاته العربية والخارجية. فبالرغم من مارونيته وثقافته الغربية وخـدمته كضـابط في الجيش الفرنسي، قبـل الاستقلال، وزواجه من فرنسية، كان فؤاد شهاب وطنياً لبنانياً بالمعنى البسيط والسهل للكلمة. أي أنه كان يرى أن صيانة الاستقلال اللبناني تقضي باتباع سياسة ودية وصادقة مع محيطه العربي والتضامن معه إذا أجمع هذا المحيط على موقف قومي واحد، والتزام الحياد بين الدول العربية في حال اختلاف أو تباين مواقفها القومية أو الدولية، على أن هذا التضامن اللبناني ـ العربي، كما كان يعتقد ويقول به فؤاد شهاب، لم يكن يلغي انفتاح لبنان على الغرب والعالم. كما أن هذا الانفتاح على الغرب الذي عاش لبنان عليه طويـلاً واعتبره المسيحيون نوعاً من الحماية والضمان لهم ما كان ليعني معاداة الإتحاد السوفياتي والدخول في احلاف عسكرية موجهة ضده.

إن شعار «لا شرق ولا غرب» الذي كان يعني عام ١٩٤٣ إقلاع المسلمين اللبنانيين عن المطالبة بالوحدة السورية وإقلاع المسيحيين عن المطالبة بالحماية الفرنسية، تَرجمه فؤاد شهاب عام ١٩٥٨، نظراً لتطور الأوضاع الدولية، إلى حياد بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. ولكنه حياد أقرب إلى الانفتاح الاقتصادي والثقافي على الغرب وفرنسا والابتعاد عن معاداة الاتحاد السوفياتي.

أما على الصعيد العربي فلقد كان فؤاد شهاب شديد التمسك بالاستقلال والسيادة الوطنية اللبنانية (ولسوف نأتي في ما بعد على ذكر عدة حوادث ومناسبات أظهر فيها فؤاد شهاب هذا التمسك الشديد بالسيادة) ولكنه كان يعتقد مخلصاً بأن استقلال لبنان مرتبط إلى حدّ ما بارتباطه وتفاعله مع محيطه العربي لعدة أسباب منها: أن اللبنانيين هم عرب لغة ونسباً. وأن نصف اللبنانيين على الأقل يشاركون العرب في المعتقد العربي والشعور القومي، وأن لبنان لا يستطيع اقتصادياً أن يستغني عن العرب. كان الاستقلال اللبناني، في نظره كافياً لتوفير الضمانات الحياتية والمصيرية للمسيحيين والموارنة، كما كان انتماء لبنان العربي وتضامنه مع محيطه العربي يشكلان، في نظره، احتراماً لشعور المسلمين اللبنانيين وضمانة لحقوقهم بل نوعاً من الضمان العربي للمسيحيين اللبنانيين وللمسلمين الآخرين الذي يعيشون في البلاد العربية (وتلك كانت ولا تزال سياسة «الفاتيكان»).

اما اختلاف الدول العربية فيما بين بعضها البعض وتباين اتجاهات أنظمتها في السياسة الدولية، فكان فؤاد شهاب يعتبره خطأ بل وخطراً على العرب وعلى لبنان، ومن أجل ذلك كان يرى أن مصلحة لبنان ودوره هما في محاولة توحيد الصف العربي وتقريب وجهات النظر وإلا فاتخاذ موقف بعيد أو محايد بين هذه الاختلافات.

لقد قال لي، رحمه الله، يوماً:

«ـ يأخذون عليّ أنني أساير عبدالناصر أكثر من اللزوم وأفرط بسيادة لبنان واستقلاله. نعم أنني أساير عبدالناصر أكثر مما أساير غيره من الحكام

العرب لسببين هما أولاً: أن عبدالناصر لم يطلب مني أشياء تتعارض مع مصلحة لبنان واللبنانيين، بل لم يكف منذ تسلمي الرئاسة عن مساندتي في الأوساط الشعبية الاسلامية والدفاع عن موقف لبنان ووضعه الخاص في كل المؤتمرات العربية. ثانياً: لأنني كرئيس لجمهورية تضم مسلمين ومسيحيين، أرى أنه من واجبي أن أحترم شعور نصف سكان البلد، الذين يحملون في نفوسهم شعور اعجاب أو محبة بل وتقديس لبطل قومي كعبدالناصر. فعبد الناصر قادر، بحكم شعبيته الكبيرة في لبنان والعالم العربي أن يؤثر على الأوضاع الداخلية اللبنانية بينما لا أستطيع أنا ولا أي حاكم عربي أن يؤثر في أوضاعه الداخلية المصرية. أو ليس من الحكمة والمنطق في أوضاع كهذه أن لا «أدق» بعبدالناصر و«اتراذل» عليه أو أخصامه؟!.. خصوصاً وأنه يمدّ لي يد المعونة ولم يطلب مني سوى ابعاد لبنان عن السياسات الدولية المعادية أو المضرة بحقوق العرب وأمانيهم؟!».

هذا ما سمعته من فؤاد شهاب، ذات يوم، وهو لا يختلف عما سمعته من الحاج حسين العويني، الذي رافق الرئيس فؤاد شهاب في اجتماعه التاريخي بجمال عبدالناصر في «خيمة التنك» على الحدود اللبنانية ـ السورية عام ١٩٥٨ أثر انتهاء الثورة.

حتى الآن لم تكتب قصة هذا اللقاء التاريخي بين الرجلين اللذين لعبا دوراً رئيسياً في حياة لبنان والمنطقة في الخمسينات والستينات. وما أرويه الآن هو خلاصة ما سمعته من فؤاد شهاب نفسه ومن الحاج حسين العويني، وزير الخارجية يومذاك، الذي رافق الرئيس، ومن بعض مساعدي الرئيس الذين تسربت إليهم بعض المعلومات عما دار في هذا اللقاء التاريخي.

لقد كان من الطبيعي والمنتظر، بعد انتخاب فؤاد شهاب رئيساً أن يلتقي بجمال عبدالناصر. فرئيس الجمهورية العربية المتحدة لعب دوراً أساسياً في مساندة المعارضة ومن ثم الثوار ضد العهد الشمعوني. كما أن اتفاق عبدالناصر ـ مورفي لحل الأزمة اللبنانية، كان له أثر مباشر في ايجاد صيغة الحل الدستورية.

روى النائب اللبناني، كاظم الخليل، بعد وفاة الرئيس شمعون، أن هذا الأخير كان قد اقتنع في الأشهر الأخيرة من ولايته، وبعد قيام الثورة المسلحة ضده، بعدم التجديد بل وأنه اسرَّ إليه برغبته في اقناع النواب الموالين له بانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية خلفاً له. ويقول كاظم الخليل ان فؤاد شهاب كان يكره كميل شمعون وانه رفض هذه الفكرة عندما فاتحه الرئيس شمعون بها معتقداً بأنها لعبة يحاول إيقاعه في حبائلها.

والحقيقة تختلف بعض الشيء بل كثيراً عن رواية نائب صور ونائب الحزب الشمعوني، كاظم الخليل وقد روى لي شيئاً منها فؤاد شهاب بنفسه:

قال:

« ـ عندما تأكد كميل شمعون، بعد اندلاع الثورة، بأن التجديد بات صعباً ولا سيما بعد أن أبلغه السفير الأميركي ذلك (لم يكن سراً أن السفير الأميركي في بيروت كان ضدّ تجديد الرئاسة لشمعون ـ بينما كانت المخابرات الأميركية قد ساعدته مالياً في انتخابات ١٩٥٧ لاسقاط المرشحين اليساريين ـ راجع كتاب كوبلاند)... أرسل من يتصل بي عارضاً عليّ ترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية بحجة أن هذا الترشيح سوف يضع حدّاً للثورة. وبالرغم من الحاح بعض الأصدقاء عليّ بالقبول وايقاف هدر الدماء، رفضت ذلك لأسباب واضحة وهي أنني لم أكن أثق بحسن نية كميل شمعون ازائي، فقد كان بإمكانه بعد إعلان ترشيحي أن يدفع بمرشح آخر موال له، ويقنع الأكثرية النيابية بانتخابه. ثم ان قبولي بترشيح نفسي كان تأكيداً للتهمة التي كان كميل شمعون يحاول الصاقها بي ويرددها أنصاره أي أنني لم أضرب الثوار طمعاً في تأييد المسلمين لي للوصول إلى الرئاسة».

وأضاف فؤاد شهاب:

« ـ لقد كان الوضع مختلفاً بعد نزول البحارة الأميركيين في لبنان وثورة العراق، واتفاق مورفي وعبدالناصر، أي أقوى قوة في العالم وأقوى دولة في المنطقة، على ضرورة إنهاء الأزمة اللبنانية. لقد قبلت بالرئاسة بعد أن «هددني» مورفي بسحب الأسطول وترك اللبنانيين يتخابطون إلى ما لا نهاية،

وبعد أن أكد لي مبعوث عبدالناصر أن ليس للجمهورية العربية المتحدة أي شروط أو طلب من لبنان وبعد أن أجمع قادة الثورة وزعماء المسلمين على القبول بهذا الحل. ففي المرة الأولى، أي عندما أسر لي شمعون بفكرته، رفضت لأنني شعرت بأن انتخابي لن يحل المشكلة بل قد يزيدها تعقيداً. اما في المرة الثانية فقد قبلت، مرغماً، لأنني شعرت بأن رفضي هو نوع من التخلي عن واجب وطني لا مبرر له سوى الأنانية أو الخوف من المسؤولية».

.. لقد كان من الطبيعي إذن، أن يلتقي فؤاد شهاب بعبدالناصر بعد ثورة ١٩٥٨. ولكن فؤاد شهاب كان واعياً للتهمة التي نجح كميل شمعون في الصاقها بأذهان المسيحيين عنه، أي التعامل مع عبدالناصر. فرفض الذهاب إلى القاهرة أو إلى دمشق كما اقترح عليه في أول الأمر. وكان جواب عبدالناصر أنه مستعد للمجيء إلى لبنان، بيروت أو شتورا، للإجتماع بالرئيس الجديد، وشكره فؤاد شهاب على هذه البادرة معلقاً على طريقته الكسروانية بقوله:

« ـ عبدالناصر في لبنان؟! شوبيهدي المسلمين عن الزحف إلى مكان الاجتماع لمشاهدة البطل التاريخي؟! وشو بيعود، يخلصنا من لسان الشمعونية؟!».

واستقر الرأي، بعد التداول، على أن يلتقي الرئيسان اللبناني والعربي على الحدود اللبنانية ـ السورية، في المنطقة العازلة بين حدود البلدين وأن يكون اللقاء داخل خيمة ـ كما حصل مراراً في التاريخ ـ ثم استبدلت فكرة الخيمة ببناء صغير من الصفيح، نظراً للبرد القاسي ولضرورات التدفئة. وجاء فؤاد شهاب مصحوبا بالحاج حسين العويني، وزير الخارجية، وبالعقيد انطوان سعد، رئيس المكتب الثاني في الجيش، وحضر الرئيس جمال عبدالناصر برفقة عبدالحميد السراج وسفير مصر في لبنان عبدالحميد غالب. وكان الرئيسان يرتديان معطفين مشمعين (ترانشكوت) رغم قساوة البرد خلافاً لمعاونيهما الذين كانوا يرتدون معاطف سميكة.

كان اللقاء والسلام حارين. فالرجلان كانا متعاطفين سلفاً. الرئيس

عبدالناصر كان معجباً بموقف قائد الجيش اللبناني من الأحداث التي خضت لبنان منذ عام ١٩٥٦، كما كان فؤاد شهاب معجباً ومقدراً للزعيم العربي الذي كان يومذاك في أوج تألقه.

بدأ الاجتماع بتبادل عبارات ودية وبعض التعليقات الطريفة عن مكان الاجتماع وملابسات التوصل إلى هذه الصيغة المتواضعة، أي اجتماع رئيسين للجمهورية في كوخ من الصفيح. ولكن الحديث ما لبث أن تناول الأمور الهامة.

كان حديث الرئيس عبدالناصر صريحاً ومباشراً كعادته في الساعات الحاسمة فأكد أولاً، سروره لانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ولانتهاء الثورة. ثم اثنى على موقف قائد الجيش الذي حافظ على وحدة الجيش وعلى الوحدة الوطنية اللبنانية ثم تحدث بعض الوقت عن الخلاف الذي وقع بين الحكم اللبناني والجمهورية العربية المتحدة حول السياسة الخارجية شارحاً موقفه المعارض لحلف بغداد والأحلاف العسكرية الغربية التي تسعى إلى إعادة وصايتها على الشرق العربي، بطريقة غير مباشرة، عن طريق هذه الأحلاف، وختم حديثه بالتأكيد على أمرين: أولاً: أن الجمهورية العربية المتحدة لا تريد من لبنان تحالفاً سياسياً موجهاً ضد أي فريق أو دولة عربية ولا تخلياً عن صداقاته الدولية وانفتاحه على الغرب ولكنها تأمل من لبنان أن لا يدخل في سياسات دولية معادية للعرب. ثانياً: أن الوحدة الوطنية اللبنانية شيء هام وأساسي في حياة لبنان وكيانه واستقلاله وأن الجمهورية العربية المتحدة وهو شخصياً حريص على المساعدة للمحافظة على هذه الوحدة وبذل ما يمكن بذله لتدعيمها.

وردّ فؤاد شهاب على ذلك بقوله، ان مصلحة لبنان هي في تضامنه مع محيطه العربي واستعمل عبارة «أن يحلب صافياً» مع العرب (تعبير لبناني يعني الصدق والإخلاص في المعاملة) وأن سياسة الأحلاف الغربية، حتى ولو كان لها بعض المبررات في نظر الدول الكبرى، أدت إلى انقسام العرب واللبنانيين على بعضهم البعض وهذا وحده يكفي لرفض هذه السياسة والابتعاد عنها.

وبعد أن شرح صعوبة ودقة التوازن الطائفي السياسي في لبنان، الذي يجعل الحكم اللبناني مضطراً أحياناً إلى التأني والاعتدال في مواقفه العربية وإلى مراعاة اعتبارات غير واردة لدى دول عربية أخرى، أكدّ فؤاد شهاب أن لبنان، تمشياً مع مصلحته لن يسمح بأي نشاط معاد للجمهورية العربية المتحدة الجارة، على أراضيه. وأنه يأمل من الرئيس عبدالناصر، تفهم الأوضاع اللبنانية الخاصة ومساعدته على إعادة الحياة الوطنية والسياسية إلى مجاريها الطبيعية بعد الثورة التي خضت كيانه وزعزعت مقومات وحدته الوطنية وتركت آثاراً عميقة في نفوس اللبنانيين.

وعاد عبدالناصر إلى الحديث شاكراً للرئيس شهاب موقفه ومؤكداً على أن الجمهورية العربية المتحدة تؤيد هذا الموقف وأنها لن تبخل بالمساعدات المعنوية والمادية للمحافظة على الوحدة الوطنية اللبنانية ونجاح الرئيس الجديد في مهمته.

هذا هو أهم ما دار في هذا الاجتماع التاريخي بين الزعيم العربي الكبير الآتي من الجيش والرئيس اللبناني الجديد الآتي أيضا من الجيش ولا شك في أن الطبيعة العسكرية في الرجلين ساعدت كثيرا في توادهما وتفاهمهما، كذلك شخصيتهما الصريحة والواضحة. ولقد كان من حظ لبنان أن يتفاهم الرئيسان في هذا الاجتماع الأول والاخير بينهما، لأن هذا التصارح والتفاهم سوف ينعكسان سلاما واستقرارا على لبنان لمدة اثني عشر عاما أي حتى وفاة جمال عبدالناصر وانتهاء العهد الشهابي في لبنان. ذلك أن فؤاد شهاب احترم كلمته والتزم بتعهداته في إبعاد لبنان عن التيارات المعادية للجمهورية العربية المتحدة كما التزم عبدالناصر بتعهده في دعم الوحدة الوطنية اللبنانية وعدم إحراج الحكم اللبناني بالرغم من الانفصال السوري الذي أدى الى إدخال معادلات جديدة في موازين السياسة العربية للبنان. وهذا ما حمل فؤاد شهاب على القول يوم بلغه خبر وفاة جمال عبدالناصر:

«ـ لقد خسر لبنان صديقا كبيرا ودعامة عربية كبرى لاستقلاله ولوحدته الوطنية».

الفصل الحادي عشر

فؤاد شهاب وبناء الدولة الحديثة

بعد تعديل قانون الانتخابات وإجراء انتخابات ١٩٦٠ وتصحيح السياسة الخارجية اللبنانية واجراء بعض الاصلاحات الادارية المستعجلة والضرورية وتأليف حكومة جديدة يشترك فيها زعماء تقليديون من كل الطوائف وممثلون عن اليسار واليمين بشخصي كمال جنبلاط وبيار الجميل، اعتبر فؤاد شهاب أنه أدى واجبه، ولذلك قرر الاستقالة، التي كانت، كما أشرنا آنفاً، تعني، أيضاً بل وخصوصاً، تكذيباً بليغاً لمتهميه بإشعال ثورة ١٩٥٨ من أجل الوصول إلى الحكم. ولكنه بعد عودته عن الاستقالة تحت الحاح وضغط النواب بل وشبه اجماع شعبي، اتخذ فؤاد شهاب قراراً أساسياً كان متردداً في اتخاذه قبل ذلك إلا وهو تعميق الإصلاح الإداري والإقتصادي: أي بناء الدولة الحديثة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

قال لي يوماً شارحاً هذا القرار:

«إن عمر ولايتي لم يكن ست سنوات بل سنتين من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤. في السنوات الأولى كان عليّ أن أزيل رواسب ثورة ١٩٥٨، وأن أساير يميناً ويساراً وأن استرضي الزعماء والأحزاب، أي أن أعيد القطار اللبناني إلى السكة. ولكنني كنت دائماً أعتقد أن المشكلة الأساسية في لبنان، وفي معظم المجتمعات، هي مشكلة اقتصادية اجتماعية. وأن أي إصلاح سياسي أو

انتخابي يبقى سطحياً ومؤقتاً ومحدود الفائدة إذا لم يقترن بإصلاح اقتصادي اجتماعي».

وكان فؤاد شهاب مدركاً لمعارضة الـ«ESTABLISHMENT» أي «أصحاب النظام» لأي تغيير أساسي في البنية الاقتصادية اللبنانية وأعمدتها الفقرية أي الليبرالية الإقتصادية الواسعة وسرية المصارف وما يتبع من ممارسات تجارية غايتها الربح وهدفها عدم تسديد الضرائب. كما كان يدرك أن المتمسكين بهذه الحرية الإقتصادية المطلقة هم رجال المال والأعمال والتجار المسيحيون، يشاركهم بالطبع بعض التجار ورجال الأعمال والصناعيين المسلمين، ويربطون بينها وبين علاقة لبنان بالغرب ربطاً سياسياً بل مصيرياً لا سيما بعد أن استهوت شعارات الاشتراكية جماهير المسلمين والأحزاب العقائدية اللبنانية، القومية منها والماركسية، المنتشرة في المناطق والمدن ذات الأكثرية الاسلامية.

لم يكن فؤاد شهاب ماركسياً أو اشتراكياً أو يسارياً بل كان إنساناً مؤمناً بالله وبتعاليم الكنيسة يتحلى بثقافة فرنسية جيدة وبثقافة عربية متوسطة. وكانت معظم مطالعاته في الكتب والصحف الفرنسية. ومن خلال مطالعته لجريدة (TÉMOIGNAGE CHRETIEN) الفرنسية، الناطقة إلى حد ما بلسان الجناح التقدمي في الكنيسة الكاثوليكية، استطاع فؤاد شهاب، رغم «عسكريته» و«امارته» و«مشيخته» الكسروانية، أن ينفتح على ما يسمى في الغرب بتيار العدالة الإجتماعية الذي يمكن تصنيفه بالمسيحية ـ الإنسانية أو المسيحية ـ الإجتماعية. لذلك استدعى لدراسة الأوضاع الاجتماعية في لبنان، كاهناً فرنسياً هو «الأب لوبريه» الذي كان قد أنشأ مؤسسة دولية شهيرة لدراسة المشاكل والأوضاع الإجتماعية في دول العالم الثالث واقتراح حلول لها.

قال لي يوماً:

«ـ لو أتيت بخبير اقتصادي عربي أو أميركي أو بريطاني لأقام على الموازنة القيامة. ولكنني أتيت بكاهن فرنسي وخبير دولي لا يمكن أن يرقى

الشك إلى مسيحيته وعلمه، لكي يدرس الأوضاع اللبنانية ويقترح حلولاً اجتماعية».

كانت دراسات بعثة «ايرفد» والأب لوبريه قد أنجزت تقريباً عام ١٩٦٢ وهي دراسات كشفت عن هشاشة الإزدهار اللبناني وخطورة الأوضاع الإجتماعية في لبنان. فخلف هذه الواجهة البراقة التي تشكلها بيروت أو بالأحرى هذا المثلث الصغير الممتد من رأس بيروت فالأشرفية فالبرج وباب إدريس حيث الفنادق والمطاعم والجامعات ودور السينما واللهو، كان هنالك أكثر من ألفي قرية وبلدة في لبنان لا كهرباء فيها ولا ماء ولا طرق معبدة. كان هناك أربعة بالمائة من المواطنين يستفيدون من أربعين بالمائة من الدخل اللبناني. وكان هنالك تفاوت في مستوى المعيشة بين منطقة لبنانية كعكار أو الهرمل أو الضاحية الجنوبية من بيروت ومنطقة لبنانية أخرى كرأس بيروت أو برمانا بالرغم من قرب المسافات بينها.

لم يكن فؤاد شهاب «رأسمالياً» في تفكيره ولكنه كان ملماً بالتجارب الإشتراكية وثغراتها في الدول العربية المجاورة. وكان يعتقد بأنه ـ كما يقول المثل الفرنسي ـ «لا يجوز قتل الدجاجة التي تبيض ذهباً» ـ وبالتالي مدركاً لحسنات الإقتصاد اللبناني الحر وللمبادرة الفردية اللبنانية في استجلاب الرساميل وتنشيط الحركة العمرانية والاقتصادية.

انطلاقاً من دراسات بعثة ايرفد وانسجاماً مع تفكيره الخاص، رسم فؤاد شهاب سياسته الإقتصادية الإجتماعية التي يمكن تلخيصها بالمبادىء والأسس التالية:

أولاً: المحافظة على الحرية الإقتصادية وسرية المصارف والحرية النقدية وتشجيع الإستيراد والتصدير وتنمية قطاع السياسة والتجارة وهذا ما كانت تتمسك به الأوساط الإقتصادية المسيحية ولكن مع وضع بعض القواعد والحدود لضبط ـ لا لتقييد ـ هذه الحرية بحيث لا تتحول إلى فوضى يتحكم فيها اللصوص والمضاربون وتزيد من الفروقات الطبقية والطائفية.

ثانياً: إنشاء مؤسسات حكومية واقتصادية حديثة ـ موجود مثلها في كل الدول المتقدمة ـ غايتها رعاية الإقتصاد وضبط قواعده: كالمصرف المركزي ومجلس البحوث العلمية ومكتب الفاكهة (كان موجوداً ولكن تعديل نظامه كان ضرورياً) وغيرها من المجالس الإقتصادية.

ثالثاً: اعتماد خطة خمسية لتعميم الماء والكهرباء والطرقات على كل القرى والدساكر في كل المناطق اللبنانية. وكان ذلك مطلباً إسلامياً جماعياً نظراً لأن المناطق المحرومة (عكار، البقاع، الهرمل، الجنوب) كانت مناطق ذات أكثرية إسلامية.

رابعا: انشاء صندوق للضمان الاجتماعي غايته ضمان حقوق العمال والاجراء من جهة ومن ثم ضمان شيخوختهم وتوفير العناية والضمان الاجتماعي الصحي لهم. (ذلك أنه بعد عشرين سنة من استقلال لبنان وخمسين سنة من قيام الدولة اللبنانية لم يكن هنالك في لبنان أي نوع من الضمانات الصحية أو الاجتماعية للعمال والاجراء حتى ولا للموظفين. وكان أول نظام ضمان صحي واجتماعي في لبنان هو الذي طبقه فؤاد شهاب في الجيش اللبناني اثناء تسلمه قيادته. كما كانت بعض الشركات الاجنبية في لبنان تطبق أنواعا من الضمان الصحي والاجتماعي على موظفيها تمشيا مع قوانين بلادها).

خامسا: تعزيز الجامعة اللبنانية وإنشاء مدارس مهنية وتعميم التعليم الإبتدائي والثانوي والمهني في كل أنحاء لبنان.

سادسا: المحافظة على القطاع التجاري وقطاع الخدمات وتحديثها وتشجيع الصناعة اللبنانية ولا سيما الصناعات الصغيرة القادرة على التصدير إلى البلاد العربية.

تلك الخطوط الكبرى أو الأسس الإقتصادية والإجتماعية التي اعتمدها فؤاد شهاب عام ١٩٦٢ بعد إنجاز بعثة «ايرفد» لدراساتها وأنشأ لتنفيذها عدّة مؤسسات كمجلس المشاريع الكبرى ومجلس مشاريع بيروت الكبرى، وأصدر قوانين خاصة لتنفيذها كقانون الاستملاك وقانون حماية الشواطىء وقانون البناء ومجلس التخطيط وغيرها.

وبالرغم من أن هذه السياسة لم تمس أسس الاقتصاد اللبناني التقليدية ولا النظام الاقتصادي الحر ولم تزد ضريبة الدخل ولا الرقابة فإن تطبيقها اصطدم بمعارضة عنيفة من قبل الدوائر المالية والاقتصادية ولا سيما في الأوساط المسيحية.

عندما أراد فؤاد شهاب مثلاً وضع قانون النقد والتسليف الجديد، الذي أنشيء بموجبه مصرف لبنان أو البنك المركزي حاول أصحاب المصارف عرقلة تنفيذه ورصدوا مبلغاً من المال للقيام بحملة معارضة له في الصحف واستطاعوا إقناع بعض أساتذة الاقتصاد المقربين من رئيس الحكومة بتأخير تنفيذه. وكانت حجة هؤلاء أن القانون الجديد يعطي المصرف المركزي حق مراقبة المصارف الخاصة وإن ذلك يمس مبدأ سرية المصارف كما يعطي بعض موظفي البنك المركزي سلطة يستطيعون استغلالها للمضاربة الشخصية..؟! حجة أخرى كانت أن التخصص المصرفي يضرّ بلبنان لأن المصارف اللبنانية معتادة على التعاطي بكل الأعمال المصرفية وأن هذا هو سر نشاطها وازدهارها.

إضطر فؤاد شهاب إلى التراجع وإلغاء بعض البنود في القانون الجديد تحت ضغط أصحاب المصارف ولكن حملة مضادة في الصحافة (أشرف عليها كاتب هذه السطور يومذاك بحكم وظيفته كمدير للأنباء) أدت إلى وضع القانون موضع التنفيذ رغم معارضة الأوساط المالية له. فلقد اعتاد هؤلاء وأصحاب المصارف على الحرية المطلقة ولم يكن أي ضبط أو تحديد لأدوارهم ليناسبهم. وبديهي أنه لولا قيام المصرف المركزي وقانون النقد لكان لبنان شهد مائة كارثة مالية ـ كتلك التي حدثت لبنك انترا في ما بعد ـ (ولنا عودة إليه في صدد الحديث عن دور المكتب الثاني والتنافس الفرنسي ـ الأميركي الاقتصادي في لبنان).

لقد وضع الضمان الصحي موضع التنفيذ بالرغم من معارضة رجال الأعمال والصناعيين له. وبالرغم من كل الصعوبات التي اعترضت تنفيذه وكان صندوق الضمان الصحي بعد عدة سنوات من تطبيق نظامه يحتوي على

فائض يقدر بمئات الملايين من الليرات حتى أن الدولة اللبنانية استدانت منه يوماً لتدفع أجور موظفيها.

لم يكن فؤاد شهاب ثورياً ولا إشتراكياً ولا يسارياً كما قلنا ولكنه أدرك أن الرأسمالية المتوحشة أو الليبرالية المطلقة التي يطبقها رجال الأعمال اللبنانيون ستؤدي إلى توسيع شقة التباين بين الفئات والطبقات وبالتالي إلى تحريك التناقض الطبيعي. كما أدرك بعد الدراسات التي وضعتها بعثة ايرفد أنه من الضروري تطوير الاقتصاد اللبناني تدريجياً نحو مزيد من الصناعة والانتاج وإنشاء المؤسسات اللازمة لعقلنة الاقتصاد وابعاده عن الاستغلال الجشع وحمايته من الأزمات التي تهدد أي نظام إقتصادي حر في العالم. كما كان يرى من الضروري تعويض ما لحق المناطق اللبنانية من غبن بسبب انحصار النشاط الاقتصادي في بيروت وذلك بتجهيز هذه المناطق بالحد الأدنى من مقومات التنمية أي الماء والكهرباء والطرقات وفي الوقت نفسه تطبيق الضمانات الاجتماعية التي تخفف من شعور الظلم والاستغلال عند الطبقات والفئات العاملة لا سيما وان أكثريتها كانت تنتمي إلى طوائف معينة. لم يكن يريد تغيير النظام الاقتصادي الحر ولكنه كان يريد بناء مؤسسات حديثة - كما فعلت الدول الغربية - لحماية الاقتصاد والتخفيف من الاستغلال والظلم الاجتماعي.. وكان ذلك أقل ما يمكن أن يتحقق في بلد مستقل وفي النصف الثاني من القرن العشرين.

ولكن رجال المال والأعمال الذين تعودوا على الكسب اللامعقول منذ مطلع الاستقلال كانوا يرون في الاصلاح الشهابي خطراً عليهم لأنه كما قال لي أحدهم «يفتح اعين العمال على حقوقهم ويجعلهم يطالبون بالمزيد.»

ولسؤ الحظ، شارك رجال المال والأعمال في حملتهم على الاصلاحات شخصيات سياسية ودينية مسيحية رأت في هذه الاصلاحات تقوية للمسلمين على حساب المسيحيين، وخطراً على الاقتصاد اللبناني الحر الذي لاينمو إلا في الحرية المطلقة والاستثمار الفردي اللامحدود.

لقد استطاع فؤاد شهاب أن يقنع الشيخ بيار الجميل وبالتالي حزب

الكتائب بهذه السياسة الاجتماعية الجديدة. وكان الحزب آنذاك يمرّ بمرحلة اجتماعية اعتمدها لمقاومة الأحزاب اليسارية في الأوساط المسيحية، فاستطاع، إلى حدّ ما، الصمود في وجه المعارضة الرأسمالية المسيحية لمشاريعه، وهي معارضة تولدت بعد ثورة ١٩٥٨ وكان شعارها رفض أي تنازلات مسيحية عن الامتيازات والحقوق والمكاسب إزاء المطالب الاسلامية المتنامية.

غير أن مغادرة فؤاد شهاب للحكم عام ١٩٦٤ والتطورات الخارجية والداخلية التي شهدها لبنان حتى عام ١٩٧٠، حالت دون تنفيذ كل المشاريع الاجتماعية التي وضعها فؤاد شهاب وتراجع حزب الكتائب تدريجياً عن تأييدها لا سيما بعد قيام الحلف الثلاثي.

لقد استطاعت السياسة الاجتماعية الشهابية خلق مؤسسات وطنية مالية وإدارية واجتماعية تشكل نواة الدولة الحديثة والمجتمع المتوازن، وكانت غايته البعيدة. كما قالها لي مراراً «صهر الطوائف اللبنانية في بوتقة وطنية واحدة من خلال تقوية ولائها للدولة وللمؤسسات وتجاوزها للولاء الطائفي.» ولكن هذه الغاية أخذت تتقلص بعد خروج فؤاد شهاب من الحكم لا سيما بعد عام ١٩٧٦ وقيام «الحلف الثلاثي» وشعور المسيحيين «بالخطر الفلسطيني» وارتفاع مدّ الحركات التقدمية واليسارية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية. فتعطلت مسيرة العدالة الاجتماعية.. وتعطلت معها عملية الصهر الوطني بين اللبنانيين وبناء المواطن اللبناني والدولة الحديثة.

حتى إذا خيمت على السماء اللبنانية غيوم الازمات التي كانت هزيمة ١٩٦٧ قد ولدتها، وتوترت الاجواء السياسية والوطنية اللبنانية ابتداء من عام ١٩٦٩، وخصوصا بعد ١٩٧٣، لم تكن الوحدة الوطنية العضوية اللبنانية التي أرادها فؤاد شهاب كدعامة أساسية للكيان والاستقلال اللبناني قد اكتملت وترسخت.

وكان ما كان!

الفصل الثاني عشر

لماذا لم يجدد فؤاد شهاب رئاسته

عام ١٩٦٤ لم يكن عاماً عادياً أو جديداً في لبنان. ففي ذلك العام كان امام الحكم الشهابي استحقاقات هامة عدة. فولاية الرئيس شهاب كانت تنتهي في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ كذلك ولاية المجلس النيابي الذي انتخب عام ١٩٦٠، هذا على الصعيد اللبناني. اما على الصعيد العربي فكان لبنان أمام اختيار مصيري آخر وهو مشاركة الدول العربية في تنفيذ الخطة العسكرية الجديدة التي كانت مصر تدعو إليها استعداداً لمجابهة إسرائيل عسكرياً في حال اقدامها على منع تحويل مياه نهر الأردن بالقوة.

بطبيعة الحال برز شبه إجماع في الأكثرية النيابية يهدف إلى تجديد الرئاسة لفؤاد شهاب. ولم يكن ذلك بمستغرب. فإلى جانب الأكثرية النيابية الموالية تقليدياً لكل رئيس للجمهورية كان هنالك، في الواقع، «حزب شهابي» في البلاد مؤلف من النواب الذين تبنوا «النهج الشهابي» أو يدينون بنيابتهم إلى دعم أو مساعدة الإدارة الشهابية ولا سيما المكتب الثاني في الجيش، بالإضافة إلى عدد من الزعماء السياسيين والطائفيين الذين كانوا مقتنعين بالتعاون مع فؤاد شهاب أو موالين أو «محبين» شخصياً له كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وبيار الجميل ورينه معوض ومعروف سعد وصبري حمادة. وكان هنالك عدد كبير من الموظفين والخبراء الذين ساهموا في تنفيذ الإصلاحات الإدارية

والإجتماعية الشهابية الذين كانوا يؤمنون بضرورة استمرار فؤاد شهاب على رأس الدولة من أجل مواصلة الإصلاح وإنجاز الخطط الإصلاحية.

أما على الصعيد العربي فكان هنالك أكثر من دولة عربية تؤيد بقاء فؤاد شهاب في الحكم بعد ارتياحها إلى سياسته العربية وفي مقدمها مصر والرئيس جمال عبدالناصر.

وأما على الصعيد الدولي فإن فرنسا كانت متحمسة والولايات المتحدة غير معارضة وكان الاتحاد السوفياتي مؤيداً.

أما المعارضون للتجديد فكانوا بطبيعة الحال المتضررين سياسياً أو حزبياً من الحكم الشهابي كالرئيس السابق كميل شمعون والمعارضين لتدخل المكتب الثاني في السياسة كالعميد ريمون اده ونوابه والرئيس صائب سلام وسليمان فرنجية وكامل الأسعد ونسيم المجدلاني والذين سيؤلفون في ما بعد جبهة سياسية ثالثة تحملهم إلى الحكم عام ١٩٧٠.

كانت الأكثرية النيابية مؤمنة بإعادة انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية. وكان الرأي العام اللبناني في أكثريته إن لم نقل في شبه إجماع مؤيداً للتجديد أو غير معارض له على الأقل. فالمسلمون في أكثريتهم كانوا مرتاحين للحكم الشهابي الذي كان أول حكم في لبنان ينصفهم أو يهتم بمناطقهم ويراعي شعورهم القومي. والأحزاب اليسارية كانت مؤيدة بل متحمسة للتجديد. وأذكر في هذا الصدد زيارة قطبيين شيوعيين لي في مكتبي هما حسن قريلم ونقولا الشادي وقولهما لي:

«نحن نعرف صلتك بالرئيس شهاب وقد جئنا لنطلب إليك أن تنقل إليه استعداد الحزب الشيوعي للنزول إلى الشارع من أجل التجديد له».

ولدى سؤالي عن السبب قالا لي:

« قد تستغرب ذلك. لا سيما وأن المحكمة العسكرية حكمت علينا

بالسجن بسبب مقال نشر في جريدة الحزب واعتبر «ماساً برئيس دولة عربية» (عبدالناصر)[1].

«... فبالرغم من هذا الحكم الذي تعرف أسبابه، وإن كنا لا نستسيغها ـ بل بالرغم من أننا نعرف أن فؤاد شهاب ارستقراطي وغربي الثقافة وعسكري، فإننا نؤيد إعادة انتخابه وبقائه في الحكم لسببين هما: أنه يتبع سياسة عربية سليمة في نظرنا وسياسة اجتماعية مقبولة وأهم من ذلك: أنه ليس عميلاً لأي دولة أجنبية».

كان كل شيء مهيأ لتجديد الرئاسة لفؤاد شهاب عام ١٩٦٤. وكان المراقبون مجمعين على أن التجديد «تحصيل حاصل» كما يقال في لبنان، ولم تكن المعارضة النيابية أو التيار المسيحي المعارض للشهابية قادرين على منع التجديد. ولكن فؤاد شهاب رفض التجديد له وأصرّ على ذلك وخيب ظن كل الذين كانوا يريدون له ولمصلحة لبنان، تجديد ولايته.

اما لماذا رفض فؤاد شهاب التجديد، وكيف انتخب شارل حلو رئيساً فتلك قصة معروفة في خطوطها الكبرى لكن لا بأس من ذكر بعض تفاصيلها المجهولة أو ذات المغزى.

السبب الأول والكبير هو عقلية فؤاد شهاب أو بالأحرى تفكيره ونفسيته. فلقد كانت «أمثولة» الشيخ بشارة الخوري ماثلة أمام عينيه. فبطل الإستقلال فقد الكثير من رونقه التاريخي يوم قبل بتجديد ولايته عام ١٩٤٨. أي بعد خمس سنوات من نجاحه مع رياض الصلح في استخلاص استقلال الوطن من الانتداب الفرنسي. ولم يكن فؤاد شهاب راغباً في تكرار خطأ أو خطيئة التجديد.

(١) لذلك قصة طريفة، خلاصتها أن المكتب الثاني أراد بعد محاكمة القوميين السوريين، لمحاولة الإنقلاب، أن يثبت أمام الدول الغربية «المتعاطفة» مع الحزب القومي خصم الشيوعيين آنذاك، أن الحكم اللبناني ليس موالياً لموسكو. فاخترعت دعوى ضدّ جريدة «النداء» الناطقة باسم الحزب الشيوعي بتهمة القدح والذم برئيس دولة عربية، وهي مصر، وصدر حكم عن المحكمة العسكرية بالسجن على اثنين من قادة الحزب لمدة سنة. ولكن الحكم لم ينفذ وكان القطبان الشيوعيان يتجولان بحرية في بيروت.

ثم ان فؤاد شهاب كان حريصاً على نفي التهمة التي كان كميل شمعون وحزبه يلصقونها به أي استغلال ثورة ١٩٥٨ للوصول إلى الرئاسة. فاستقالته عام ١٩٦٠ كانت لدفع هذه التهمة وانسجاماً مع ذلك الوقت كان يرى أن عليه أن يرفض التجديد عام ١٩٦٤. ثمة سبب ثالث وهو أن فؤاد شهاب كان لا يحب السياسة ولا الحكم: فطبيعته هي طبيعة عسكرية، والسياسة، في نظره، كانت مجموعة من التنازلات والتسويات والمسايرات والنفاق والكذب التي تأباها نفسيته. ولعله كان قد بنى البيت الصغير في جونيه ليقضي فيه سنوات تقاعده من الجيش مع زوجته بهدوء بعيداً عن المسؤوليات. ولم يكن قد خطط لإنهاء حياته رئيساً.

لقد حاول المقربون منه، من زعماء وضباط وأصدقاء طوال أشهر إقناعه بتعديل موقفه وقبول التجديد. واستطاعوا إقناعه بعدم إعلان عزوفه عن البقاء في الرئاسة بحجة أن هذا الإعلان سوف يضعف الشهابيين ويعطي المعارضين فرصة تحقيق مكاسب سياسية في الإنتخابات النيابية المقبلة. الأمر الذي يهدد كل الإصلاحات التي قام بها ويعيد لبنان إلى الفترة الحرجة التي عاشها قبل ١٩٥٨. وكان منطق الشهابيين سليماً. أي أنه في حال مغادرته للرئاسة ليس من حق فؤاد شهاب أن يضعف الذين ساروا معه أو أن يعرض نهجه السياسي والإصلاحي للخطر. وكانوا في قرارة أنفسهم يعتقدون أنه في حال توفر أكثرية نيابية شهابية ساحقة فإن فؤاد شهاب سوف يغير موقفه ويقبل بالتجديد.

ولكن فؤاد شهاب كان مصمماً نهائياً على مغادرة كرسي الحكم وعدم القبول بالتجديد.

صحيح أن الإنتخابات النيابية حملت إلى المجلس النيابي الجديد أكثرية شهابية أو مؤيدة للتجديد. وإن المكتب الثاني في الجيش حارب المرشحين المعروفين بمعارضتهم الساخرة لفؤاد شهاب بأسلوب ذكي ومشروع أحياناً، وبأساليب أقل ذكاء ومشروعية في بعض الأحيان والمناطق (كإسقاط ريمون اده في جبيل وكميل شمعون في المتن). ولكن هذه المداخلات غير الديمقراطية في الانتخابات لم تكن شيئاً جديداً في لبنان. فما من انتخابات جرت في لبنان،

منذ أن كان هنالك انتخاب، خلت من مداخلات أو ضغط أجهزة الحكم والإدارة أو قوى الأمن. وبالرغم من الاعتراضات والانتقادات الطبيعية والمشروعة، لم يقل أحد بأن المجلس النيابي الذي انبثق عن انتخابات صيف ١٩٦٤ كان مجلساً غير شرعي أو مزوراً. وكان بإمكان فؤاد شهاب أن يجدد رئاسته بدون أي عقبة أو اعتراض أساسي ولكنه لم يفعل ولم يقبل.

وكانت المحاولة الأخيرة لإقناعه مشروع القانون الذي تقدم به النواب النهجيون لتعديل الدستور لإجازة إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية ثانية وتبنته الحكومة واقترع ثلثا النواب بالموافقة. ولكن فؤاد شهاب ردّ القانون إلى المجلس مؤكداً رفضه للتجديد.

واعتقدت الأكثرية النيابية والشهابيون في الجيش والإدارة بأن فؤاد شهاب قد يلين في حال اقتراع ثلاثة أرباع المجلس النيابي على التعديل - كما ينص الدستور - وإيصال البلاد أمام مأزق دستوري يضطر فؤاد شهاب إلى القبول بالتجديد للخروج منه. فعمدت إلى إعادة اقتراح تعديل الدستور على المجلس، وهنا لعبت المعارضة دوراً ذكياً أو خبيثاً في إقناع رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد «بفركشة» (تعبير لبناني يعني العرقلة بطريقة خفية) مشروع التعديل.

لقد تعددت الروايات حول الأسباب التي حملت كامل الأسعد على الإدلاء بتصريحه المشهور حول «الاستئناس». ولكن الذين يعرفون كامل الأسعد لا يستغربون مواقفه يومذاك (ولا تلك التي سوف يتخذها في ما بعد أي عند انتخاب الياس سركيس وبشير الجميل وأمين الجميل للرئاسة). فوريث الزعامة الجنوبية لم يكن رغم مشاركته في الحكم سعيداً أو مطمئناً للنهج الشهابي الذي تجاوز الزعامة العائلية وأبرز شخصيات شيعية غير موالية له كعلي بزي ومحمد صفي الدين ورضا وحيد. كما كان لا يخفي تضايقه من تدخل المكتب الثاني في السياسة الجنوبية، بالإضافة إلى مزاجه الشخصي الذي لم ينسجم كثيراً مع مزاج فؤاد شهاب ورشيد كرامي. (قضية اختلاف أو تنافر الأمزجة بين الزعماء اللبنانيين لا سيما ريمون اده وكامل الأسعد وصائب سلام

مع فؤاد شهاب لعبت دوراً كبيراً في معارضتهم له. بينما كان كمال جنبلاط وصبري حمادة ورشيد كرامي من الزعماء الاقطاعيين أو الوارثين للزعامات الذين انسجموا شخصياً معه).

يقول البعض ان موقف كامل الأسعد المتردد في دعوة المجلس للإقتراع مجدداً على تعديل الدستور، بحجة أن فؤاد شهاب لا يريد التجديد ولم يطلب منه دعوة المجلس، هو الذي عطل المناورة الأخيرة للشهابيين وبالتالي حال دون بقاء فؤاد شهاب رئيساً لمدة ست سنوات جديدة. فالشهابيون كانوا يعتقدون أن فؤاد شهاب كان سيضطر إلى القبول في حال اقتراع ثلاثة أرباع المجلس النيابي على التجديد له انقاذاً للبلاد من أزمة دستورية، وأعتقد شخصياً أن فؤاد شهاب كان مصمماً وبصورة نهائية على رفض التجديد وان كامل الأسعد اصطاد عصفورين بحجر واحد حين اتخذ ذلك الموقف. ففي قرارة نفسه لم يكن يحب شهاب والشهابية والشهابيين ثم أنه خرج من هذه المعركة محققاً أرباحاً سياسية وغير سياسية آنية ومؤجلة.

بعد تعطل عملية التجديد برز عدة مرشحين للرئاسة من بين الوجوه السياسية المارونية المعروفة: كميل شمعون وبيار الجميل وريمون اده وجواد بولس والأمير عبدالعزيز شهاب وسليمان فرنجية وفؤاد عمون وشارل حلو. وقصد كبار الشهابيين القصر الجمهوري يسألون فؤاد شهاب رأيه وتوجيهه.

وبطبيعة الحال لم يكن لكميل شمعون أو لبيار الجميل أو لريمون اده أو لجواد بولس أي حظ في الحصول على تأييد فؤاد شهاب أو على أصوات الأكثرية النيابية الشهابية نظراً لمعارضتهم السافرة للعهد. ولذلك لم يطرح فريق الرئيس، أي تلك المجموعة القريبة أو المقربة منه، من الزعماء والنواب والضباط والمستشارين، أسماءهم عليه. وكانت نصيحة فؤاد شهاب لهم أن يستأنسوا بآراء كبار ناخبي الرئاسة أي رؤساء الكتل النيابية وهم: رشيد كرامي،صبري حمادة،كامل الأسعد، صائب سلام، جوزيف السكاف، كمال جنبلاط، مجيد إرسلان.. قبل الإتفاق على اسم المرشح. وأنه من الأفضل أن

يحظى الرئيس المقبل بأكبر عدد من الأصوات إن لم يكن بالإجماع ليتمكن من الحكم باسم كل اللبنانيين. وهذا ما فعله الفريق الصغير من المقربين والمستشارين: فلقد سمعوا من رؤساء الكتل النيابية اعتراضات بل فيتو على عبد العزيز شهاب وفؤاد عمون وسليمان فرنجية وجواد بولس. إذ كان لكل زعيم أو رئيس كتلة حسابات سابقة أو لاحقة مع هذا المرشح أو ذاك. وكان الاسم الوحيد الذي لم يصادف أي اعتراض أو فيتو هو اسم شارل حلو.

وهكذا عندما أنهى فريق المقربين والمستشارين جولته، وعاد بنتائجها إلى فؤاد شهاب ابتسم وقال:

- روحوا.. باركوا لابن الحلو!

لقد «فلسف» البعض انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية فقيل انه يمثل الاتجاه «النيو- دستوري» أي حزب الشيخ بشارة الخوري، الذي كان فؤاد شهاب ميالاً إليه. وقيل انه اختير بسبب تأييد الفاتيكان وفرنسا له. وقيل انه أول رئيس للجمهورية ينتخب دون تدخل الدول العربية والأجنبية في الانتخابات (وهذا صحيح). ولكن الحقيقة هي أبسط من ذلك بكثير. فلقد انتخب شارل حلو رئيساً، أولاً لأن رؤساء الكتل النيابية والزعماء الطائفيين لم يضعوا فيتو عليه. وثانياً لأنه كان رغم ذكائه الحاد وثقافته الواسعة وسيرته السياسية والدبلوماسية والصحفية اللائقة، محتفظاً بنوع من التواضع واللطف والمقاربة الودية لكل الناس، حتى ان اسمه كان مقروناً بعبارة «رضاك» التي كان يردّ بها على كل الناس وكل المطالب. ولذلك فضّله الزعماء الكبار على غيره من المرشحين الآخرين المعروفين ببطشهم أو بحزبيتهم أو لأنهم كانوا موظفين يصعب على الزعماء «تبكيل الجاكيت» أمامهم.

وكان شارل حلو أول المفاجئين بترشيحه من قبل الشهابيين. فلقد صادف، كاتب هذه السطور، شارل حلو قبل اسبوعين من انتخابه في إحدى قرى الاصطياف ودار الحديث عن انتخابات الرئاسة فقال شارل حلو:

«لا أعتقد بأن لي حظاً في الرئاسة. فلقد كانت لي بعض المواقف

المبدئية التي قد يأخذها بعض الزعماء عليّ..».

بعد سنوات من انتخابه للرئاسة ونفوره أو «خروجه» على الشهابيين وتوتر العلاقات بينه وبينهم قال لي فؤاد شهاب:

« أن الغلطة الكبرى التي ارتكبتها هي اقناعي واقناع أصحابي بانتخاب شارل حلو. فلقد كنت أظن أن رجلاً في مثل ثقافته وذكائه وانتمائه إلى الكتلة الدستورية وتفكيره المسيحي - الإنساني هو أفضل من يكمل الإصلاحات الإجتماعية التي عملت لها والسياسة الوطنية التي اعتمدتها، ولكن ظني خاب».

كان هذا الحديث قبيل انتخابات ١٩٦٨ أو بعد قيام الحلف الثلاثي الماروني (شمعون - اده - الجميل) الذي يقول البعض ان الرئيس شارل حلو لعب دوراً في إنشائه..

الفصل الثالث عشر

ضباط المكتب الثاني يخططون لاستعادة الحكم

انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية كان بشهادة الجميع، الانتخاب الوحيد في تاريخ لبنان الحديث الذي لم تتدخل الدول الكبرى أو الدول العربية فيه بشكل مباشر أو غير مباشر. فرؤساء الجمهورية اللبنانية قبل الاستقلال كان انتخابهم يجري تحت الاشراف المباشر للمفوض السامي وفي انتخابات ١٩٤٣ لعبت فرنسا وبريطانيا ومصر وسوريا أدواراً رئيسية ومباشرة في وصول الشيخ بشارة الخوري إلى الكرسي الأول. وعام ١٩٥٢ لعبت بريطانيا وسوريا دوراً أساسياً في تحويل الأكثرية النيابية لصالح كميل شمعون. وعام ١٩٥٨ كان اتفاق عبد الناصر - مورفي أساسياً لإنهاء الثورة وحمل فؤاد شهاب إلى الرئاسة. أما شارل حلو فقد انتخب رئيساً على النحو الذي شرحناه سابقاً، أي بدون تدخل أي دولة كبرى أو عربية. بل لعله الرئيس الأوحد في تاريخ لبنان الذي انتخب بعيداً عن المداخلات العربية والدولية باعتبار أن الرؤساء الأربعة الذين توالوا بعده (فرنجية، سركيس، الجميل، الجميل) لن تخلو عملية انتخابهم من المداخلات أو التأثيرات الخارجية. ولا ريب في أن لشخصية شارل حلو الحيادية وغير المعترض عليها من أحد بشكل أساسي ساعد على ذلك. كما ساعد أيضاً الواقع السياسي اللبناني والواقع العربي والدولي عام ١٩٦٤. فالنهجيون أي الشهابيون كانوا يحوزون على الأكثرية النيابية، كما أن فؤاد شهاب لم يكن على خلاف سافر أو حاد مع أي نظام

عربي. كذلك كانت الدول الغربية، رغم استقلاله عنها وابتعاده عن مشاريعها العسكرية أو السياسية وعدم خضوعه لمصالحها الاقتصادية تعتبره غربي الهوى بحكم ثقافته، وبعيداً عن الشيوعية بحكم عسكريته. أما موقف الاتحاد السوفياتي كما يمكن استخلاصه من أحاديث قادة الحزب الشيوعي اللبناني فلم يكن معادياً. ولكل هذه الأسباب استطاع الشهابيون حمل شارل حلو إلى الرئاسة دون أي عقبة أو اعتراض محققين لأول مرة في تاريخ لبنان، اجماعاً نيابياً ووطنياً في انتخابات رئاسية.

بدأ شارل حلو عهده بشهر عسل أو بالأحرى «بسنتين عسل» مع الذين أوصلوه إلى الرئاسة. فأبقى الياس سركيس على رأس الفرقة المدنية في القصر كما أبقى معظم معاوني الرئيس شهاب إلى جانبه. وفي أحاديثه ومواقفه كان يعلن الوفاء لشهاب وللشهابية واستعداده لإكمال ما سمي بالاصلاحات الشهابية والنهج السياسي الشهابي. غير أن العلاقة بين الشهابيين والرئيس حلو ما لبثت أن تعقدت ثم فترت ثم توترت لتصل في أواخر عهده إلى نوع من الخصومة شبه المعلنة والعداء شبه السافر. وإذا كان شارل حلو مسؤولاً نفسياً وفكرياً عن انفصامه عن الشهابية أو انفصام الشهابيين عنه، فإن الشهابيين، وخصوصاً، الفريق العسكري منهم، وبنوع أشد تخصيصاً بعض ضباط المكتب الثاني وعلى رأسهم المقدم غابي لحود، كانوا مسؤولين أيضاً عن إبعاد شارل حلو عن فؤاد شهاب والشهابية. أما الفريق الثالث المسؤول عن ذلك فكان، ولا ريب، بعض الزعماء المسيحيين والمسلمين المعارضين للشهابية أو المتضررين منها والذين كانوا يسعون إلى استعادة الحكم والكراسي التي جردوا منها منذ وصول فؤاد شهاب إلى الحكم وفي مقدمهم كميل شمعون. ولا ننسى دور جماعة جريدة «النهار» التي كانت قد تحولت إلى «نادي معارضة» الشهابية منذ سنوات.

بعد مغادرة فؤاد شهاب للرئاسة وانتقاله إلى بيته الصغير في «جونيه» وبالرغم من إصراره على عدم التدخل في شؤون الحكم، لم ينقطع سيل الوافدين إليه من السياسيين والنواب وكبار الموظفين وخصوصاً الضباط الذين

كانوا يعتبرونه «أب الجيش». كان فؤاد شهاب يؤكد لكل زواره بأنه ضابط متقاعد وأن المسؤول الأول هو رئيس الجمهورية الجديد. وكان مخلصاً وجاداً في قوله وتوجيهه، إلا في ما يتعلق بشيئين هما: الجيش والاصلاحات الاجتماعية الأساسية التي أرسى قواعدها. فقد كان يسهر عليها عن كثب.

وكان شارل حلو، في بداية عهده يستشير ويساير الشهابيين من سياسيين ونواب وضباط وموظفين، ولكنه ما لبث أن تضايق منهم. وكان لا بد من أن يحصل ذلك ولسببين: الأول وهو أن كبار الشهابيين والزعماء الذين انتخبوه كانوا يظهرون ولاءهم إما للرئيس شهاب وإما عدم ولائهم أو طاعتهم له. والثاني وهو إن الرئيس حلو، كان يعطي أذنه للزعماء المسيحيين وللرأي العام المسيحي الذي لم يكن يخفي معارضته أو تخوفه من النهج الشهابي المساير للعرب وللمسلمين في لبنان.

هذا على الصعيد الشخصي والنفسي. أما على الصعيد السياسي العام فكانت الأحداث في المنطقة العربية تتطور في اتجاه جديد. فالمقاومة الفلسطينية كانت قد ولدت وبدأت نشاطها. كما أن الاتجاه الاشتراكي والثوري لعبد الناصر، بعد الانفصال السوري ـ المصري، كان قد بدأ بإثارة بعض الأنظمة العربية المحافظة عليه وعلى الأنظمة العربية المتعاطفة معه. وكانت الشهابية تعتبر متعاطفة مع مصر. وكانت سوريا والأردن والسعودية، بالتالي، تعمل على إنشاء قواعد سياسية وإعلامية لها في لبنان. أما إسرائيل فكانت قد بدأت تطلعها للتدخل مباشرة في الشؤون اللبنانية، بعد أن أصبحت بيروت عاصمة الفكر القومي والثوري العربي وبنوع خاص قاعدة للمقاومة الفلسطينية.

ومما زاد في توسيع شقة الخلاف بين الرئيس حلو والشهابيين تخطيط الصف الثاني من الشهابيين لإعادة فؤاد شهاب إلى الرئاسة عام ١٩٧٠ أو ـ كحل آخر ـ إيصال أحد الشهابيين إلى الحكم وبنوع خاص الياس سركيس الذي كان يعتبر (الابن الروحي) لفؤاد شهاب.

قد يكون من الصعب توفير الأدلة القاطعة على كل هذه العوامل التي

أدت إلى طلاق شارل حلو من الشهابية أو طلاق الشهابيين منه. ومن الأصعب الربط بينهما جدلياً أو منطقياً أو واقعياً. ولكن بعض الأحداث والحوادث التي وقعت بين عام ١٩٦٤ و ١٩٧٠ قد تؤكدها أو تبررها.

في إحدى مقابلاتي مع الرئيس حلو وأثناء الحديث قلت له:

«إن النهج الشهابي قد يكون نهجاً اجتماعياً إصلاحياً أكثر من أي شيء آخر».

فقاطعني الرئيس حلو قائلاً:

«الإصلاح الاجتماعي هو إصلاح وليس من الضروري أن يسمى نهجاً شهابياً».

وشعرت يومذاك، وللمرة الأولى، بأن الرئيس حلو يشكو من «عقدة» إزاء الشهابية والشهابيين.

في أول عهده كان شارل حلو يستشير الشهابيين في تأليف الحكومة كما كان يفعل فؤاد شهاب وبنوع خاص الياس سركيس والمقدم (آنذاك) أحمد الحاج ورئيس المكتب الثاني «غابي لحود». ولكنه ابتداء من الحكومة الثانية في عهده لم يعد يتقيد بدراساتهم ومشورتهم.

ولا شك في أن «العصبة» الشهابية المؤمنة بالشهابية أو المتعصبة لها والتي كان الياس سركيس وأحمد الحاج وغابي لحود يشكلون نواتها، أخذت تعد العدة لاستعادة رئاسة الجمهورية ابتداء من عام ١٩٦٥ ولكسب الانتخابات النيابية الآتية عام ١٩٦٨. ولم يكن تعيين الياس سركيس حاكماً لمصرف لبنان، بعيداً عن هذا المخطط ولا حادثة (الميراج) الشهيرة، ولا إبعاد العماد إميل بستاني عن قيادة الجيش أيضاً.

وللحقيقة والتاريخ لم يكن فؤاد شهاب داخلاً في «مخططات غابي لحود» ولا مطلعاً أو موافقاً أو حتى راضياً عن كل ما خططه المكتب الثاني أو قام به أو أقدم عليه. بل يمكن الجزم بأن أموراً كثيرة كانت تطبخ وتتم بدون

علمه أو استشارته وأن ضباط المكتب الثاني «اجتهدوا» في ممارسة ولائهم للأفكار والمبادىء الشهابية حيناً بوحي معتقدهم وحيناً آخر بوحي (نظرة ضيقة) للأمور وأحياناً بوحي عاطفتهم أو طموحهم الشخصي.

لقد كان دور المكتب الثاني في الجيش ملموساً وفعالاً من خلال ولاية فؤاد شهاب ولكنه كان دوراً مستتراً ومحدوداً. أما بعد مغادرة فؤاد شهاب للرئاسة فقد ازداد هذا الدور فعالية وسفوراً وتدخلاً في الشؤون السياسية. وقد يكون من بين الأسباب أن «غابي لحود» الذي حل محل «انطوان سعد» في رئاسة المكتب الثاني كان أكثر حماساً وتعصباً للشهابية من سلفه الذي لا يقل عنه ذكاء ودهاء وإن كان يختلف عنه في السن والتجربة والنظرة الواقعية إلى الأمور. فكلاهما كان مخلصاً لفؤاد شهاب ووفياً له. ولكن انطوان سعد كان ضابطاً «عتيقاً» خرج من الصف ودعكته الأيام بينما كان غابي لحود ضابطاً شاباً برز في دراساته العسكرية، يعتمد على الدراسات والتحليل وتغلب عنده المثالية الضيقة الأفق على الدهاء الفطري. فلقد كان مؤمناً بالنهج الشهابي وحريصاً على استمراره على يد المؤمنين الحقيقيين به، ومقتنعاً بأن كل الأسباب والوسائل جائزة لاستمرار النهج. مثال على ذلك قضية الميراج التي زج نفسه والجيش فيها والتي سوف يترتب عليها نتائج خطيرة أثرت مباشرة وبشكل حاسم في سقوط المرشح الشهابي للرئاسة، الياس سركيس عام ١٩٧٠.

الفصل الرابع عشر

المعارضون يحولون دون تقوية الجيش اللبناني

بين عام ١٩٦٤، أي عام انتخاب شارل حلو رئيساً وعام ١٩٧٠ وهو تاريخ انتهاء المرحلة الشهابية في حكم لبنان، بانتخاب سليمان فرنجية رئيساً، مرت على لبنان أحداث هامة كما شهدت الساحة السياسية اللبنانية حوادث تتراوح بين ما يمكن تسميته «بالغلطة» أو «الفضيحة» أو «النكبة» أو «التحول الخطير». وأهمها:

١ ـ انبعاث المقاومة الفلسطينية في المخيمات ثم تمركزها في لبنان بعد أيلول الأسود ١٩٦٩.

٢ ـ هزيمة العرب العسكرية أمام إسرائيل عام ١٩٦٧.

٣ ـ الانتخابات النيابية اللبنانية عام ١٩٦٨ وقيام الحلف الثلاثي الماروني ضد الشهابية.

٤ ـ حادثة اختطاف طائرة «الميراج» من قبل رجال المخابرات السوفياتية.

٥ ـ حادثة إفلاس بنك «أنترا».

٦ ـ اصطدام الجيش بالمقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٩.

٧ ـ خسارة الشهابيين لمعركة رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠.

ولنحاول من خلال هذه الأحداث والحوادث تبصر مواقف فؤاد شهاب الشخصية والسياسية والوطنية وما ترتب على هذه الأحداث والمواقف من نتائج أثرت على حياة لبنان الوطنية إن لم نقل على المصير اللبناني.

قبل بروز المقاومة الفلسطينية كان الجيش اللبناني وبنوع خاص «المكتب الثاني» الذي كان موقفه يعبر إلى حد ما عن تفكير فؤاد شهاب السياسي مع إضافة اجتهاداته الخاصة، يتولى مراقبة المخيمات الفلسطينية ويتعامل معها بواسطة ضباط بل صفوف ضباط صغار، أشهرهم الملازم «كيلاني». ولكن الأمور تغيرت بعد قيام «منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد الشقيري وبنوع خاص بعد تسلم ياسر عرفات «وفتح» قيادة المنظمة واعتمادها المقاومة المسلحة ثم حرب التحرير استراتيجية لها.

في عام ١٩٦٥ أو ١٩٦٦، انتحر مناضل فلسطيني يدعى «أحمد كعوش» بعد اعتقاله وأثناء استجوابه في «المكتب الثاني» مما أدى إلى حملة صحفية عنيفة ضد السلطات اللبنانية في الصحف اليسارية والقومية العربية المتعاطفة مع المقاومة الفلسطينية. اتصل بي رئيس المكتب الثاني المقدم غابي لحود، وكنت آنذاك أكتب افتتاحية جريدة «الجريدة»، ليشرح لي ظروف الحادثة، طالباً مني بحكم قناعتي بالنهج الشهابي أن أشرح أو أبرر ما حدث.

قال المقدم لحود:

ـ إن القيادة العربية المشتركة في القاهرة اتخذت قراراً بعدم السماح بقيام عمليات عسكرية فردية على الحدود الإسرائيلية لأن من شأن ذلك إعطاء أسرائيل ذريعة للقيام بعمليات عسكرية تعرقل تنفيذ الخطة العربية المشتركة للدفاع ولذلك فإن الجيش اللبناني، استناداً الى هذا القرار ـ وقرأ لي نصه على الهاتف ـ يراقب الحدود ويمنع العمليات التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية. وقد اعتقل «كعوش» و«فرقته» لأنها كانت تستعد للقيام بعملية في الجليل. وأن كعوش قد قفز من النافذة اثناء التحقيق ونقل إلى المستشفى حيث توفي نتيجة لمضاعفات صحية سببها أصابته بالسكري، لا كما تقول الصحف، متأثراً بالتعذيب الذي تعرض له اثناء التحقيق.

لم استطع الجزم في ما إذا كانت تلك هي الحقيقة ـ أم نصف الحقيقة. ولكنني شعرت يومذاك بأن عنصرا جديدا دخل في المعادلات السياسية اللبنانية وهو العنصر الفلسطيني. وان على المسؤول اللبناني أن يختار بين «المصلحة الوطنية اللبنانية ـ إذا جاز التعبير ـ وبين النظرة القومية الى القضية الفلسطينية وعلاقة المصير اللبناني بها.

ولا شك في أن انبعاث المقاومة الفلسطينية واختيارها لبنان كقاعدة رئيسية ثم كقاعدة أساسية للنشاط الاعلامي والسياسي والعسكري فتح في النظرة الوطنية اللبنانية، الشهابية، بل و«الميثاقية»، ثغرة لم تكن محسوبة وهي ثغرة سوف تزداد اتساعا بعد هزيمة مصر عام ١٩٦٧ لتصبح تحديا رئيسيا ومباشرا للصيغة الوطنية اللبنانية التي كرسها ميثاق ١٩٤٣.

قد يكون من الصعب جدا معرفة ما إذا كان موقف «المكتب الثاني» في الجيش اللبناني، قد عكس في تصرفاته ونظرته إلى المقاومة الفلسطينية رأي الحكم اللبناني ـ أي رأي رئيس الجمهورية شارل حلو ـ أم رأي قائد الجيش، إميل بستاني، أم رأي فؤاد شهاب الذي كان ضباط المكتب الثاني يدينون له بالولاء ـ رغم خروجه من الرئاسة ـ ويستشيرونه في شؤون الجيش من وراء ظهر رئيس الجمهورية وقائد الجيش. أم كان موقف المكتب الثاني مجرد «اجتهاد شخصي» تعود أسبابه إلى قناعاتهم السياسية والوطنية الشخصية. ولكنني سمعت خلال أحاديثي مع فؤاد شهاب ما يلخص رأيه الشخصي في المقاومة الفلسطينية ودورها في لبنان ودور لبنان العربي بعد قيام المقاومة وبروزها بالشكل الذي برزت به، بعد هزيمة ١٩٦٧.

روى لي فؤاد شهاب، يوماً، خلاصة ما دار في مقابلة تمت بينه وبين أحد كبار القادة الفلسطينيين (وقد يكون أبو أياد) قال، مخاطباً محاوره:

«إنني اؤيد كل التأييد مبدأ المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل. فبدون مقاومة سوف يزول الشعب الفلسطيني ويزول معه الحق العربي في فلسطين. ولكنني كعسكري، أقول لكم بأنكم ترتكبون أخطاء ثلاثة في تكتيككم وهي:

أولاً: إن المقاومة تسمى باللغة الانكليزية (UNDER GROUND) أي

العمل تحت الأرض أي العمل السري وبالتالي يجب أن يكون كل المقاومين وقادة المقاومة مجهولين لا يعرف أحد أسماءهم ولا صورهم بينما الصحف تنشر صوركم وتمارسون مقاومتكم علناً وهذا خطأ.

ثانياً: إن شعار «حرب التحرير الشعبية» خطأ، كذلك التفكير بجعل لبنان (هانوي) فلسطين، ففي الفيتنام كانت أكثرية الشعب فيتنامية، والأميركيون قلة، وكان بإمكان رجال المقاومة التحرك والضرب كالسمك في الماء. والوضع يختلف في إسرائيل وفلسطين المحتلة حيث يوجد كثافة سكانية يهودية تمنع التحرك كالسمك في الماء.

ثالثاً: إن القوات اللبنانية المرابطة على الحدود قليلة العدد وضئيلة العدة. فإذا أردتم القيام بعمليات عسكرية عبر الحدود في الأراضي المحتلة عليكم أن تنسقوا مع الجيش اللبناني، كي يحمي مؤخرتكم ويسهل عليكم العودة. وإلا كيف يستطيع العسكري اللبناني أن لا يطلق النار على جماعات مسلحة يراها تخترق الحدود دون علمه بهويتها أو غايتها؟!».

وكان رد القائد الفلسطيني: «إن الثقة مفقودة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية وبالتالي لا يمكن للمقاومة أن تطلع الجيش على نشاطها وعملياتها».

وأجاب فؤاد شهاب:

ـ أنا أحدثك كعسكري لا كسياسي. إن العسكري الذي يحمل السلاح ويقوم بمهمته لا يستطيع أن يتحمل شخصاً آخر يحمل السلاح قربه. إنها عداوة «كار». فإذا كنتم مصرين على اعتبار العمليات العسكرية ضد إسرائيل، عبر الحدود اللبنانية، أساسية في نضالكم فأنني لا أرى وسيلة تحول دون اصطدامكم آجلاً أو عاجلاً بالجيش».

وانتهت المقابلة عند هذا الحد.

لقد أدرك فؤاد شهاب خطورة ما سوف يترتب عن بعث المقاومة الفلسطينية واختيارها لبنان قاعدة ومنطلقاً لها، من نتائج خطيرة على الواقع

اللبناني ولا سيما على الجيش الذي كان يعتبره قاعدة أساسية لا لدعم الدولة اللبنانية والسلطة فحسب، بل لتعزيز الوحدة الوطنية. وهو الدور الذي لعبه بقيادته قبل ١٩٥٨ وبعدها. كما أدرك خطورة ما يترتب من اصطدام الجيش بالمقاومة من مضاعفات تؤثر على الميثاق الوطني وعلاقات لبنان العربية. ولكن اتكال فؤاد شهاب على جمال عبد الناصر، الذي تفاهم معه على (دور لبنان العربي المحكوم بالاوضاع الداخلية) واعتقاده ـ ككل الناس ـ بأن إسرائيل لن تجرؤ على التحرش العسكري بلبنان، خوفاً من ردة فعل عسكرية مصرية وعربية جعله يبقي الجيش اللبناني، على ما كان عليه، من عديد وعدة، أي جيشاً صغيراً ينفع لحفظ الأمن الداخلي لا لخوض حرب ضد إسرائيل. ولكن هذه النظرة تغيرت بعد هزيمة ١٩٦٧ وانكشاف الضعف العسكري العربي أمام القوة العسكرية الإسرائيلية، فاقتنع فؤاد شهاب بتعزيز الجيش اللبناني وإعداده للصمود، ولو لبضعة أيام، أمام هجوم إسرائيلي محتمل.

وهكذا في عام ١٩٦٨ طلب فؤاد شهاب من قائد الجيش تكليف أحد كبار الضباط بإعداد دراسة لرفع عدد الجيش اللبناني إلى ثلاثين ألف جندي وبناء قوة عسكرية صغيرة حديثة التسلح وقادرة على حماية الحدود الجنوبية والصمود في وجه إسرائيل أسبوعاً أو أسبوعين على الأقل، ريثما تتدخل الدول العربية أو الكبرى لمنع إسرائيل من اجتياح لبنان.

كان منطقه، كما قال لي، أن تصرفات ومعنويات وتفكير الضابط أو الجندي اللبناني الوطني يختلف تبعاً للدور الذي يعطى له وللطاقة العسكرية التي يملكها. فإذا كان الجيش ضعيفاً فأنه لا يستطيع القيام بما ينتظر منه أي فرض هيبة الدولة ودعم قرارات السلطة الشرعية من جهة، والانسجام مع دور لبنان العربي كدولة في حالة حرب ضد اسرائيل.

لم يتمكن فؤاد شهاب ولا الضباط الشهابيون في الجيش من تنفيذ خطة تقوية الجيش اللبناني بعد هزيمة ١٩٦٧، لأسباب عديدة، أهمها معارضة رئيس الجمهورية شارل حلو لذلك تمشياً مع اعتقاده وقوله بأن قوة لبنان هي في ضعفه، ومنها معارضة الأوساط السياسية المسيحية لزيادة عدد الجيش خوفاً من

أن تصبح أكثريته من العناصر المسلمة، ومنها أن السياسيين المعارضين لفؤاد شهاب والمكتب الثاني عارضوا وعرقلوا إعطاء الجيش اعتمادات مالية خوفاً من أن تؤدي تقوية الجيش إلى تقوية الحزب الشهابي فيه وما قد يترتب عن ذلك من نتائج سياسية تحول دون عودتهم إلى الحكم. ومنها أيضاً فضيحة «الكروتال» وإدانة قائد الجيش فيها التي أثرت على معنويات الجيش وجعلت من كل صفقة شراء أسلحة عملية مشبوهة.

اذكر على سبيل المثال حديثاً سمعت أطرافه في منزل العماد «جان نجيم» (قائد الجيش الذي توفي في حادث سقوط طائرة هيلوكوبتر عام ١٩٧٠)، يدل على العقلية السائدة في بعض الأوساط السياسية ولا سيما المارونية، بالنسبة للجيش. كان العماد نجيم قد استدعى بعض كبار الشخصيات الدينية والسياسية المسيحية لإقناعها بضرورة القيام «بحملة إقناع» في الأوساط المسيحية من أجل انخراط الشباب المسيحي في الجيش، حفاظاً على التوازن الطائفي بين أفراده. ذلك أن اقتناع الشباب المسيحي في التطوع في الجيش قد يؤدي إلى خلل التوازن فيه. سمعت أحد السياسيين المسيحيين يقول لقائد الجيش:

« بسيطة.. خذ من الشيعة.. فهم أضمن لبنانيا!؟» (كان هنالك رأي سائد، لسوء الحظ، في الأوساط المسيحية، بعد ثورة ١٩٥٨ وانجذاب المسلمين السنة اللبنانيين إلى الناصرية بأن الشيعة أكثر لبنانية من السنة لأنهم.. أبناء جبل؟!).

إن ضعف الجيش اللبناني والصعوبات السياسية التي اعترضت تقويته أدت إلى تقصيره عن أداء أحد أهم واجباته وهي الدفاع عن حدود الوطن في وجه إسرائيل وبالتالي إلى تناقص دوره الوطني بالنسبة للمقاومة الفلسطينية التي كان لبنان يدعمها رسمياً وقومياً. كذلك فإن انبعاث المقاومة الفلسطينية واعتمادها الكفاح المسلح والتسلل عبر الحدود اللبنانية تكتيكاً نضالياً، لا سيما بعد ازدياد عدد ودور المنظمات الثورية والماركسية فيها، كان السبب المباشر لإحراج الدولة والجيش في لبنان والتوصل إلى مرحلة الاصطدام

بها تدريجاً ثم تصاعدياً حتى بلوغ انفجار ١٩٧٥. وقد شكل ذلك الشرخ الكبير الأول في النهج الوطني والسياسي الشهابي وموقفه من التضامن العربي من جهة، وعلاقته من جهة أخرى بالرأي العام الإسلامي والقوى والأحزاب القومية والتقدمية التي كان لها دائماً دور فعال في تسييره.

أما الشرخ الثاني في المشروع الوطني الشهابي فكانت حادثة طائرة «الميراج» التي أرادت الاستخبارات السوفياتية خطفها وأفسد المكتب الثاني اللبناني الخطة عليها.

خلاصة قصة «الميراج» أن ضابطاً لبنانياً أبلغ المكتب الثاني في الجيش أن أحد موظفي السفارة السوفياتية ببيروت اتصل به عارضاً عليه لقاء مبلغ من المال خطف طائرة من طراز «ميراج» كان الجيش اللبناني يملك سرباً منها. والأرجح أن عملية الخطف كانت للاطلاع على أسرار وأجهزة هذا السلاح الحربي المتطور. وبدلاً من أن يطمس القضية، ارتأى «المكتب الثاني» استدراج المخابرات السوفياتية وإلقاء القبض على الموظفين السوفيات. ونجح في ذلك إذ داهمت الشرطة العسكرية منزلاً قرب السفارة السوفياتية في بيروت حيث كانت ستتم عملية الدفع وتبادلت إطلاق النار مع الموظفين السوفيات وألقت القبض عليهم. ولم يكتف المكتب الثاني بذلك بل عمم الخبر على الصحف مما أثار غضب الحكومة السوفياتية على الجيش اللبناني «والمكتب الثاني» وضباطه الشهابيين. وكان ذلك بداية نقمة الاتحاد السوفياتي على الشهابية واتهامه الضباط الشهابيين بأنهم عملاء للولايات المتحدة الأميركية ووضعه الفيتو على عودة الشهابيين إلى الحكم ورئاسة الجمهورية.

إن المكتب الثاني لم يدرك فداحة الخطأ الذي ارتكبه في استدراج المخابرات السوفياتية «وشرشحة» دولة كبيرة كالاتحاد السوفياتي، ومن الأرجح أن هدف الذين أقدموا على هذه اللعبة، وكان بإمكانهم «ضبضبة» القضية في بدايتها «وبيعها» سراً للاتحاد السوفياتي، كان استرضاء الولايات المتحدة الأميركية وتقديم دليل أو عربون لها على استعداد الشهابية غير الموالية لواشنطن أو المتهمة بمسايرة عبد الناصر والمسلمين، للتعاون معها وخدمة مصالحها في

حال عودة فؤاد شهاب أو شهابي آخر إلى رئاسة الجمهورية. وكان ذلك حساباً خاطئاً ومناورة ساذجة وخطرة حملت موسكو على معاداة الشهابية ومحاربة عودة الشهابيين إلى الحكم معتبرة إياهم عملاء لواشنطن أو على الأقل مرشحين للتعاون مع واشنطن ضدها.

لم يكن فؤاد شهاب ولا رشيد كرامي ولا أحد من كبار الشهابيين على علم بما حدث، ولم يدركوا خطورة ما حدث إلا بعد سنوات عندما اقترب موعد انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠ وتكشفت معارضة موسكو لانتخاب الياس سركيس رئيساً في موقف كمال جنبلاط ونواب «الحزب الاشتراكي» وقول السفير السوفياتي لأحد النواب بالحرف الواحد: « الياس سركيس وأصحابه باعوا لبنان سلفاً للولايات المتحدة».

وللحقيقة والتاريخ لم يكن الياس سركيس مطلعاً على لعبة المكتب الثاني في قضية الميراج ولا فؤاد شهاب. ولكنهم دفعوا ثمن خطأ بعض الضباط الشطار «وغلطة الشاطر بألف غلطة».

أما الخطأ الثالث الذي ارتكبه المكتب الثاني وبعض الشهابيين، أو تدخلوا في ارتكابه فكان حادثة إفلاس «بنك أنترا» المشهورة التي أحدثت هزة اقتصادية في لبنان وفي الأوساط الاقتصادية العربية ولدى بعض الأنظمة العربية التي أقلقتها تلك الحادثة وأخذت تعتبر السياسة الشهابية خطراً على مصالحها الاقتصادية.

صحيح أن بنك أنترا كان قد أصبح في منتصف الستينات «أمبراطورية مالية» واقتصادية كبيرة الحجم بالنسبة لبلد صغير كلبنان، بعد امتلاكه لأسهم المرفأ والكازينو وطيران الشرق الأوسط ومصالح اقتصادية ومالية أخرى، كذلك لاستجلابه عدداً من السياسيين اللبنانيين إلى «حظيرته» الأمر الذي أثار تخوف بعض الأوساط الاقتصادية والمالية اللبنانية لا سيما المشاركة مع المصارف الفرنسية، يضاف إلى ذلك أن أصحاب ومدراء «أنترا» كانوا في معظمهم فلسطينيين وأن السياسة المصرفية التوسعية التي كان «يوسف بيدس» يمارسها كانت لا تخلو من المجازفة. ولكن بدلاً من أن تعالج هذه الظاهرة بالحكمة

والروية، وبعد النظر، تركتها الحكومة والقوى النافذة (والمكتب الثاني كان يعتبر أقوى القوى النافذة) تتفاقم وتتردى إلى حد توقف البنك عن الدفع ووضع اليد عليه وتكبيد البلاد مئات الملايين من الخسارة. لقد لعب الياس سركيس كحاكم للبنك المركزي دوراً إيجابياً في حصر نتائج الكارثة كما لعب المكتب الثاني دوراً مستتراً فيها، الأمر الذي ربط في أذهان المتضررين من هذه الحادثة، بين السياسة المالية الجديدة والشهابية. وقد يكون من التجني اتهام المكتب الثاني والسياسيين الشهابيين واستطراداً فؤاد شهاب بأنهم كانوا وراء كارثة «بنك أنترا» أو أنهم استغلوها لأغراض سياسية أو شخصية. فلقد اشتركت ألف يد وجهة في حفر الحفرة تحت أقدام البنك وتركه يقع فيها ومن بينها بعض رجال المال والأعمال والسياسيين اللبنانيين الذين كانت لهم مصالح من وراء هدم هذه المؤسسة المالية الكبيرة. ولكن الشهابية والشهابيين دفعوا ثمن هذه الحادثة أكثر من غيرهم، لأنهم كانوا يعتبرون أصحاب النفوذ الحقيقي والقادرين على منع وقوعها. وكان أن اتهموا بأنهم معادون للمصالح المالية العربية في لبنان وللفلسطينيين، مما زاد في عدد المعارضين لهم في أوساط لم تكن تعاديهم من قبل.

الفصل الخامس عشر

لماذا خسر الشهابيون انتخابات ١٩٦٨

إذا كانت حادثة خطف طائرة «الميراج» وسقوط «بنك أنترا» واجتهادات ضباط المكتب الثاني السياسية ومناوراتهم بين شارل حلو وفؤاد شهاب وقساوتهم في التعامل مع المقاومة الفلسطينية.. شكلت ثغرات صغيرة في ثوب النهج الشهابي والاستقرار الوطني ـ السياسي الذي عرفه لبنان بعد ١٩٥٨، وحتى منتصف الستينات، فإن الشرخ الحقيقي الذي مزق الثوب وأحرج الشهابية والشهابيين وطنياً وسياسياً كان هزيمة العرب وعبد الناصر العسكرية عام ١٩٦٧.

فلقد ترتب على هذه الهزيمة النتائج التالية:

أولاً: بروز إسرائيل كقوة عسكرية مسيطرة في المنطقة وبالتالي تكشف الحدود اللبنانية الجنوبية وشعور الحكم اللبناني بعجزه عن الدفاع عن أراضيه ضد العدو، الأمر الذي أدى إلى رفع شعار «قوة لبنان في ضعفه» وبروز فكرة «الحياد اللبناني» في المجابهة العربية ـ الإسرائيلية.

ثانياً: استعادة التيار المسيحي المتخوف من الناصرية والمخاصم لفؤاد شهاب نشاطه العلني ومراهنة بعض الفئات المتطرفة فيه على «مشروع لبنان» وطناً للمسيحيين وللحرية الاقتصادية والانفتاح على الغرب في وجه التيار القومي العربي الثوري الاشتراكي.

ثالثاً: بروز المقاومة الفلسطينية وشعارات «حرب التحرير» و«الثورة الفلسطينية» والحركات العقائدية الثورية بين المثقفين والأجيال الجديدة في الأوساط الإسلامية وطرح نفسها كبديل للناصرية وللقومية العربية الاشتراكية، الأمر الذي أدخل إلى المعادلة اللبنانية ـ العربية الوطنية، بعداً جديداً لم يكن داخلاً في حسابات أصحاب ميثاق ١٩٤٣ ولا في حساب الشهابيين. فالشهابية استطاعت أن تتعامل مع الناصرية، بسبب التفاهم الشخصي والثقة المتبادلة بين رئيسين ضابطين وطنيين وتقدميين هما جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب (مع احتفاظ كل منهما بأسلوبه واعتباراته الداخلية) فكسبت دعم عبد الناصر العربي وثقة المسلمين في لبنان، بل واستطاعت الصمود في وجه الضغوط السورية بعد الانفصال السوري ـ المصري. ولكن بعد بروز المقاومة الفلسطينية وتحولها، في نظر بعض المثقفين اليساريين إلى ثورة بديلة عن ثورة عبد الناصر، وتداخل الأنظمة العربية فيها، ولا سيما النظامين السوري والعراقي المتخاصمين أبداً، أخذ الشهابيون ولا سيما العسكريون منهم يشعرون بانقطاع الصلة بينهم وبين العرب والمسلمين في لبنان. ولما كانوا يسعون من جهة ثانية إلى كسب الرأي العام المسيحي الرافض، في أكثريته، للنهج الشهابي، فقد وجدوا أنفسهم بين «شاقوفين» أي بين رأي عام مسيحي غير مؤيد لسياستهم ورأي عام إسلامي منجذب نحو الثورة الفلسطينية. فاختلط عليهم الأمر وأخذت الأخطاء تتزايد.

وكانت الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ بمثابة الناقوس الأول الذي دق في جنازة المشروع الشهابي الوطني والسياسي. إذ اقترعت المسيحية اللبنانية أو بالأحرى جبل لبنان الماروني ضد المرشحين الشهابيين أو بالأحرى ضد فؤاد شهاب والنهج الشهابي.

في السنة الرابعة من ولاية شارل حلو والسنة العاشرة من دخول الجيش إلى المسرح السياسي، كانت الشهابية في حالة دفاع عن النفس أكثر مما كانت عليه من ديناميكية مستقبلية.

ففؤاد شهاب كان، بسبب خلافه مع شارل حلو وخيبة أمله في استمرار الإصلاح الاجتماعي، متمرمراً وناقماً على السياسيين والزعماء. وكان كميل

شمعون قد استعاد بسبب هزيمة مصر العسكرية رونقه السياسي اللبناني. وككل الأنظمة والعهود كانت الشهابية قد شاخت والشهابيون تعبوا من الحكم أو «استمرأوا» منافع وحسنات السلطة والنفوذ ففقدوا بالتالي الكثير من مثاليتهم وإيمانهم واندفاعهم. وكان عدد الناقمين والطامحين ولا سيما بين الأجيال الطالعة في ازدياد وحادثة «أنترا» جمدت إلى حد ما الفورة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن السوريين والمصريين والعراقيين، من مثقفين ورجال أعمال وبورجوازيين الذين نزحوا من البلاد العربية، بعد قيام الثورات والانقلابات السياسية وحصول التحولات الاقتصادية والاجتماعية فيها، كانوا قد أصبحوا يشكلون قوة ضاغطة في الأوساط المسيحية باتجاه معاداة كل حركة أو اتجاه عربي ثوري أو اشتراكي. ولا شك في أن إسرائيل، منذ ذلك الحين، كانت قد بدأت بشكل خفي تخطط لضرب المقاومة الفلسطينية وضرب الحركات المؤيدة لها.

كل هذه العوامل والعناصر بالإضافة إلى براعة كميل شمعون السياسية والانتخابية وإلى أخطاء «المكتب الثاني» وضباطه الذين تولوا قيادة معركة الشهابية الانتخابية في كل أنحاء لبنان، أدت إلى خسارة مرشحين النهج الشهابي مقاعدهم النيابية في جبل لبنان، ودخول معارضي فؤاد شهاب والشهابية والمكتب الثاني، البرلمان بقوة.

لقد كانت أشبه بحملة صليبية تلك المعركة التي تعرض لها المرشحون الشهابيون في جبل لبنان ولا سيما في كسروان. فتحدثت الناس عن ظهور العذراء مباركة مرشحي المعارضة. وأحيط كميل شمعون بهالة من القدسية أثناء تجوله في المناطق داعياً ضد الشهابية وحلفائها.

وكان فؤاد شهاب يتألم كثيراً في سره وهو الضابط والأمير الماروني والمسيحي المؤمن، حين كان يرى أبناء كسروان الذين اتهمه المسلمون وأبناء المناطق الأخرى بأنه أعطاهم في عهده، من الطرقات والمرافىء والمشاريع أضعاف أضعاف ما أعطى لغيرهم، يتجندون بحماس ضده وضد نهجه كما كان يتألم، في الوقت نفسه، من الحملة التي يقوم بها بعض المثقفين المسلمين

متهمينه «بلبننة المسلمين» «وضرب عروبة لبنان» بطريقة غير مباشرة. وتلك هي، لسوء الحظ، قسمة المعتدلين في الحياة، حين يتلاقى المتطرفون، يميناً أو يساراً، على محاربتهم أملاً في الحلول محلهم.

بعد انتخابات ١٩٦٨ بدأت صفوف النهجين الشهابيين تتضعضع ودخلوا في مرحلة الدفاع عن النفس. ولم يعد الإصلاح الاجتماعي والخطط الانمائية والإصلاح الإداري تحتل عناوين الصحف. بل حلت محلها أخبار النزاعات السياسية الداخلية وأخبار المقاومة الفلسطينية.

وكانت ثالثة الأثافي قيام الحلف الثلاثي الماروني المؤلف من كميل شمعون وريمون أده وبيار الجميل وهم رؤساء الأحزاب السياسية المارونية الكبرى في لبنان.

قيل ان الرئيس شارل حلو هو صاحب فكرة قيام الحلف الثلاثي وقد يكون ذلك قريباً من المنطق إذ أن العلاقة بين رئيس الجمهورية والشهابيين كانت قد ساءت قبل الانتخابات النيابية وبعدها. وقيل ان الحلف الثلاثي كان نتيجة طبيعية لتطور الأمور وبروز التحالف الفلسطيني ـ القومي الإسلامي ـ الثوري في لبنان. وقيل انها العداوة الشخصية بين فؤاد شهاب وقطبي الحلف، كميل شمعون وريمون أده، هي التي شكلت نواة الحلف قبل أن يدعى بيار الجميل إلى دخوله. والأرجح أن كل هذه العوامل اشتركت معاً في قيام هذه الجبهة السياسية المارونية التي اعتبرها البعض نقضاً لميثاق ١٩٤٣ الوطني وبداية الانقسام الطائفي الذي أدى تفاقمه إلى انفجار ١٩٧٥.

وكان دخول بيار الجميل وحزب الكتائب في الحلف الثلاثي الماروني موضع استغراب الكثيرين. فبيار الجميل اشترك في كل الحكومات التي تألفت في عهد فؤاد شهاب وساهم مباشرة وبحماس في تنفيذ عدد كبير من المشاريع الإصلاحية الشهابية، معتبراً أنها تتوافق مع نظرة حزب «الكتائب» الاجتماعية. وكان التعاون بين المكتب الثاني في الجيش وحزب الكتائب تعاوناً وثيقاً. ولذلك تساءل الكثيرون عن سبب دخول الكتائب الحلف الثلاثي.

والحقيقة هي أن حزب الكتائب ـ وبيار الجميل بنوع خاص ـ كان يعاني من جراء مماشاته للشهابية معارضة في الأوساط المسيحية المعادية أو المتخوفة من النهج الشهابي. وبالرغم من أن الحزب استفاد كثيراً من تعاونه مع الحكم الشهابي ومع الجيش، إلا أنه كان يشعر بأن كميل شمعون وريمون أده ينافسانه سياسياً وانتخابياً في جبل لبنان وبيروت الشرقية، وكان الرأي العام المسيحي، بوجه عام، أخذ يتجه بشكل سافر نحو معارضة الشهابية والتكتل ضد ما يعتبره خطراً فلسطينياً عربياً ـ إسلامياً على لبنان والمصلحة المسيحية.

لقد حاول فؤاد شهاب شخصياً كما حاول رئيس المكتب الثاني آنذاك المقدم غابي لحود، (وقد حضرت طرفاً من حديثه مع الشيخ بيار الجميل على التلفون) إقناع الكتائب بعدم دخول الحلف الثلاثي. ولكن دون جدوى. فالشيخ بيار الجميل كان يعتقد بأنه من الأفضل أن تكون «الكتائب» داخل الحلف بدلاً من خارجه كي لا ينحرف به زعماؤه بعيداً في مخاصمة الشهابية أو التصدي للتيارات السياسية الأخرى. أي أنه كان يعتبر دور الكتائب ملطفاً للمعارضة مستشهداً بتصريح أحد أقطاب الحلف العميد ريمون أده الشهير أن أعداء لبنان هم ثلاثة: إسرائيل والشيوعية والشهابية.

أذكر أنني في تلك الأيام، واثر الانتخابات النيابية التي كرست رفض المسيحيين عامة للنهج الشهابي، عكفت على وضع دراسة عن أسباب هذا الفشل الشهابي. وقد حرصت على كتابتها باللغة الفرنسية لكي يسهل على فؤاد شهاب قراءتها واستيعابها بشكل أفضل نظراً لإجادته اللغة الفرنسية. وقد ذهبت لزيارته بعد إرسالها إليه بأيام وقال لي:

« لقد قرأت دراستك بإمعان ولا أستطيع إلا الموافقة على أكثر ما جاء فيها. ولكنني أختلف معك بعض الشيء في ما يتعلق بالمكتب الثاني الذي ظلمته في تحليلك. ففي المكتب الثاني ضباط ممتازون ولكن مهمات المخابرات العسكرية متنوعة وبعضها ليس جميلاً، فما يسميه الناس «رزالات» قد تكون أفعالاً يضطر هؤلاء الضباط إلى القيام بها لمنع عملية إرهاب أو تجسس أو

مؤامرة ولا يجوز تقييم دور المكتب الثاني ببعض التجاوزات الذي قام بها بعض أفراده بل يجب النظر إلى مجمل الأدوار وبعضها كان في خدمة الوطن ونتائجه كانت إيجابية».

شعرت، يومذاك، بأن فؤاد شهاب رغم كل شيء يعتبر نفسه ضابطاً وينظر إلى ضباط الجيش الذين عملوا تحت أمرته كوالد. وأنه يتضايق من انتقادهم. فاكتفيت بموافقته على أن دور ضباط المكتب الثاني لم يقتصر ـ كما يردد خصوم الشهابية ـ على الرذالة على الناس والتدخل في الشؤون السياسية والانتخابية، ولكنني أضفت بأنه قد يكون من الأفضل لو اقتصر دورهم على مقاومة التجسس وحماية أمن الدولة والعمل من وراء المؤسسات والستار لا بشكل علني، خالطين أحياناً بين المصلحة الوطنية العليا والمصالح الحزبية أو الشخصية.

وابتسم، رحمه الله، وقال:

« أتعتقد بأنهم ملائكة، إنهم لبنانيون كغيرهم، والسياسيون مسؤولون أيضاً عن وقوفهم بين أيديهم وطلب مساعداتهم كرخص سلاح للأزلام.. وخدمات أخرى؟ وفي مطلق الأحوال لم أكن أنا موجهاً لهم بعد خروجي من الرئاسة وإن كنت أعرف محبتهم لي واقتناعهم ببعض الأفكار التي حاولت إدخالها في السياسة اللبنانية. ثم إنني كنت حريصاً منذ أن تسلمت قيادة الجيش على إبعاده عن السياسة والحزبية والطائفية. ولكن ثورة ١٩٥٨، ومحاولة انقلاب ١٩٦١، وحاجة بعض السياسيين إلى رخص السلاح وخدمات خاصة وليس وصولي كقائد جيش إلى الرئاسة هي المسؤولة عن زج الجيش والمكتب الثاني في السياسة».

لم أشأ يومذاك الاستمرار في الحديث عن أخطاء المكتب الثاني بعد أن شعرت بأن الموضوع يزعجه. ولكني خرجت بانطباعين هما: أن ضعف فؤاد شهاب الوحيد كان في نظرته «الأبوية» إلى بعض ضباط الجيش وأن بعضهم عن «مكيافيلية» أو عن «إخلاص» استفاد من ابتعاد فؤاد شهاب عن الرئاسة لكي يعطي لنفسه، باسم الشهابية دوراً رئيسياً كوسيط بين رئيس الجمهورية

ورئيس الحكومة وفؤاد شهاب، وأنه بذلك، ومن دون أن يدري، استجلب نقمة كل المتضررين والمعارضين على فؤاد شهاب والنهج الشهابي.

ولأن هؤلاء الضباط وبعض كبار الموظفين الشهابيين اعتبروا أنفسهم ورثة النهج الشهابي والمسؤولين عن استمراريته، ولأن النواب والسياسيين والزعماء المؤيدين أو الموالين أو المقربين من فؤاد شهاب، لم يرغبوا في تأليف حزب سياسي شامل للوطن كله (بالرغم من إلحاح فؤاد شهاب عليهم بتنظيم صفوفهم). تحولت تلك الكوكبة من الضباط والموظفين إلى «مراكز نفوذ» ومحط نقمة كل القوى والأحزاب المعارضة لا سيما تلك التي كانت تسعى للعودة إلى الحكم أو لتغيير نظام الحكم، أو لمقاومة إسرائيل واستعادة الحق الفلسطيني أو لتحقيق الثورة أو الوحدة العربية، انطلاقاً من لبنان.

وأياً كان ذكاء أو اخلاص هذه الفئة الصغيرة من الضباط الطموحين أو الشهابيين المؤمنين، فإن القوى التي تجمعت في لبنان والمصالح التي تركزت فيه، بعد عام ١٩٦٧، كانت أقوى بكثير من أن يصمد المكتب الثاني بل نظام الحكم بل الميثاق الوطني في وجهها.

وكانت المحاولة الأخيرة لإبقاء النهج الشهابي هي كسب معركة رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ وإقناع فؤاد شهاب بالعودة إلى الرئاسة.

الفصل السادس عشر

لماذا رفض فؤاد شهاب ترشيح نفسه عام ١٩٧٠

قبل حلول موعد انتخابات الرئاسة بسنة أو أقل، دعاني المقدم غابي لحود «رئيس المكتب الثاني» إلى الغداء وتبادل الحديث، بالطبع، موضوع الساعة: من سيكون الرئيس المقبل؟

كنت، في ذلك الوقت، مع بعض الأصدقاء (جوزيف مغيزل، اميل بيطار رحمه الله، سامي نصار، حنا زكور، عصام نعمان) نحاول إنشاء حركة سياسية جديدة خارج الأحزاب والقوى التقليدية أو الثورية (المحاولة أسفرت عن قيام «الحزب الديمقراطي» الذي استقطب عدداً لا بأس به من المثقفين والاقتصاديين وأصحاب المهن الحرة من مختلف الطوائف. ولكن تجذّر النزاعات وانفجار لبنان عام ١٩٧٥ حالا دون نمو هذا الحزب وقيامه بالدور الذي كان عدد كبير من أبناء الجيل الطالع يتطلع إليه من خلاله).

وبالرغم من ابتعادي سياسياً عن «الشهابيين»، كنت لا أزال احافظ على صداقتي لعدد كبير منهم ومحبتي ووفائي لفؤاد شهاب وبالتالي كنت حريصاً على أن لا يخسر الشهابيون معركة الرئاسة، فأبديت لرئيس المكتب الثاني، وكان قد أصبح في نهاية الستينات «الرئيس الفعلي لأركان» حزب الشهابية والشهابيين، رأيي في الكيفية التي يجب أن يتصرف بها الشهابيون لاستعادة الحكم، مشدداً على ضرورة كسب الرأي العام المسيحي الذي بات الحلف الثلاثي يستقطبه

وكسب الرأي العام الإسلامي الذي تتنازعه الأحزاب اليسارية من جهة والمقاومة الفلسطينية من جهة ثانية والزعماء التقليديون المعارضون للشهابية من جهة ثالثة. اذكر أنني نصحت بمصالحة ريمون اده والتفاهم مع سليمان فرنجية والانفتاح قدر المستطاع على بعض القوى الإسلامية والتقدمية. وكان جواب العقيد غابي لحود:

«صحيح ما تقول. ولكن ليس هنالك وقت كاف لذلك. وما قد نربحه هنا قد نخسره هناك. المهم كسب معركة الرئاسة ولو بصوت واحد».

ولما سألته كيف؟ أجاب:

«هنالك خمسون نائبا لن يصوتوا، بأي حال، لكميل شمعون أو بيار الجميل أو ريمون اده. والمطلوب استجلاب ثلاثة أو أربعة أصوات، بأي وسيلة أو ثمن وعندما يفوز الرئيس الجديد، يتغير كل شيء. وعندئذ يمكن أن نقوم بالانفتاح والمصالحات التي تتحدث عنها».

اعترف بأن رئيس المكتب الثاني كان على الصعيد العملاني أو الواقعي على شيء من الحق. فالوقت كان لا يسمح بكل تلك التغييرات. والمهم كان كسب المعركة. ولكنني لم أوافقه على رأيه (وقد ذكرته بذلك بعد ست سنوات عندما التقيت معه ومع الياس سركيس في باريس عام ١٩٧٦ قبل انتخاب سركيس بستة أشهر) وقلت له:

« قد تكون على حق في السعي لكسب المعركة ولكنني انظر إلى ما بعد الانتخابات. ففي عام ١٩٥٨ عندما انتخب فؤاد شهاب رئيساً اعتبر انتخابه بمثابة انقاذ للبنان من الثورة. أما الآن فإن عودة الرئيس شهاب إلى الحكم أو أي شهابي آخر يعتبر انتصاراً حزبياً وقد لا يكون موقف الشعب والرأي العام من هذه العودة شبيهاً بموقفه عام ١٩٥٨».

ولم يأخذ رئيس المكتب الثاني برأيي ومضى في تنفيذ الخطة التي كان قد رسمها والتي كانت تقضي بعودة فؤاد شهاب إلى الرئاسة أو في حال تعذر ذلك

انتخاب شهابي رئيساً. وكان المرشح الذي يفكر فيه ويعمل له غابي لحود، هو الياس سركيس.

أما كيف أصبح الياس سركيس مرشح الشهابية للرئاسة عام ١٩٧٠، وكيف اقتنع زعماء تقليديون أمثال صبري حمادة ورشيد كرامي وعبد الله اليافي ومجيد ارسلان بانتخاب رئيس - كما قال أحدهم - من خارج الزعماء التقليديين فلذلك قصة جديرة بأن تروى.

إن نظام النهج الشهابي في الحكم كان يرتكز - كما أسلفنا - على الاعتماد على الموظفين الاكفاء من مقربين أو مخلصين لفؤاد شهاب لتنفيذ السياسة المرسومة مع إبقاء الزعماء التقليديين في واجهة الحكم. وكان الياس سركيس مع ضباط المكتب الثاني ولا سيما رئيسه غابي لحود، في طليعة هؤلاء الموظفين المقربين والمخلصين. وكان الياس سركيس بعد مكوثه في رئاسة الغرفة المدنية في القصر الجمهوري مدة طويلة ومن ثم في رئاسة المجلس الأعلى للجمارك وعلى رأس مصرف لبنان قد استطاع تكوين مركز قوة في الإدارة، كذل غابي لحود برئاسته للمكتب الثاني كان قد استطاع خلال ست سنوات أن يكون لنفسه قوة، على الصعيد السياسي. كان هنالك أيضاً شهابيون آخرون مقربون أو مخلصون لفؤاد شهاب في المجلس النيابي وفي الإدارة والجيش ولكن محور سركيس - لحود كان قد تحول بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ إلى المحور الرئيسي للتيار إن لم نقل للحزب الشهابي، سواء تم ذلك بتوجيه من فؤاد شهاب أو بفضل ذكائهما وقوة شخصيتهما، فإن الحقيقة تقضي بالاعتراف بأن معركة الرئاسة عام ١٩٧٠ كانت ترسم وتنفذ بإشرافهما.

لقد برز ترشيح الياس سركيس للرئاسة بعد أن اقتنع الشهابيون بأن فؤاد شهاب لن يقبل بترشيح نفسه. لقد حاول كل الشهابيين إقناع فؤاد شهاب بالترشح، ولكنهم كانوا يصطدمون برفضه. ولم يتمكن فؤاد شهاب من اقناعهم إلا بعد أن نشر البيان الذي برر فيه عزوفه عن الترشيح والذي يلخص ببلاغة واقتضاب موقفه:

«إن لبنان بحاجة إلى إصلاحات جذرية تقضي بإجراء تغييرات أساسية.

ولكن الشعب اللبناني غير مستعد أو مؤهل لتقبل هذه التغييرات الجذرية. لما كان فؤاد شهاب غير مستعد لإجراء هذه التغييرات خارج الإطار الديمقراطي فإن الترشيح للرئاسة غير وارد لديه».

قال لي، رحمه الله، في ما بعد، إن سفير الولايات المتحدة الاميركية زاره في منزله بعد إذاعة هذا البيان ليقول له:

« قد يكون البعض اسرّ إليك إن حكومتي تعارض عودتك إلى الحكم. ولذلك جئت لأنقل إليك رأي حكومتي وهو أنها لا ترى أفضل منك رئيساً للبنان ولا أفضل من نهجك سياسة. فإذا أردت العودة عن قرارك وترشيح نفسك فإنني مكلف بأن أنقل إليك رغبة حكومتي في تأييد هذا الترشيح وتقديم ما يلزم لنجاحه».

لقد كان فؤاد شهاب صادقاً في كل كلمة واردة في بيان عزوفه عن العودة إلى الرئاسة. فلقد كان بعد ست سنوات أمضاها في الحكم وست أخرى أمضاها «كوصي على الحكم» من منزله، قد اقتنع نهائياً بأن لبنان يحتاج إلى تغييرات جذرية في الدستور والحكم والسياسة الاقتصادية والاجتماعية. ولكنه كان قد أدرك، أيضاً، أن اللبنانيين، بالفعل، ليسوا مؤهلين ولا مستعدين ولا راغبين في أي تغيير جذري أو أساسي بل انهم كانوا مستمرئين للأوضاع الراهنة وغير مدركين للأخطار التي تتربص بهم. كما كان مدركاً كل الإدراك، لتصدع «الميثاق الوطني» الذي أحدثه قيام «الحلف الثلاثي» وخروج الشارع الإسلامي عن قيادة الزعماء المسلمين التقليديين و سقوط الدعم العربي للصيغة اللبنانية بعد هزيمة عبد الناصر، وللنظرة الجديدة إلى لبنان التي يؤمن بها النظام السوري، كذلك لنقمة الأوساط الشعبية المسيحية والإسلامية على «المكتب الثاني» ومن ورائه على النهج الشهابي.

لو كان فؤاد شهاب يملك ما كان يملكه الجنرال ديغول أو جمال عبد الناصر من الشعور بالدور التاريخي أو من الرؤية البطولية أو من الشجاعة، لكانت هذه الصعوبات حافزاً له على الإقدام والترشح. ولكن الرجل كان على ما يتحلى به من إخلاص وصدق ونزاهة ووطنية ونظرة إنسانية وتقدمية، يخاف

من المغامرات ومن العنف ومن العواصف السياسية. وكانت هزيمة عبد الناصر عام ١٩٦٧ ونتائج انتخابات جبل لبنان النيابية عام ١٩٦٨ قد تركت في نفسه أثراً مريراً عميقاً. وكان قد بلغ من العمر الثامنة والستين، وهو عمر لا يشجع أصحابه ـ باستثناء بعض الحالات الخاصة ـ على القيام بالمغامرات أو بالضربات السياسية أو التاريخية.

لو قبل فؤاد شهاب بتقديم ترشيحه للرئاسة عام ١٩٧٠ لكان فوزه مرجحاً إن لم يكن أكيداً. ولكنه آثر الانسحاب عن قناعة وأنف وكبرياء وخوف. فبمقدار ما كان دوره كمنقذ عام ١٩٥٨ جاهزاً ومسهلاً باتفاق الولايات المتحدة الاميركية وجمال عبد الناصر إزاءه وبرغبة أكثرية اللبنانيين في إنهاء الثورة.. كان الدور الذي ينتظر رئيس الجمهورية اللبنانية عام ١٩٧٠، دوراً صعباً إن لم نقل دوراً مستحيلاً. ذلك ان كل شيء يومذاك، كان يدل على أن عواصف عديدة تتجمع في أفق المصير اللبناني.

بعد إعلان فؤاد شهاب عزوفه فتحت معركة رئاسة الجمهورية على مصراعيها وبرز مرشحون عدة. فالحلف الثلاثي رشح الشيخ بيار الجميل كمناورة. ذلك ان كميل شمعون وريمون اده كانا يدركان ان انتخاب رئيس حزب الكتائب رئيساً للجمهورية أمر لن يقبل به المسلمون. ولكنهما بذلك أرادا أن يقطعا الطريق على أي اتفاق بين الشهابيين وحزب الكتائب الذي تعاون مع فؤاد شهاب طوال اثني عشر عاماً. وبرز اسم سليمان فرنجية كمرشح ثالث. ولم يكن هذا الترشيح مفاجأة. فسليمان فرنجية كان قد أعلن ترشيحه عام ١٩٦٤ للرئاسة وظلّ يعمل للوصول إلى الرئاسة منذ ذلك الوقت. ولم يكن سراً أن ورقة سليمان فرنجية كانت قد أصبحت ورقة جدية بعد قيامه برحلة إلى الاتحاد السوفياتي الذي لم يكن يخفي غضبه على الشهابيين منذ حادثة اختطاف طائرة «الميراج» ويسعى عبر أصدقائه في لبنان إلى منع الشهابيين من العودة إلى الحكم. ربما كان للاتحاد السوفياتي غاية أخرى من ابعاد الشهابيين والمكتب الثاني عن الحكم بعد تحول حركة التحرير الفلسطينية إلى حركة ثورية واختيارها لبنان مركزاً لها ـ بعد أيلول الاسود ـ ولكن أيًّا كانت

الأسباب فإن موقف الاتحاد السوفياتي من انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٠ كان له تأثير بارز وأساسي في حرمان المرشح الشهابي من الأصوات الثلاثة أو الأربعة التي ساعدت خصمه على الفوز.

انقسم الشهابيون إلى عدة أفرقاء إثر إعلان فؤاد شهاب عزوفه. فريق يتزعمه رشيد كرامي يقول بانتخاب سياسي شهابي معروف. وفريق ثانٍ يقول بانتخاب شخصية مارونية قريبة من الشهابيين وفريق ثالث يديره غابي لحود يقول بانتخاب شهابي أصيل أي رجل مؤمن بمبادىء وأفكار فؤاد شهاب ومؤهل لتطبيقها بحذافيرها. وبرزت أسماء عدة تتوفر فيها الصفات والمؤهلات المطلوبة من كل فريق: الأمير عبد العزيز شهاب، الشيخ فريد الدحداح (رئيس مجلس الخدمة المدنية) والشيخ موريس الجميل (ابن عم الشيخ بيار الجميل الذي كان رغم انتمائه إلى حزب الكتائب معروفاً بآرائه العمرانية والتقدمية الجديدة) كما برز، بالطبع، اسم الياس سركيس الذي كان يدعمه رئيس المكتب الثاني والموظفون والتكنوقراطيون الشهابيون.

كاد الشيخ موريس الجميل يفوز بالرئاسة بعد أن اقتنع رشيد كرامي بأن اختياره من قبل الشهابيين سوف يجلب أصوات نواب الكتائب وبالتالي يؤمن الأكثرية النيابية المطلوبة.وربما كان اقتناع رشيد كرامي بالشيخ موريس يعود إلى عاملين: الأول هو صعوبة اقتناعه وهو الزعيم ابن الزعيم «بتبكيل الجاكيت» أمام «الموظف» الياس سركيس والثاني هو سحب الكتائب من الحلف الثلاثي. وأقنع رشيد كرامي فؤاد شهاب بفكرته فاجتمع برئيس الكتائب في منزله ليقنعه بترشيح ابن عمه وشقيق زوجته. ولكن الشيخ بيار الجميل رفض ترشيح الشيخ موريس (يقول العارفون إن هذه الحادثة كان لها أثر عميق في نفس الشيخ موريس وفي صحته). ولعل رئيس الكتائب ظن أن ترشيح ابن عمه مناورة يقوم بها الشهابيون لضرب الكتائب بالحلف الثلاثي، أو لعله تأثر من عدم اقتناع الشهابيين بترشيحه وهو الذي تعاون معهم طوال اثني عشر عاماً. ولكنه من المؤكد أن ترشيح الشيخ موريس الجميل للرئاسة لم يكن مناورة بل

ان فؤاد شهاب ورشيد كرامي كانا مقتنعين بأنه خير من يواصل السياسة الانمائية التي يحتاجها لبنان.

أما الشيخ فريد الدحداح فقد عمل له كثيرون من إخصام الشهابيين وتوصلوا - كما روى لي أحدهم - إلى إقناع جمال عبد الناصر بعد أن تأكد من عزوف فؤاد شهاب والحصول على موافقته بدعمه لدى الأوساط السياسية الإسلامية. ولكن فؤاد شهاب - كما قيل لي في ما بعد - عارض هذا الترشيح بل «أنب» الشيخ فريد عليه عندما زاره مستأنساً برأيه. فإذا كانت هذه الرواية صحيحة فإن السبب الذي حمل فؤاد شهاب على إقصاء الشيخ فريد ليس سبباً شخصياً - كما راود البعض - بل لأنه كان قد اقتنع نهائياً بفكرة ترشيح الياس سركيس وأنه بين موظفين شهابيين كبيرين كان يفضل وصول الياس سركيس الذي كان يعتبره «ابنه الروحي» وأقدر على التنفيذ من الشيخ فريد الذي كان يوده ويقدره.

بعد سقوط ترشيح موريس الجميل والشيخ فريد الدحداح، وفشل الأمير عبد العزيز في كسب تأييد النواب والقوى الشهابية، لم يبق في الميدان الشهابي سوى الياس سركيس. ولقد بذل فؤاد شهاب وغابي لحود الكثير من الجهد لإقناع رشيد كرامي والزعماء السياسيين التقليديين بانتخابه رئيساً للجمهورية، ولكن المحبة الشخصية التي كانت تربطه ببعضهم وتجاربهم المريرة مع الرئيس شارل حلو اقنعتهم في النهاية بلعب ورقة شهابي أصيل يعيد إلى النهج الشهابي زخمه.

بعد اتفاق الشهابيين على ترشيح الياس سركيس لم يكن بإمكان معارضي الشهابية المضي في ترشيح الشيخ بيار الجميل. فكمال جنبلاط والنواب المسلمون والتقدميون لم يكن من الممكن إقناعهم بالتصويت لمرشح كتائبي. وبعد إجراء عملية حسابية بسيطة في مكاتب جريدة «النهار» اشترك فيها كميل شمعون وريمون اده وغسان التويني وآخرون من خصوم الشهابية والشهابيين تبين أن المرشح الوحيد الذي يستطيع أن يستجلب أصوات الاشتراكيين

والمسلمين هو سليمان فرنجية. فأعلن انسحاب رئيس الكتائب والتفاف المعارضين حول مرشح الوسط سليمان فرنجية.

وكانت ضربة معلم، لم يدخلها غابي لحود ولا أقطاب الشهابية في حساباتهم.

الفصل السابع عشر

إنقلاب سياسي أدّى الى انتخاب سليمان فرنجيّة

بعد انحصار الترشيح لرئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ بين سليمان فرنجية والياس سركيس، فتحت المعركة على مصراعيها وأخذ اللاعبون على المسرح السياسي اللبناني يصولون ويجولون ويناورون لمصلحة هذا الترشيح أو ذلك. وخلافاً لما حصل عام ١٩٦٤ بالنسبة لشارل حلو أو في عام ١٩٥٨ بالنسبة لفؤاد شهاب، حيث انحصر الترشيح بشخص أو كانت النتائج معروفة قبل دخول النواب إلى جلسة الانتخاب، فإن معركة ١٩٧٠ كانت معركة حامية بكل معنى الكلمة، بل معركة فاصلة وحاسمة. فعلى ضوء نتائجها كان سيتقرر مصير النهج الشهابي أو بالأحرى كان وجه الحكم ومرتكزاته وربما غاياته مرشحة للاستمرار أو للتعديل. صحيح ان سليمان فرنجية كان وريث زعامة مارونية مؤمنة بميثاق ١٩٤٣ ولا يختلف في رؤيته العربية للمصلحة اللبنانية عن رؤية فؤاد شهاب (مع بعض الفروقات أو الاعتبارات الشخصية بالنسبة لسوريا) وأنه شارك في الحكم الشهابي كوزير، ولكن ترشيحه عام ١٩٧٠ مدعوماً من قبل كميل شمعون وريمون اده وصائب سلام وكامل الأسعد، وكل أخصام فؤاد شهاب والمكتب الثاني، كان يعني إن فوزه بالرئاسة سوف يضع حداً للشهابية وللنهج الشهابي ولتدخل المكتب الثاني في السياسة والحكم والإدارة.

المفاجأة الأولى التي اصطدم بها أركان الشهابية كانت تردد كمال جنبلاط

في إعطاء أصوات نوابه إلى الياس سركيس. فبالرغم من كل الحجج التي قدمها له الشهابيون، ظل كمال جنبلاط متردداً. وقصة «الامتحان» الذي طلب أن يقدمه الياس سركيس أمامه، لم تكن إلا مناورة للتسلية. فالسبب الحقيقي وراء تردد جنبلاط وامتناعه عن إعلان تأييده للمرشح الشهابي ضدّ مرشح الحلف الثلاثي كان يكمن في «الڤيتو» الذي وضعه سفير الاتحاد السوڤياتي على مرشح المكتب الثاني الذي لم يكن قد غفر له «ضرب» طائرة الميراج.

كان كمال جنبلاط كزعيم درزي وكرئيس للحزب التقدمي الاشتراكي على خصام إن لم نقل على عداوة سافرة مع الحلف الثلاثي وكميل شمعون والكتائب. وكان الشهابيون ـ والمقدم لحود ـ يعتمدون على هذه العداوة ويظنون إن كمال جنبلاط لا يستطيع في النهاية إلا أن يقترع ونوابه إلى جانب الياس سركيس. ولكن صداقة كمال جنبلاط للاتحاد السوڤياتي، بل التحالف الجنبلاطي مع موسكو، لا سيما بعد تطلع الموارنة منذ ١٩٥٨ إلى الولايات المتحدة كحليف طبيعي، كان له وزنه وأهميته في سلم الأولويات السياسية الجنبلاطية.

لقد كان الشهابيون واثقين من وقوف ٤٥ إلى ٤٨ نائباً إلى جانبهم. ولكن أصوات كمال جنبلاط كانت هي المرجحة. ولم يكن جنبلاط ليتخذ موقفاً علنياً صريحاً حتى الأيام الأخيرة التي سبقت جلسة الانتخاب.

روى لي المرحوم الرئيس صبري حمادة كيف أنه قبيل الجلسة بأيام زار كمال جنبلاط وحاول إقناعه بتعديل موقفه ملوحاً إلى ما قد يحصل في حال انتصار الحلف الثلاثي. وبعد ساعات من محاولة الاقناع والإحراج قال كمال جنبلاط على ذمة صبري حمادة:

«أنا مقتنع مثلك.. ولكن سفير الاتحاد السوفياتي غير مقتنع»!

وسمعت، في ما بعد، من المرحوم الرئيس رشيد كرامي، بعد اجتماعه بالسفير السوڤياتي ومحاولة إقناعه برفع «الڤيتو» عن مرشح الشهابية وفشله في ذلك، قوله:

«يبدو ان اخواننا الروس.. «اضرب» منا، فالقضايا الشخصية لا تقل أهمية عندهم كذلك تصفية الحسابات! ولكن شو ذنبنا نحن؟!».

لقد أصيب الرئيس كرامي، رحمه الله، بخيبة أمل كبيرة من جراء موقف السفير السوفياتي الذي ربما ردّد ما قاله لغير شخص، بأن فوز مرشح الشهابية يخدم المصالح الاميركية. وذهب ظنه إلى حادثة طائرة الميراج. ولكن إذا كانت «مزحة» المكتب الثاني الثقيلة مع الاتحاد السوڤياتي، هي الحجة فإن الأسباب الحقيقية كانت أعمق وأبعد غاية. فالاتحاد السوڤياتي وحلفاؤه العرب كانوا يعتقدون بأن انتخاب الياس سركيس سوف يعزز دور المكتب الثاني في الجيش وبالتالي تحكمه وتحكم رئيسه المقدم لحود في المقاومة الفلسطينية وفي الأحزاب اليسارية والعقائدية التي كانت تعتبرها الخميرة الثورية العربية الحقيقية. بل إن الاتحاد السوڤياتي ـ وكنا في عام ١٩٧٠ ـ كان قد بدأ بتحويل تحالفه مع مصر ـ وكان عبد الناصر قد قبل بمبادرة روجرز ـ والتركيز على المقاومة الفلسطينية وسوريا.

ولكن سواء كانت حادثة «الميراج» أم أسباب أعمق وأبعد مدى، هي التي اصطدمت بها حسابات الشهابيين، فإن أركان المعركة لم يتخلوا عن سعيهم لكسب عدد احتياطي من الأصوات وعمدوا ـ وتلك لسوء الحظ عادة شنيعة ومتبعة في كل انتخابات رئاسة ـ إلى «اغراء» بعض النواب الحائرين أو المحسوبين على المعارضة بالاقتراع لمرشحهم. ولقد نجحوا في كسب ثلاثة أصوات على الأقل، اثنين منها كانا محسوبين على المعارضة وثالث محسوباً على سليمان فرنجية. كما ان اثنين من نواب الجبهة الاشتراكية، أحدهما هو المرحوم بهيج تقي الدين، سمح لهما كمال جنبلاط بحرية الاختيار معتبراً ان «قسمة» أصوات كتلته بين المرشحين يرضي الاتحاد السوڤياتي من جهة كما يرضي «ضميره» من جهة أخرى ويراعي انقسام أعضاء كتلته النيابية بين المرشحين.

المطلعون على الأمور يومذاك، كانوا يؤكدون ان الياس سركيس سوف يفوز بـ٥٣ صوتاً على الأقل. فالخطة التي كانت الأركان الشهابية قد نفذتها بتنسيق وإشراف رئيس المكتب الثاني كانت قد ضمنت الفوز مبدئياً أو على

الورق. ولكن الاقتراع أدى إلى فوز سليمان فرنجية بصوت واحد. وكانت مفاجأة غير منتظرة حتى من المعارضين. ولعل ذلك ما سبب مناورة رئيس المجلس، صبري حمادة، لعدم إعلان النتيجة.

لقد كانت المعارضة تنتظر فوز الياس سركيس أو تعطيل الجلسة وعدم إعلان النتائج في حال فوز مرشحها. ولذلك اتخذت تدابير واحتياطات مسلحة خارج المجلس، ولعلها المرة الأولى في التاريخ «أرهبت» فيها معارضة سياسية مدنية حكماً يدعمه الجيش وضربت حول المجلس النيابي «طوقاً» من الرجال المسلحين المستعدين للتدخل في حال إقدام الجيش أو قوى الأمن على التدخل.

نال سليمان فرنجية خمسين صوتاً، ونال منافسه الياس سركيس ٤٩ وحاول رئيس المجلس النيابي تأجيل إعلان فوز سليمان فرنجية بالرئاسة متذرعاً بأسباب قانونية قابلة للجدل والتأويل. وكان بإمكان النواب الشهابيين تعطيل الجلسة واحداث فراغ دستوري أو على الأقل أزمة دستورية، لو لم يتدخل فؤاد شهاب شخصياً ويطلب من الرئيس صبري حمادة إعلان فوز سليمان فرنجية.

لقد سمعت تفاصيل تدخل فؤاد شهاب من عدة نواب شهابيين كانوا في الجلسة هم: صبري حمادة، رشيد كرامي، الشيخ خليل الخوري، ورنيه معوض، وروايتهم تنطبق على الحقيقة التالية وهي: أنه بعد الهرج والمرج الذي أعقب رفض رئيس المجلس إعلان النتيجة، اتصل رنيه معوض بفؤاد شهاب مطلعاً إياه على الوضع وشارحاً له ما قد يترتب على رفض رئيس المجلس عن نتائج خطيرة. فقال له فؤاد شهاب بالحرف:

«قل لصبري بك.. أن يعلن فوز سليمان فرنجية».

وهكذا كان!

أما لماذا اتخذ فؤاد شهاب ذلك الموقف فلقد سمعت أسبابه من فمه بعد سنتين قال:

«لقد كنت مطلعاً على ما اتخذه المعارضون من تدابير مسلحة خارج

المجلس، بل كنت واثقاً من أن عدم إعلان فوز سليمان فرنجية سوف يؤدي إلى «مجزرة» يعلم الله وحده نتائجها. لقد كان بإمكان رئيس المجلس تعطيل الفوز متذرعاً بحجج دستورية وقانونية. ولكن أين مصلحة لبنان من ذلك الموقف؟ وهل كان بامكان الياس سركيس أن يحكم البلاد ويواصل تنفيذ النهج الشهابي في تلك الأجواء؟!

لقد كنت، بالطبع، أتمنى فوز الياس سركيس وعدم طي صفحة الاصلاحات الاجتماعية التي بدأت بها، ولكنني كنت مقتنعاً - كما جاء في البيان الذي أذعت - أن اللبنانيين غير مؤهلين ولا مستعدين لتقبل أي تغيير جذري في أسس الحكم والإدارة. وكنت واثقاً من أن الياس سركيس لن يستطيع احداث هذه التغييرات في مثل تلك الأجواء حتى ولو كان مؤهلاً لذلك. لذلك قلت للمعارضة «صحتين على قلبكم»..»

وفي الواقع، كان فؤاد شهاب حكيماً في إيعازه لرئيس المجلس وللنواب الشهابيين بالتسليم بالأمر الواقع وقبول الهزيمة، بل كان منسجماً مع نفسه ومع الموقف الذي اتخذه قبل شهرين من الانتخابات. فالرجل كان واقعياً ومسالماً. ولعله كان قد أدرك أن الشعب اللبناني، أو بالأحرى، القوى السياسية في لبنان لا تتحمل بقاء الأشخاص أنفسهم في الحكم مدة طويلة وان تغيير الوجوه وتعاقب القوى السياسية على الحكم، ضروري في بلد يعتبر الحكم فيه وسيلة لتوزيع المناصب والمغانم والخبرات على الأشخاص والمناطق والعائلات.

ثم إن فؤاد شهاب، كان يرى في فوز سليمان فرنجية بالرئاسة أفضل من فوز زعماء موارنة آخرين، ممن يعارضون نهجه بعنف أو يتبعون سياسة خارجية مناقضة لسياسته. فسليمان فرنجية، من هذه الناحية، كان في نظره ضمانة لاستمرار السياسة العربية الصحيحة حتى ولو كان فوزه يعني طي النهج والشهابية داخلياً.

وبالفعل، كان انتخاب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية نهاية المرحلة الشهابية في حكم لبنان سجلت بها المارونية السياسة رفضها للنهج الشهابي وسجل بها الزعماء المسلمون التقليديون رفضهم لاسلوب المكتب الثاني في

محاربتهم كما سجلت بها الأحزاب العقائدية انتصارها على مراقبة المكتب الثاني بل قمعه لنشاطها.

أما لبنان، فقد سجل نصراً ديمقراطياً أكيداً - في الشكل على الأقل - إذ كان فوز معارضة سياسية مدنية على حكم يسانده الجيش، بإسلوب ديمقراطي برلماني ظاهرة فريدة من نوعها في البلاد العربية والمنطقة وتكريساً لمبادىء الحرية والديمقراطية التي عرف لبنان بها.

وكان رضوخ فؤاد شهاب والمكتب الثاني والشهابيين للأمر الواقع، اعترافاً منهم بفشلهم في إقناع اللبنانيين بنهجهم ودليلاً على أن الروح الديمقراطية لم تكن وقفاً على أخصامهم.

لم تكن معركة الرئاسة عام ١٩٧٠، معركة بين أشخاص بل مفترقاً حاسماً في حياة لبنان. أما نتائج هذه المعركة فلم تقتصر على إبدال رئيس برئيس، ولا على انتصار فريق على فريق، بل كانت مقدمة إلى ما سوف يصل إليه لبنان بعد خمس سنوات من هذا الانقلاب الدستوري أي الانفجار!

الفصل الثامن عشر

فؤاد شهاب في سنواته الأخيرة

الصورة التي سوف تبقى منطبعة في أذهان الكثيرين من الناس هي صورة الابتهاجات الشعبية التي رافقت انتخاب سليمان فرنجية رئيساً لا سيما في جبل لبنان وبعض المناطق المارونية. إذ انطلقت العيارات النارية من المسدسات والرشاشات تعبيراً عن انتصار «الحلف الثلاثي» على الشهابية. أما في بيروت الغربية والمدن الإسلامية فلم يكن الابتهاج كبيراً، بل اقتصر على أنصار الزعماء المسلمين المعارضين للشهابية وللمكتب الثاني.

ولا شك في أن تدخل المكتب الثاني وبعض ضباط الجيش في السياسة طوال اثنتي عشرة سنة كان قد خلق نوعاً من الشعور بالكبت لدى المواطنين ورغبة لدى أنصار السياسيين والزعماء كما لدى بعض الأحزاب العقائدية في تقليص ظل المخابرات العسكرية ونشاطاتها. كذلك الرأي العام المسيحي الذي خرج من ثورة ١٩٥٨ بشعور المغلوب والذي لم يكن راضياً عن التحالف الشهابي - الناصري، فإنه اعتبر انتخاب سليمان فرنجية مدعوماً بأصوات الحلف الثلاثي الماروني نوعاً من تعزيز لسلطة رئيس الجمهورية بحلول شخصية قوية في الرئاسة كما اعتبر هزيمة الشهابية انتصاراً سياسياً مسيحياً . . .

وكانت الحكومة الأولى التي ألفها صائب سلام في مطلع عهد الرئيس

فرنجية أي حكومة الشباب التي ضمت وجوهاً جديدة مثقفة أو بارزة في ميدان اختصاصها محاولة للموازنة بين القوى السياسية المتخاصمة أكثر منها تسجيلاً لانتصار الحلف الثلاثي أو لتغيير السياسة الخارجية أو العربية. غير ان الرئيس سليمان فرنجية وصائب سلام كانا مصممين على اقتلاع جذور الشهابيين، ولا سيما العسكرية منها، من خريطة السلطة وعلى تبديل بعض الخطوط الرئيسية للإصلاح الداخلي. فألغيت بعض القوانين وأرسل ضباط المكتب الثاني كملحقين عسكريين إلى الخارج وأجريت تشكيلات إدارية واسعة. وكان ذلك منتظراً.

لم يمض أكثر من سنتين على العهد الجديد حتى كان الحزب الشهابي في الجيش والإدارة قد تقلص أو صفيّ. وجاءت انتخابات ١٩٧٢ لتقلص عدد الشهابيين في المجلس النيابي. ولم يؤثر ذلك على سياسة لبنان العربية أو الخارجية فصلات الود بين الرئيس فرنجية والرئيس السوري حافظ الأسد ساعدت كثيراً على تجنب لبنان «خضات» عربية، كذلك وصول أنور السادات إلى الحكم في القاهرة، بعد وفاة جمال عبد الناصر. غير أن استمرار العلاقات الطيبة بين لبنان ومحيطه العربي، أصبحت غير كافية لتوفير الاستقرار العربي للبنان، بعد بروز المقاومة الفلسطينية واتخاذها من لبنان مركزاً رئيسياً لنشاطها السياسي والإعلامي والعسكري. لقد وجد الرئيس فرنجية والحكم اللبناني نفسه بين نارين. فمن جهة لم يكن بامكانه إلغاء دور الجيش والمكتب الثاني في مراقبة النشاط الفلسطيني والحؤول دون نمو السلطة الفلسطينية إلى جانب السلطة اللبنانية أو ضدّها، ومن جهة أخرى لم يكن بامكانه اغضاب الدول العربية التي كانت تدعم المقاومة الفلسطينية أو بالأحرى تنافس بعضها البعض في دعم فصيل منها خوفاً من تسلط فصائل أخرى غير معتمدة أو غير موثوق منها. وجاء مصرع قائد الجيش «الشهابي الولاء»، العماد جان نجيم في حادث سقوط طائرة مروحية، مناسبة لاحداث تغيير جذري في قيادة الجيش، كان من شأنه التأثير مباشرة على تطور العلاقات بين الدولة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية وبالتالي على دفع لبنان إلى الانفجار عام ١٩٧٥.

لم يكن قائد الجيش وكبار الضباط المسؤولين عن القيادات الأساسية في الجيش الذين حلوا محل الضباط الشهابيين، أقل أو أكثر لبنانية من أسلافهم. ولكن إذا كان وصول فؤاد شهاب إلى الحكم عام ١٩٥٨ قد «سيس الجيش شهابياً» فإن إقصاء القادة العسكريين الشهابيين عن المراكز الحساسة في الجيش بتعيين قادة غيرهم أدى لسوء الحظ إلى تسييس الجيش حزبياً وطائفياً. ذلك أن القادة العسكريين الجدد كانوا، إلى حد كبير، «شوفينيين» في نظرتهم اللبنانية. وسريعاً ما انتهوا إلى قناعات واضحة بأن المقاومة الفلسطينية والأحزاب التقدمية والقومية والثورية باتت تشكل خطراً على الدولة والنظام، بل على الكيان، وان المصلحة الوطنية تقضي بمقاومتها بعنف. وكان ذلك يعني تسليم القيادات الرئيسية في الجيش إلى ضباط مسيحيين مما أدى إلى نقمة الضباط المسلمين. كما عمدت قيادة الجيش إلى دعم وتعزيز المليشيات العسكرية المسيحية التي كانت تتدرب على السلاح منذ عام ١٩٦٩.

وجاءت محاكمة ضباط المكتب الثاني أمام المحكمة العسكرية عام ١٩٧٢، لتضرب الجيش اللبناني معنوياً وتفقده هيبته، إن لم يكن قدسيته أمام الرأي العام. ربما كانت غاية الحكم من محاكمة ضباط المكتب الثاني على تدخلهم في السياسة، ردع الجيش عن تجاوز دوره في المستقبل. ولكن «شرشحة» العهد الشهابي من خلال المحاكمة، أدى إلى شرشحة الجيش وتخويف كل ضابط من تنفيذ أوامر قيادته. وكانت تبرئة ضباط المكتب الثاني، من التهم التي وجهت إليهم «ضغثاً على ابالة» أساء إلى هيبة الجيش ووحدة صفوفه.

خلال السنوات الثلاث التي فصلت بين هزيمة الشهابية السياسية (١٩٧٠) ووفاة فؤاد شهاب (١٩٧٣) تحول منزل فؤاد شهاب الصغير في جونية إلى حائط مبكى» لمن تبقى من الشهابيين، سياسيين وضباطاً. لم يكن فؤاد شهاب ينتقد الرئيس سليمان فرنجية بل على العكس، كان يثني على بعض مواقفه. ولا شك في أن العلاقات الشخصية بينهما كانت أقرب إلى الودّ منها إلى الخصام المعلن ولكنه كان لا يخفي تألمه من انحراف الحكم عن السياسة

الاجتماعية والإدارية التي كان قد أرسى قواعدها. فعودة الزعامات التقليدية إلى الحكم وبالتالي عودة الحزبية والمحسوبية إلى الإدارة كانت تقلقه بل وتخيفه ولا سيما في صفوف الجيش.

فلقد تألم كثيراً من محاكمة ضباط المكتب الثاني ومن بروز النعرات الطائفية في الجيش. فالجيش في نظره، أو كما حرص على جعله، منذ أن تسلم قيادته بعد الاستقلال، كان له دور وطني أساسي، عبرّ عنه في أكثر من مناسبة وخطاب، ألا وهو دور المجسم للوحدة الوطنية وحارسها. و«تطييفه» أو تحزيبه أو جنوحه إلى الشوفينية كانت في نظره تهديماً لدوره.

لقد كان فؤاد شهاب مدركاً لصعوبة المرحلة التي واجهها لبنان بعد ١٩٧٠ أي بعد وفاة عبد الناصر واتخاذ المقاومة الفلسطينية للبنان مركزاً رئيساً لها. وكان يعتقد إن الحل الوحيد هو في تعزيز الجيش اللبناني بحيث يستطيع من جهة حماية الحدود اللبنانية الجنوبية في وجه عدوان اسرائيلي محتمل ومن جهة أخرى، فرض هيبته على المقاومة أو ردعها عن التدخل والتأثير في التوازن السياسي أو الوطني في لبنان. ومن أجل ذلك كان يعتقد بأن هذا الدور يتطلب استمرار اللحمة الوطنية بين ضباط الجيش وابعاده عن الحزبية والطائفية. ولم تكن الأحداث تشجع هذا التفكير ولا سياسة الحكم ولا سلوك القيادات الجديدة داخل الجيش، تعتمد هذه النظرة.

لقد رفض فؤاد شهاب التدخل من قريب أو بعيد، بالسياسة بعد عام ١٩٧٠ بالرغم من إلحاح أصدقائه وأنصاره السياسيين والعسكريين عليه، فلقد كان يعتبر بيان عزوفه عن الترشيح للرئاسة الذي أذاعه في صيف ١٩٧٠، نهاية لحياته العامة. كما كان يعتبر هزيمة الشهابية السياسية في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ وفي الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠، حكماً شعبياً برفض النهج الشهابي أياً كانت محتوياته وأشكاله.

كان قليل الكلام والتبسط مع زواره الذين كانوا يتوافدون إلى منزله لمعرفة رأيه في ما يحدث. ولكنه كان أكثر تبسطاً مع أصدقائه الذين يثق

بوفائهم أو ولائهم له أو مشاركتهم لآرائه. ولم يخف أمام هؤلاء خوفه على مصير لبنان لا سيما على الصعيد الاجتماعي.

قال لي مرّة ـ قبيل وفاته بشهر تقريباً :

«انهم أي الزعماء السياسيين ـ مستمرون في اعتبار الدولة «بقرة حلوب» ولا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية أو الطائفية أو الاقليمية، ولا يشعرون بأن الأرض تتحرك من تحتهم، إنهم سيستيقظون يوماً ليروا الثورة في كل مكان وقد يطردهم الطفرانون والمسحوقون حتى من منازلهم ويضربونهم في الشوارع..»

كل الذين قاربوا فؤاد شهاب بعد عام ١٩٧٠ شعروا بأنه كان يائساً من إصلاح الحال وخائفاً على المصير اللبناني ولقد سمعته أكثر من مرة يردد:

«لم يبق من أمل للبنان سوى أجياله الطالعة. فقد يوفق هؤلاء إن لم تجرفهم الطائفية وشهوة المال إلى إيجاد معادلة وطنية جديدة ترمم وتبعث روح ميثاق ١٩٤٣».

وعندما استقالت حكومة الرئيس صائب سلام عام ١٩٧٣ إثر العدوان الاسرائيلي على بيروت ومصرع القادة الفلسطينيين، ونشوء الأزمة الوزارية إثر الانقسام الوطني الذي تلا العدوان، كان فؤاد شهاب مؤيداً لحكومة الدكتور أمين الحافظ ولا سيما إدخال العنصرين السنيين الجديدين: الدكتور بهيج طبارة والدكتور زكريا النصولي فيها أملاً في أن تلعب الأجيال الجديدة دورها في الحكم.

وكانت تلك آخر نصيحة أو آخر رأي أبداه فؤاد شهاب في السياسة اللبنانية قبل أن يصاب بالنوبة القلبية التي أودت بحياته.

الفصل التاسع عشر

الشهابية أو الفرصة التاريخية التي أضاعها لبنان

بعد خمس عشرة سنة من وفاة اللواء الأمير فؤاد شهاب عبد الله شهاب ماذا تبقى منه ومن عهده؟! السؤال يفقد الكثير من أهميته أمام سؤال آخر أكبر حجماً في ذهن العالم واللبنانيين وهو: ماذا تبقى من لبنان بعد خمس عشرة سنة مرت على وفاة فؤاد شهاب؟!

هل كان فؤاد شهاب الرئيس اللبناني الوحيد الذي أراد بناء دولة حديثة في لبنان؟ وهل نجح في القيام بهذا الدور أم كان فؤاد شهاب رئيساً آخر من الرؤساء الذين تعاقبوا على رأس الجمهورية اللبنانية منذ أن أصبح لبنان كياناً وطنياً ودولة مستقلة؟!

والشهابية أو هذا النهج في حكم لبنان.. هل كانت فرصة تاريخية - كما يقول البعض - أضاعها لبنان، أم أنها كانت مجرد مرحلة سياسية تميزت ببعض الإصلاحات والمنجزات وبتدخل الجيش أثناءها في السياسة؟!

لم يترك فؤاد شهاب بعد وفاته - بل قبل وفاته - حزباً سياسياً يواصل خطاه أو ينادي بأفكاره ومبادئه كما فعل غيره من الرؤساء والقادة. ولكنه ترك عدداً كبيراً من الزعماء والسياسيين والمواطنين الذين يترحمون عليه ويذكرونه بالخير.

قال عنه أخصامه إنه كان إنساناً تنقصه الشجاعة وإنه كان «يحتقر الأهالي» ولا يثق بالشعب ويستلذ بمشاهدة أعوانه وأنصاره يستفيدون بل كي

يشعر ـ وهو النزيه المترفع ـ بتفوقه عليهم.

أما أصدقاؤه ومحبوه فكانوا يرون فيه رجل الدولة النقيّ الكف والقائد ـ الأب للجيش ـ والارستقراطي المتعاطف مع الفقراء والإنسان المؤمن الذي يخاف الله.

فأي رجل كان، بالضبط، الأمير الرئيس اللواء فؤاد شهاب الذي حكم لبنان في الخمسينات والستينات؟!

في إحدى المناسبات وأعتقد أنها كانت أثناء عيادته للبطريرك الماروني الذي كان قد دخل المستشفى لإجراء فحوصات، أذكر أنني سمعت إحدى الراهبات تقول لراهبة أخرى، بعد أن شاهدت الرئيس شهاب يمرّ من أمامها في طريقه إلى غرفة البطريرك:

ـ انه أحلى بكثير من الصور التي يعلقونها له في الشوارع.

هذه الملاحظة إن دلت على شيء فإنما على الصورة البشعة أو القاسية التي علقت في أذهان الذين لم يروا فؤاد شهاب أو يجتمعوا به. وكان، رحمه الله، لا يحب الاختلاط بالناس والجماهير ولا الظهور حتى على شاشة التلفزيون. ولا شك في أن هذا الانزواء الذي كان جزءاً من طبيعته العسكرية بل من طبيعته الحييّة، شكل حاجزاً بينه وبين الشعب، لم يكن لفؤاد شهاب «كاريسما» جمال عبد الناصر ولا بلاغة «كاسترو» ولا طلّة ديغول التاريخية بل كان إنساناً حيّياً، بهي الطلعة، أنيق الملابس، ارستقراطي الحركات، يؤثر التحدث في الجلسات الخاصة مع الأصدقاء الذين كان يرتاح إليهم بمحبتهم.

وكان قبل كل شيء إنساناً مؤمناً يخاف الله ويحترم الحياة البشرية ويمارس واجباته الدينية. أو لم يقل عنه، يوماً، أحد السياسيين انه أجدر أن يكون بطريركاً لا رئيساً للجمهورية.

لقد عرف فؤاد شهاب رغم انحداره من أسرة امراء، الفقر في صغره أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها. وكان التحاقه بالجيش الفرنسي، مع عدد من أبناء العائلات اللبنانية بعد انتهاء الحرب وحلول الانتداب الفرنسي على

لبنان، نتيجة حاجة أو بحثاً عن وظيفة لا سعياً وراء مجد أو سلطة. والذين عرفوه خلال خدمته كضابط في الجيش الفرنسي شهدوا له بالنزاهة والاستقامة والخدمة الصامتة والوطنية الهادئة. أما بعد الاستقلال وتعيينه أول قائد للجيش اللبناني، فقد عرف عنه بعده عن التعصب وانضباطه وولاؤه للسلطة الشرعية.

هل كان فؤاد شهاب يسعى بعد وصوله إلى قيادة الجيش إلى رئاسة الجمهورية ـ كما اتهمه أخصامه ـ وإلى إعادة أمجاد أجداده الشهابيين الذين حكموا لبنان حتى منتصف القرن التاسع عشر؟

من الطبيعي حين يكون الإنسان مارونياً في لبنان ويصبح قائداً للجيش حتى ولو لم يكن أميراً، أن يتطلع إلى رئاسة الدولة أو أن يدفعه أصدقاؤه أو المتطلعون إلى الاستفادة منه، إلى التفكير أو السعي إليها. ولكن فؤاد شهاب لم يكن، بالفعل، إنساناً بالغ الطموح أو إنساناً محباً للسلطة والجاه والسياسة، لم يكن قديساً كما حاول بعض محبيه المبالغة في وصفه ولكنه كان أقرب إلى الزهد منه إلى الطموح. لقد كان يجمع في نفسه وعقليته بين إباء الارستقراطي وشيئاً من الاستخفاف بالناس وروح السخرية التي ورثها عن أخواله المشايخ الحبشيين.

لم يكن واسع الثقافة ولا عميقها ـ ولا سيما العربية منها ـ ولكنه كان مطلعاً على الثقافة الفرنسية ومعجباً بالحضارة والمدنية الغربية ولذلك أراد أن تكون الدولة اللبنانية صورة عن الدولة الاوروبية الحديثة، أي دولة تسودها العدالة الاجتماعية والتخطيط الانمائي والقوانين العصرية.

ولأنه عرف الفقر في صغره والحرمان خلال تدرجه في الخدمة العسكرية، كان يضع العدالة الاجتماعية وانصاف الطبقات المحرومة في مقدم اهتماماته. كذلك لأنه كان يعتقد بأن العدالة الاجتماعية والإنماء وحدهما قادران على «لبننة» المسلمين في لبنان أي تعزيز ولائهم للوطن اللبناني حرص على تحقيق هذه العدالة الاجتماعية بأسرع وقت.

لقد اتهمه خصومه من المسلمين بأنه كان يريد «لبننة» المسلمين لابعادهم عن العروبة كما اتهمه أخصامه المسيحيون بأنه كان يساير المسلمين ويهدد مصالح المسيحيين ونفوذهم. والحقيقة هي أن فؤاد شهاب كان لا يقل وطنية لبنانية عن أي زعيم وطني أو قومي مسيحي لبناني. كما لم يكن يقل إيماناً بوحدة أو بترابط مصير الشعوب العربية، عن أي زعيم مسلم. ولكنه كان يعتقد بأن ميثاق ١٩٤٣ لا يستقيم بدون تحقيق العدالة الاجتماعية والتزام الصدق في مواقف لبنان من القضايا العربية. ولقد استطاع النجاح في تأدية هذا الدور المزدوج شكلاً لا أساساً بعد تفاهمه أو من جراء تفاهمه مع جمال عبد الناصر الذي كان يمثل آنذاك الأماني العربية. ولكن بعد نكسة ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية واجتذابها للرأي العام الإسلامي والتقدمي في لبنان، أدرك إن أسس نهجه وقواعد سياسته قد اختلت، ولعل ذلك كان من أهم أسباب عزوفه عن ترشيح نفسه للرئاسة عام ١٩٧٠.

لم يكن فؤاد شهاب صاحب رسالة أو عقيدة سياسية ولكنه كان رجل مبادىء وأخلاق ومواقف. فالشهابية، في النتيجة، لم تكن عقيدة سياسية بل مجموعة مواقف ومبادىء وآراء مارسها فؤاد شهاب في الحكم وعرفت باسم النهج الشهابي .ويمكن تلخيص هذا النهج بما يلي:

١ ـ إبقاء الزعامات السياسية التقليدية في واجهة الحكم نظراً لعمق جذور زعاماتهم تاريخياً أو طائفياً مع إحداث إصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية من شأنها، على المدى الطويل، تحويل، ولاء المواطنين لهم، من ولاء شخصي أو طائفي أو عشائري إلى ولاء للوطن وللدولة.

٢ ـ تحديث الدولة وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية وتحقيق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي التي من شأنها صهر اللبنانيين، على المدى الطويل، في بوتقة وطنية واحدة.

٣ ـ الحرص على الاستقلال اللبناني والكيان الوطني اللبناني والحرص، في الوقت ذاته، على انتماء لبنان العربي وتقديم مصلحة الوحدة الوطنية الداخلية والمصلحة القومية العربية على أي مصلحة غربية أو شرقية.

٤ ـ الإبقاء على مقومات الاقتصاد الحر والمبادرة الفردية مع إدخال تخطيط إنمائي اجتماعي مواز لها يضبط تجاوزاتها وروح الاستغلال فيها.

إلى جانب هذه المبادىء أو القواعد كان النهج الشهابي حريصاً على مقاومة «العمالة للخارج» والابتعاد عن الغوغائية الطائفية.

لقد حرص فؤاد شهاب بنفسه على إدخال برنامج «التنشئة الوطنية» في الجيش وفي المدارس الثانوية. ولكن رجال الدين المسيحيين والمسلمين عارضوا هذه التنشئة التي كانت ـ على حد قولهم ـ تتعارض مع المبادىء الأساسية للأديان.

وأراد فؤاد شهاب تعزيز الجيش لا سيما بعد نكسة ١٩٦٧ لأنه كان يرى فيه تجسيداً للوحدة الوطنية وحارساً لها. ولكن السياسيين والزعماء الذين اصطدموا بضباط المكتب الثاني أو تضايقوا من تدخلهم في السياسة حالوا دون ذلك.

إن فؤاد شهاب لم يعد نفسه ليكون رئيساً للجمهورية ولكنه قبل المنصب «كوظيفة» أجبر عليها. وكان صادقاً ومنسجماً مع نفسه، حين أراد القيام بهذه الوظيفة على النحو الذي يعتقد بأنه مناسب للبنان، ونجح إلى حد بعيد في إرساء قواعد الدولة الحديثة في لبنان وفي تدعيم الوحدة الوطنية. ولكنه لم يبق في الحكم بعد ١٩٦٤ لكي يكمل البناء. كما أنه لم يكن يملك الشجاعة الجسدية والأدبية ليؤلب جماهير الشعب ضدّ أخصامه أو ليستثير حماسهم لمبادئه وسياسته. بل لعل خطأه الكبير كان في عدم تأليف حزب سياسي يواصل مسيرته ونهجه، بل اعتمد في ذلك على بعض الضباط والموظفين الذين لم يكونوا كلهم في مثل نبله أو صدقه أو مثاليته.

هل كانت الشهابية فرصة أضاعها لبنان.. أو كان بامكانها لو أنها لم تفشل أن تنقذ لبنان من المصير الذي آل إليه بعد ١٩٧٥؟!

لو قبل فؤاد شهاب بالتجديد عام ١٩٦٤ أو لو أنه استطاع إقامة حزب يضم السياسيين وغير السياسيين الذين آمنوا بنهجه. أو لم يطرأ على

الواقع اللبناني ما طرأ من أحداث لا سيما بعد عام ١٩٧٥، لنجحت الشهابية في إنقاذ لبنان أو في تخفيف حدّة العاصفة التي اجتاحته عام ١٩٧٥. ولكنها الأقدار..

إن ما حدث في لبنان بعد عام ١٩٧٥ وما زالت فصوله الدامية مستمرة بل ومتجددة، لم يكن سببه فشل فؤاد شهاب والشهابية في تحصين لبنان في وجهه ولا معارضة الزعماء والسياسيين لفؤاد شهاب والشهابية وتعطيلهم لبناء الدولة الحديثة والمجتمع اللبناني الموحد في ولائه الوطني. فبعد ولادة اسرائيل عام ١٩٤٨ أي خمسة أعوام بعد استقلال لبنان وقيام الميثاق الوطني، لم يكن من الطبيعي أن لا تسعى اسرائيل إلى ضرب هذه الصيغة الوطنية اللبنانية الناقضة لأسسها. كذلك لم يكن من الممكن بعد صعود نجم جمال عبد الناصر وارتفاع مدّ تيار القومية العربية أن لا ينجذب المسلمون اللبنانيون، المقهورون مرتين (بسبب اسرائيل والشعور بالغبن الداخلي) إلى خارج الميثاق الوطني ويتطلعون إلى ما هو أبعد من الميثاق الوطني لا سيما بعد أن شوهته الممارسة السياسية وحولته إلى استثمار للتوازن الطائفي، كذلك لم يكن من الممكن بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ العربية وبروز المقاومة الفلسطينية واليسارية الثورية العربية، أن لا يتخوف المسيحيون في لبنان منها وأن لا يتطلعوا إلى «أخذ ثأرهم» من الناصرية والعروبة، وأن لا تعمد اسرائيل إلى التدخل مباشرة في الشؤون اللبنانية.

من هنا يجوز القول بأن الشهابية كانت فرصة فريدة لتحصين لبنان عن طريق تحديثه وتدعيم وحدته الوطنية لو أنها نجحت في استقطاب كل اللبنانيين وتركيز نفسها ديمقراطياً وشعبياً. كما يجوز القول بأنها ما كانت لتصمد حتى ولو نجحت في إيقاف تطور الأحداث الاقليمية التي كانت الدول الكبرى واسرائيل تنفخ في نارها وتوجه شرارتها إلى لبنان.

غير أن نجاح أو فشل الشهابية وانقاذ أو سقوط لبنان في مستنقعات الحرب الأهلية ومضاعفات الحروب الاقليمية لا تحول دون الاعتراف بحقيقة صارمة وهي أن فؤاد شهاب، هذا النبيل الآتي من الجندية أو هذا الجندي

الارستقراطي الذي حكم لبنان، لم يكن إنساناً عادياً وأنه حاول خدمة وطنه بوحي ضميره وأخلاقه الحميدة وإيمانه بالله. وإن الذين عرفوه عن كثب أحبوه واحترموه.. وإن الذين لم يعرفوه أو لم يقدروه أو خاصموه ترحموا عليه بعد وفاته..

انه في النتيجة كان رئيساً مجهولاً.. وإنساناً مظلوماً في رئاسته.

فهرس



جان نجيم
عادل عسيران
أمين الحافظ
احمد الشقيري
كمال جنبلاط
غسان التويني
العماد اميل البستاني
شارل الحلو
د. اميل بيطار
الكتائب اللبنانية
حزب الكتائب
عبدالله سعادة
سميح عسيران
معروف سعد
بشارة الخوري
غابي لحود
ريمون إده
حميد فرنجية
سعد
مجيد ارسلان
الحزب السوري القومي الاجتماعي
جوزيف سكاف
نوري السعيد